AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الأسيرة المحرّرة **ليان كايد**:
جدران السجن أصبحت هشّة
بعد عملية نفق الحريّة

منظمة التحرير الفلسطينية
سؤال الغياب والحضور (ملف)

الهدف – فلسطين – العدد 30 (1504) - أكتوبر / تشرين أول 2021

الهدف
AL-HADAF
ما يزال ضوء الحرية
في نهاية النفق..
الاحتلال وقيده إلى زوال
#نفق_الحرية

الافتتاحية

من نفق أوسلو إلى نفق الحريّة: إرادة شعب لا يُهزم

كل الحقيقة للجماهير

لم يكن الوصولُ إلى نفق اتّفاق أوسلو وليدَ مسار التسوية، التي بدأت مع مؤتمر مدريد وحسب، بل هو نتاجُ حفر تاريخيٍّ أبعدِ بكثير من التغيّرات الدوليّة والعربيّة والفلسطينيّة، التي جرت نهاية وبداية ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم، حيث إن أيَّ قارئ أو أكاديميٍّ أو متخصّص حصيف في علم السياسة؛ يدرك بأنّ حفرَ هذا النفق؛ بدأ منذ أن اعتُمدَ مًا عُرف بـبرنامج النقاط العشر عامَ 1974، الذي من باب تخفيف أثقاله وأبعاده التسوويّة؛ أطلقت عليه القوى التي تبنته «البرنامجَ المرحلي». وإذا ما أراد أيّ ممّن سبق ذكرُهم إرجاعَ حفر نفق أوسلو إلى هزيمة عام 1967، أو حتى لهزيمة عام 1948، وذهاب الدول العربيّة تباعًا إلى عقد اتّفاقات هدنةٍ مع العدو الصهيوني، ومن سيذهب أبعد؛ فله هذا.

عندما نذهبُ لتوصيف اتفاق أوسلو بالنفق؛ فإنّنا نعني بذلك إخراجه للقضيّة الفلسطينيّة من طور المعرفة السياسيّة المبنيّة على مفاهيم التحرّر الوطني، ووحدة الشعب المقاتل، والكفاح المسلّح، والبُنى الثوريّة، واعرف عدوّك وأدخلها أو استدخلها إلى معرفة سياسيّة نقيضة تمامًا، بل وباتت مهيمنة ليس ثقافيًّا فقط، بل وأيديولوجيًّا أيضًا، عُند النخَب المرتبطة بالسلطة، إلى درجة أنّه وبعد 28 عامًا على إعلان اتفاق أوسلو بكامل مترتّباته، ما يزال الحفرُ مستمرًّا بمعاول دوليّة وعربيّة وفلسطينيّة، وفي مقدمتها صهيونيّة بالطبع؛ بهدف تصفيّة القضيّة الفلسطينيّة وجودًا، التي لا يمكن أن تتمّ - أساسًا - دون التصفيّة معرفيًّا؛ بإبقائنا أسرى لهذا النفق دون أن نحاول رؤيةَ ضوء نهايته. الشيءُ العظيمُ المقابل والنقيضُ لهذا النفق الممتدّ؛ هو نفقُ الحريّة الذي أبهرنا وأبهر العالم أجمع، بما في ذلك العدو نفسه، الذي انهزم أمامَ اختيار أيديولوجيا الحرية وإرادتها، التي لم يحدّها كلّ أشكال القمع والتحكّم والسيطرة وإجراءات الأمن القصوى، والسجن الذي يعدّ من الأكثر تحصينًا بنيةً وتجهيزات على مستوى العالم. إنّهُ النفقُ الأكثرُ تعبيرًا عن الحفر المضادّ لمسيرة الهزيمة الشاملة، التي مثلها نفقُ أوسلو، بحيث وضع أمامنا أسرانا الأبطال: محمود ومحمد العارضة ويعقوب قادري وزكريا الزبيدي وأيهم كممجي ومناضل انفعيات؛ أدوات الخروج من النفق إلى الحريّة التي جسّدتها الملعقةُ ويدُ المقلاة وغيرها، من أدوات ليس لها في التفكير اللحظي أيُّ وزن أو قيمة لحفر نفقٍ بطول عشرين مترًا، لكنّه حُفر؛ فما بالُنا لو تجمّعت إرادةُ القوى الرافضة قولًا وعملًا لنفق التسوية الذي أطبق علينا تصفية، وعملت على أن تحفر لنا طريقًا نقيضًا بالاستناد إلى أيديولوجيا الحريّة وإرادتها، وما يترتّب عليها من معرفة سياسيّة تعيد القضيّة الفلسطينيّة إلى بعدها التحرّري؛ وطنيًّا وقوميًّا وإنسانيًّا.. وهُنا ليس المطلوبُ أكثر من الثقة بالقدرة على الفعل أو الحفر - إن شئتم - وطول الصبر والنفس والرؤية التي تقدّر الزمن وتعطيه قيمته الحقيقيّة، والإمساك بمفاتيح القوّة الفلسطينيّة التي تتمثل في إرادة الشعب الفلسطيني الذي رغم كلّ ما تعرّض له من عمليّات تهجير وتطهير، وإلغاء وتشويه معرفيٍّ ووطنيٍّ وسياسي؛ لم يزل على قيدَ قضيّتهِ ولم يبخل أن يعطي وبمِداد الدم على مدار قرنٍ وأكثرَ من الصراع؛ فشعبُنا هو رهانُنا الناجح، وليس ما يسمّى بالإرادة الدوليّة المحكومة بالهيمنة الأمريكيّة، وليس بالجامعة العربيّة المحكومة بأنظمة الخيانة والتطبيع، وليس بسلطة فلسطينيّة خلقت كي تكون وكيلًا سياسيًّا وأمنيًّا للعدو، ومن ثَمَّ جدار صدٍّ أمامَ طموحاتنا الوطنيّة التحرّريّة، وهنا معنى أن نحفر نفقًا للحريّة، ويكون معول الحفر الرئيسي فيه من اختبر في كل محطة من محطات الصراع المستمرّة، وكان الناجحُ بتفوّق على أحزابه وتنظيماته التي اعتمدت سياسة الانتظار أو التجمّد، لا المبادرة والتحرّك؛ إنّه الشعبُ الذي أثبت - وعلى الرغم من كلّ ما حفرته أيديولوجيا أوسلو في الواقع - أنّه بقيَ يحفرُ بالضدّ أيديولوجيا الحريّة؛ إنّها إرادة الشعب الذي لا يهزم■

في هذا العدد

الافتتاحية: من نفق أوسلو إلى نفق الحرية: إرادة شعب لا يهزم..... 3

حوار مع الأسيرة المحررة ليان كايد: أجراه أحمد بدير..... 6

ملف: منظمة التحرير الفلسطينية: سؤال الحضور والغياب

ندوة غسان كنفاني: سبل استعادة دور ومكانة م.ت.ف..... 9

خاص (الهدف): أين الفلسطيني الجديد؟..... 13

أبو علي حسن: منظمة التحرير ما بين وهج البدايات ومآلات الغدر..... 14

سعيد ذياب: هل كانت المنظمة مشروع تحرير أم تسوية؟..... 18

أحمد مصطفى جابر: أين اختفت منظمة التحرير الفلسطينية؟..... 20

لبيب قمحاوي: منظمة التحرير عود على بدء أم ماذا؟..... 22

طلال عوكل: في الهدف: عودة إلى الأصل..... 23

محمد أبو شريفة: المنظمة ومصير الشعب والقضية..... 24

نضال عبد العال: م.ت.ف نوستالجيا أم استحقاقات؟..... 26

عليان عليان: م.ت.ف من استراتيجية التحرير إلى نهج التسوية..... 28

خاص (الهدف): على طريق التحرير..... 32

محمد أبو ناموس: جدار الصوت: حوار فصي الفولة..... 33

شؤون عربية..

علي بوطوالة: الانتخابات المغربية والدولة العميقة..... 34

أسامة الزكاري: التباسات تدهور العلاقات المغربية-الجزائرية..... 37

خليفة بن قارة:: عمالة القصر لآل صهيون..... 40

الشريف الأدرع: العلاقات الجزائرية-المغربية..... 42

يوسف الصواني: الأزمة الليبية والحاجة ليقظة وطنية..... 44

شؤون العدو..

أكرم عطا الله: لماذا تهتز دولة بسبب نفق؟..... 46

خاص (الهدف): عملية نفق الحرية: خسائرهم..... 47

نواف الزرو: تصدعات في القلعة الصهيونية..... 48

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء- نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الأغلفة:
«نضال أبومايلة»

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 30(1504) تشرين أول/ أكتوبر 2021

كلـــــــــمة

يصدرُ هذا العدد، في نهاية شهر بطوليٍّ ومأساويٍّ في آنٍ معًا، وهوَ أيلولَ الذي يبقى شَهرًا فريدًا في تاريخ الفلسطينيّين، فهو شهرُ المجزرة وشهرُ الخيانة.. شهرُ البطولة والاستشهاد، وفي أيلول تندلع الأسئلةُ كلُّها، وفي أيلول تنهمر الكثيرُ من الهامات، ويصعد الفدائيّون إلى حتفهم باسمين..!

نتذكّر المجزرة - الجريمة في صبرا وشاتيلا، وخنجر أوسلو في ظهر الشعب الفلسطيني المَوزّع على مخيّمات اللجوء، ولكن أيضًا يدخل هذا الشهرُ التاريخَ من أوسع أبوابه، حيث تحطّمت القيودُ في جلبوع، وفهم العدوُّ معنى أن يطلب ثائرٌ حريّتَه؛ ليتحسّسَ المحتلّ رأسَهُ ومصيرَهُ المحتوم. وارتباطًا بعمليّة التحرّر التاريخيّة من سجن جلبوع، نلتقي الأسيرةَ المحرّرةَ ليان كايد في نظرةٍ معمّقةٍ على تجربتها في الأسر وواقعِ الأسيراتِ الفلسطينيّات بشكلٍ خاصٍ والحركة الأسيرة بشكلٍ عام.

في هذا العدد، نخصّص الملف لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وسؤال الحضور والغياب، في محاولةٍ لإعادة فتح ملف واقع المنظمة القائم، ومعالجته من خلال تناول سياقها التاريخي ودورها التحرّري، الذي اغتيل على مذبح التسوية وواقعها المؤسّساتي والتمثيلي ومآلاتها ومصيرها.

في هذا العدد أيضًا، نلقي الضوء على مأزق العلاقات الجزائريّة - المغربيّة، في ضوء التطبيع المفضوح للنظام المغربي، وتواطئه المَشين مع الكيان الصهيوني في الشأنَ الإفريقي، كما نتابعُ عبرَ عددٍ من المقالات المسألةَ الأفغانيّةَ والتطوراتِ الحاسمةَ في هذا الإقليم، إضافةً إلى الملفَ الثقافي الذي يتضمن في ثناياه تحية للمخرج السينمائي الراحل برهان علوية الذي فقدناه في التاسع من أيلول.

في هذا العدد نخصّصُ الغلافَ الثاني والرابع لتوجيه تحية إلى الستّة؛ أبطال عمليّة التحرّر من جلبوع، كما نستذكر في الغلافَ الثالث مذبحة صبرا وشاتيلا؛ المجزرةَ الأبشعَ ربّما، التي هي كباقي جرائمِ الاحتلالِ وعملائه؛ بقيت بلا حساب.

شؤون دولية..

محمد أبو ناموس: أفغانستان: دروس وعبر.....50
حمدي عبدالعزيز: الصيروالذكاء الاستراتيجي الصيني.....52
رضي الموسوي: تبعات الزلزال الأفغاني.....54
خاص (الهدف): أزمة الغواصات الفرنسية ومصير الناتو.....57
محمد صوان: مآل الأحادية الأمريكية.....58
هاني حبيب: خارج النص: أوكوس في سياق تاريخي ساخر.....60

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: في ضرورة نقد الفكر الديني..... 61
أحمد الخميسي: قضية التطبيع في الأدب المصري..... 62
عبد الرحمن بسيسو: إنما هن ذوات الهمة..... 64
مروان عبدالعال: في مديح الفظاعة والبذاءة والقمع الثوري.....67
موسى جرادات: ستة جبال أعلى من الرابية.....69
رامي مراد: قراءة في رؤية سمير أمين حول مستقبل الاشتراكية.....70
وليد عبد الرحيم: عن السينما الفلسطينية: كفر قاسم وبرهان علوية.....72
خاص (الهدف): سؤال ما هي الديمقراطية؟.....74

ملف:

حوار:

الأسيرةُ المحرّرةُ ليانٍ كايد «للهدف»:
جدرانُ السجن أصبحت مشّةً بعد عملية نفق الحريّة

حاورها: أحمد بدير

بعد ستةَ عشرَ شهرًا قضتها في زنازين سجون الاحتلال، تنسمت الأسيرة ليان كايد

هواء الحرية مساء مساء الخميس 9 سبتمبر/ أيلول 2012.

ليان ابنة قرية سبسطية في الضفة الغربية المحتلة، وخريجة جامعة بير زيت، كانت قوات الاحتلال الصهيوني قد اعتقلتها صباح يوم 8 يونيو 2020 أثناءَ مرورها عبر حاجز زعترة العسكري، وكانت قبل ذلك طالبة متفوقة على الصعيد الأكاديمي، وحصلت على معدل 69٪ في الثانوية العامة، والتحقت في جامعة بيرزيت للتخصص في علمَ اجتماع، ومن المعروف عنها انخراطها في محيطها الاجتماعي، كشابة مفعمة بالحياة، دائمة الابتسام، تساعد كل من حولها، وتنشط في العمل الطلابي.

«الهدف» حاورت ليان بعد تحررها من أسر الاحتلال، لتقصي هذه التجربة وما أضافته وعنته لليان.

*** ليان، ماذا يمكن أن تحدثينا عن تجربتك في الأسر، وحول ما تعنيه لك هذه التجربة على الصعيد الشخصي؟**

** تجربةُ الأسر تُعاش على مستويين؛ الأوّل: هَو الذي يخلقه الاحتلال والسجّان من خلال الممارسات والظروف المعيشيّة القاسية، والثاني: هو المستوى الذي يخلقه الأسرى من خلال الحياة والمقاومة والنضال لكل ممارسات السجّان، ومحاولات نهب حياة الأسرى، والظروف المعيشيّة الموجودة اليوم في السجونِ على سوئها؛ إلّا أنّها تختلف - مثلًا - عن فترة الستينات والسبعينات والثمانينات داخل السجونِ، لكنّ في كلّ الأحوال هذه الأوضاع تظلّ مأساويّة، فمثلًا: مراكز التحقيق والتعذيب الوحشي ما زالت قائمة، ولهذا تعرّض كثيرٌ من الأسرى والأسيرات، خلال الفترة الأخيرة لحملة تعذيبٍ وحشي، خاصةً بعد عام 2019، ونُشر عن هذه التحقيقات بأنّ التعذيب

العودة إلى الفهرس

فيها كان مروّعًا.

بالنسبة للظروف المعيشيّة لدى الأسيرات، هناك كثيرٌ من الظروف القاسية التي حوّلوها إلى مطالبَ يطالبن بها في كلّ مكانٍ من أجل تحقيقها، وأوّل هذه المطالبُ؛ هو إلغاء معبار «الشارون»؛ إذ إنّ الأسيرات، وقبل نقلهن إلى الأقسام يوجدن في معبار «الشارون»، ويعشن داخله في ظروف صعبة جدًا؛ وهو عبارةٌ عن قسم عزلٍ، وترفضُ الأسيرات مبدأ وجود المعبار من الأساس.

توقفت الزيارات للأسيرات مدّةَ ثمانية أشهرٍ متواصلة، وانقطعنا انقطاعًا تامًا عن أهلنا وأصبحنا معزولات عن العالم الخارجي فترة «كورونا»، ولذلك تُطالب الأسيرات بتثبيت هاتف عموميٍّ للتواصل مع الأهالي، أمّا المطلبُ الثالث؛ فهو إزالة كاميرات المراقبة التي تحدّ من حريّة الأسيرات، ونعلم بحكم مجتمعنا أنّ هناك كثيرًا من الأسيرات المحجّبات، وهذا كله في معتقل «الدامون» غير الصالح إنسانيًا، والمليء بالرطوبة العالية، وظروفه غير صحيّة إطلاقًا.

في المقابل، هناك التجربةُ المضادّةُ التي يخلق فيها الأسير الحياة، والأسرى هم أكثر الناس إبداعًا في خلق هذه الحياة، كنوعٍ من المقاومة، والمعادلة اليوم هي أنّ ستّة أسرى حرّروا أنفسهم من سجن «جلبوع» وصنعوا حريّتهم، وأيضًا باقي الأسرى في السجون يحاولون يوميًا صناعة هذه الحريّة، إمّا من خلال الهروب، أو من خلال مقاومة كلّ الظروف القاهرة، فقاموا - مثلًا - بإدخال التعليم إلى السجون؛ سواءً التعليم العالي، أو البكالوريوس، أو الثانويّة العامّة، والقائدة خالدة جرار هي التي قامت بكلّ هذه الاختراقات، وهي أوّل من أدخل تعليم الثانويّة العامّة إلى سجون الاحتلال، وإدخال التعليم الجامعي على سجن الأسيرات، ومن الأشياء التي تُساعد الأسيرات في التغلّب على كلّ الظروف الصعبة، هو وجود المكتبات والرياضة ومحاولات خلق الحياة، لا سيّما أنّ الأسيرات يحاولن على الدوام مقاومة ظروف المعتقل.

* **بالتأكيد هناك محطّاتٌ عدّةٌ في تجربة الأسر، مثلًا: مرحلة الاعتقال، ثم التحقيق، ثم جولات المحاكم، وقضاء فترة الأسر برفقة بقية الأسيرات، ما الفارق بين هذه المراحل لدى الأسير والأسيرة وأيّهم الأصعب خاصّة على الأسيرات؟**

** في البداية، أنا لم أتعرّض للتحقيق كما زملائي وزميلاتي، وهناك كثيرٌ من الزملاء والزميلات خاضوا تحقيقًا قاسيًا، ولكنْ، عدد منّا لم يدخل التحقيق، بل فقط استجواب الشرطة، أمّا بعض الزميلات والزملاء تعرّضوا لتحقيقٍ قاسٍ لدى المخابرات ومُخالف لكلّ القوانين والمعايير الإنسانيّة. أنا - مثلًا - خضت تجربة استجواب الشرطة، وتمّت في مركز استجواب «عوفر» وتضمّ هذه التجربة أساليبَ وألاعيبَ من قبل السجّانين والمحقّقين، مثل: الخداع، والتمويه، وفكرة «أنّنا نعرفُ كلّ شيءٍ عنك» أو «الجميع لم يعودوا أصدقاءك، وأنت الآن وحدك» وطوال الوقت يُشعرك المحقّقُ أنّك وحيدٌ بلا أصدقاء، وبلا مجتمعٍ يقف خلفك، ويحاول دائمًا تحطيمَ معنويات الأسير والأسيرة وإشعارنا أنّ منظومتهم قادرةٌ على كلّ شيءٍ في هذه الحياة حتى معرفة أفكارنا داخل رؤوسنا، وأنّهم أقوياء في كلّ المعارك؛ بهدف إيصال فكرة استحالة مقاومة السجن والسجّان، واستحالة أيّ فعلٍ مقاومٍ للمستعمّر.

هم لا يريدون أيّ فعلٍ أو حركة تصدرُ من الأسير أو الأسيرة داخل السجن، أو حتى بعد حياة السجن، لكن التجربة الأصيلة والمرّة خلال التحقيق لم أعشها، بل عاشها كثيرٌ من الزملاء والزميلات والرفاق والرفيقات اللواتي تعرّضن لأبشع أساليب التحقيق، وخلال فترة التحقيق لم نكن في قسم الأسيرات، بل في معبار «الشارون» في قسم يضمّ سجناء جنائيّين، وكان هناك معاملة سيئة طوال الوقت من قبل السجّانين، وطوال الوقت يحاول السجّانون فرض سيطرتهم وقوتهم، وعزلوني في غرفة فيها كاميرات في ظلّ وجود سجيناتٍ وسجناء جنائيّين يتلفّظون بأفظع الشتائم طوال الوقت في محاولة لإهانتنا وأذيتنا.

الخدماتُ المُقدّمة من إدارة السجن كانت سيئة جدًا؛ وخاصّة، الطعام كان سيئًا لدرجة أنّه لا يُؤكل، وعند نقلي إلى قسم الأسيرات بعد الاعتقال بسبعة عشرَ يومًا؛ كانوا ينقلوننا إلى المحاكم، لكنّ أغلب المحاكمات كانت تتمّ عبر الفيديو في فترة «كورونا»، ورحلة المحاكم - مثلًا - في محكمة «عوفر» كانت صعبة للغاية وقاسية؛ خاصّة في «البوسطة»،

سيارة النقل المليئة بالقهر والعذاب، وبعد العودة إلى السجن يُحاول الأسير العيش وخلق نوعٍ من الاستقرار، ولكن السجّان ينغّص دائمًا هذا الاستقرار على الأسرى والأسيرات؛ من خلال عمليات التفتيش والنقل التعسّفي.

خضنا أكثر من حملة تفتيشٍ صعبة، كان التفتيش على الكتب والملابس والمُعدّات، وأذكر في شهر نوفمبر 0202؛ دخلت قوّاتٌ كبيرةٌ على السجن، وفتّشوا جميع الغرف وأخرجونا جميعًا، وفتّشوا كلّ كتبنا، وصادروا عددًا كبيرًا من الكتب الثقافيّة والدفاتر التعليميّة الخاصّة بالأسيرات والملابس، أي أنّ الأسير دائمًا مهددٌ داخل السجن، ويُلاحقك السجان ويُضيّق عليك حتى في مسألة التعليم ومصادرة الكتب والدفاتر، ودائمًا كان هناك تفتيشٌ للمكتبة، وصادروا عددًا كبيرًا من الكتب.

* **يكثر الحديث عن تجارب الحركة الأسيرة بصفة عامّة كمدرسة وطنيّة ونضاليّة، ولكنّ الحديث عن تجربة الحركة الأسيرة؛ بشقها النسوي يبدو محدودًا بعض الشيء، هل لديك تعقيبٌ في هذا الجانب من واقع تجربتك الشخصيّة؟**

في شقّ التعليم، الأسيرة القائدة خالدة جرار؛ هي التي حقّقت هذا الاختراق بعد متابعات طويلة مع جامعة القدس، وهيئة شؤون الأسرى قبل دخولها للسجن في الاعتقال الأخير، ونحن كأسيراتٍ كنّا حولها، وبالفعل فتحت

فرعًا لجامعة القدس المفتوحة في سجن «الدامون» وانتسب لهذا الفرع 7 أسيرات، وكنّا أنا وخالدة وصديقة أخرى في اللجنة العلميّة، والعديد من الأسيرات اللواتي كن يدرسن في جامعة بيرزيت أسهمن في هذا المشوار التعليمي، وأخذنا على عاتقنا أن نقوم بتعليم الفتيات التعليم الجامعي الذي بدأ في شهر أيلول العام الماضي 2020، والآن قطعت الأسيرات السبع 39 ساعةً جامعيّةً معتمدةً، وتحقّق حلمهن، خاصّةً الأسيرات اللواتي يقضين أحكامًا عالية، وأخذنا هذه المهمّة على عاتقنا بالرغم من كلّ هذه الصعوبات.

هناك أيضًا جلساتُ توعية للأسيرات وحلقاتٌ للتثقيف، هذا إلى جانب المسرحيّات، وهناك مجلةٌ تصدرها اللجنةُ الثقافيّةُ وتُشارك الأسيراتُ في كتابة محتواها، وأيضًا كان هناك جلساتٌ إبداعيّةٌ؛ لاختراق منظومة الجهل التي يُحاول الاحتلالُ تعزيزَها لدى الأسيرات، وهذا ما نُحاول مواجهته على الدوام.

*** صعّد الاحتلالُ من قمعه ضدَّ الأسرى في السجون، وشنّ حملةً وحشيّةً عليهم بعد عمليّة نفق الحريّة؛ كيف ترين هذه الحملة، وما وقعها ووقع مثيلاتها على الأسرى داخل السجون؟**

** عمليّةُ نفق الحرية كانت عمليّةَ عزّة وكرامة، وعقب هذه العمليّة كان السجّان يتخبّط، وأذكر يوم العمليّة قام السجّانون بإيقاظنا من النوم الساعة الخامسة والنصف صباحًا من أجل عدّنا، وقاموا بتفتيش للغرف، وبحثوا عن أيّ شيءٍ غريب من خلال دقّ الحديد على الأرض، كلّ هذه الإجراءات كانت تدّل على تخبّط السجّان؛ إلّا أنّنا كنّا في أوج فرحتنا وعزّتنا وكرامتنا وفخرنا، وفور سماعنا لخبر نجاح العمليّة ضحكنا وغنّينا كثيرًا، وكل هيبة السجّان ذهبت أدراج الرياح، وشعرنا بأنّنا تفوّقنا عليهم جميعًا، وقفنا للعدّ الساعة العاشرة، ونحن مبتسمين؛ خاصّةً أمامهم، هذه الضحكةُ تؤكّد أنّ هناك أملًا حول إمكانيّة هزيمتهم؛ لأنّهم ضعفاء.

في الوقت نفسه اتّخذت إدارةُ السجن إجراءات عقابيّةً تعسفيّة بحقّ الأسيرات، فمثلًا: أُغلق علينا القسم مدّةَ خمس وأربعين ساعةً، وقرّروا عدمَ ترك الغرف مفتوحةً أثناءَ مدّة الفورة، ومنعوا لقاءَ الفتيات في الغرف، وفقط تكون اللقاءاتُ في الساحة، وكثّفوا التفتيش على غرف الأسيرات، كما قاموا بجولات كبيرة في السجن؛ للتأكّد من الجدرانِ والأرضيّات، خاصّةً، بعد العمليّة ضمنَ الإجراءات الأمنيّة التي فرضتها إدارةُ السجون، وهذا جزءٌ ممّا تتعرّض له الأسيراتُ والحركةُ النسويّةُ، التي هي جزءٌ أصيلٌ من الحركة الفلسطينيّة الأسيرة، التي تواجه كثيرًا من التشديدات والإجراءات القمعيّة الصعبة.

*** ما أثرُ حدث مثل «عمليّة نفق الحريّة» على معنوياتِ الأسرى، وما الفارقُ بينها وبين الخروج في صفقات التبادل؟**

** معنوياتنا كانت عاليةً جدًّا أمامَ تعاسة هذا الاحتلال، كنّا فرحين للغاية، والفعل الذي قام به الأسرى الستّة ليس فعلًا فرديًّا، بل هو فعلٌ جماعيٌّ يخترقُ حدودَ السجن والسجّان، وأصبحت جدرانُ السجن هشّةً أمامَ أبطالنا، وأصبح هناك أملٌ بالتحرّر من خلال أقلّ الإمكانات، وطوال الوقت كنّا نسمع الضخّ الإعلامي بأنّ الأسرى تمكّنوا من الهروب؛ نتيجة الظروف الجيّدة التي يعيشونها، ونتيجة علاقاتهم الجيّدة بالسجّانين، لكن هذا هو الخطابُ الذي كان يبثّهُ الإعلامُ «الإسرائيلي»، لكنّ الفعل الذي قام به الأسرى يدحضُ هذا الخطاب، ويؤكّد أنّ ظروفَ السجن غيرُ إنسانيّةٍ بالمطلق، وأنّ السجنَ لا يستحقُّ إلّا الهروبَ منه، ولا يستحقُّ العيش فيه، ولا يمكن أن نعتادَ على السجن، وأن نبحث دائمًا عن الحريّة، مثلًا: كالأسير محمود العارضة الذي قضى نحو ثلاثين عامًا داخل السجون.

هذه العمليّةُ نبّهتنا إلى الكثير من الأمور داخل السجن، بأنّ السجن في كل الأحوالِ ليس عاديًا، وكل ظروفه هي ظروفُ حرمانٍ ومن أبسط الأشياء، ومحمد العارضة قال حين التقى بالمحامي: إنّه تذوّق طعمَ الصبر بعد اثنين وعشرين عامًا من الاعتقال. بالفعل، وأنت في السجن تنسى شيئًا اسمُهُ «فاكهة الصبر»؛ فالأسرى لم يتحدّوا السجّان فقط، بل تحدّوا قدرتنا على الاعتياد في السجن؛ لأنّ حياتنا بالمطلق غيرُ إنسانيّةٍ وغيرُ طبيعيّةٍ داخل السجن.

*** ما الذي يطلبه الأسرى والأسيرات من الحركة الوطنيّة ومن عموم أبناء شعبنا الفلسطيني في مثل هذه الأوضاع؟**

** الأسرى والأسيرات هم جزءٌ من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة التي لو كانت حركةً كفاحيّةً موحّدةً لما كان وضع الأسرى كما هو عليه الآن، وأيضًا لوجد الأسرى الستّة ملاذًا آمنًا لهم بعد تنفيذ العمليّة، والأسرى والأسيرات بالتأكيد مطالبهم هي التحرير؛ لأنّهم خطّ الدفاع الأخير، وهم عنوانُ الوحدة الوطنيّة.

قضيّةُ الأسرى والأسيرات الأساسيّة أنّهم يحلمون بالحريّة وتحرير فلسطين؛ لأنّه لا يمكن أن تتبيّض السجون إلّا بتحرير فلسطين.

*** أخيرًا: بعد مرور ثمانية وعشرين عامًا على توقيع اتّفاق «أوسلو»، كيف ينظر الأسرى وتنظرين، بشكل خاصّ، لهذا الاتّفاق وتبعاته على قضيّة الأسرى؟ وكيف تنظرين للوضع السياسي الرسمي؟**

الأسرى والأسيرات هم أكثرُ من يُعاني بشكل مكثّف من التراجع السياسي الفلسطيني، وهذا بالتأكيد نتاجُ اتّفاق «أوسلو» وغيرها من الاتّفاقيات التي جعلت الحالةَ الفلسطينيّة برمّتها في حالة تراجع، والحركاتُ الوطنيّةُ كلّها تراجعت؛ وتراجُعُ هذه الحركات أدّى لتراجع اهتمامها بقضيّة الأسرى، حتى الأسرى داخل السجون مختلفون سياسيًّا وعقائديًّا، لكن على كل اختلافاتهم، وبحكم وجودهم في السجن، واحتكاكهم المباشر مع السجّان دائمًا يعطيهم خلاصةً واحدةً؛ بأنّ السجّانَ هو وجهُ الاستعمار المباشر، ولا يمكن التعامل أو التعايش مع هذا الوجه القبيح في يوم من الأيّام، أو حتى التواصل والجلوس معه على طاولة واحدة؛ لأنّه لا يعرف سوى الحقد والقتل والنفي، لذلك من المستحيل التفاوض معه؛ لأنّ حقّنا لا يُستردُّ إلّا بالقوّة.

بالتأكيد... اتّفاقُ «أوسلو» وغيرُهُ من الاتّفاقيات أسهمت في تراجع الحركة الوطنيّة؛ ما يدخلنا دائمًا في دوّامة غير الفعل والهزيمة النكراء؛ الهزيمة التي لا تكون وليدةَ لحظة، بل هزيمةٌ لبنية اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ تقودها السلطةُ الفلسطينيّةُ، ويقودها أيضًا الانقسامُ الفلسطينيُّ اليوم، إذ لا يتراجعُ أحدٌ من أجل تحقيقِ الوحدةِ الوطنيّةِ الكفاحيّة■

العودة إلى الفهرس

ندوةُ غسّان كنفاني تناقشُ:
«سبلَ استعادةِ دور منظّمة التحرير الفلسطينيّة ومكانتها»

خاص (الهدف)

تنشر مجلة الهدف أبرز ما ناقشته ندوة الشهيد غسان كنفاني، حول «سبل استعادة دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية»، بمشاركة المدير المؤسس لمركز كيمبردج لدراسات فلسطين في إنجلترا الأكاديمي أ.د مكرم خوري- مخول، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني وأحد مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صلاح صلاح، والكاتب الصحفي والباحث بالشأن «الإسرائيلي» نهاد أبو غوش، والكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل. وأدارت الندوة الصحفية بيسان الشرافي، عبر برنامج الاتصال المرئي «زوم» امتثالًا لشروط السلامة والوقاية في ظل تفشي جائحة «كورونا».

وافتتحت الصحفية الشرافي بالتطرّق إلى فكرة التحوّل الحاد الذي مرّت به المنظمة، إذ انتقلت من كونها حركة تحرّر وطني، ميثاقها الأساس الكفاح المُسلّح، إلى مؤسسة تُدار من حزب واحد مهين ومتفرّد، حتى لم يتبقّ من المنظمة - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - التي تأسست بالعام 1964 سوى اسمها. وطرحت الصحفية عدد من التساؤلات، شكّلت محاور النقاش لاحقًا: ما الذي أوصل م.ت.ف إلى ما هي عليه الآن، وكيف يُمكن انتشالها من حالة التكلّس والجمود باتجاه إعادة الاعتبار إليها واستعادة دورها ومكانتها؟ فضلًا عن دور الفصائل الفلسطينية ومسؤوليتها في هذه المهمّة!

- في قراءة سريعة لحال منظمة التحرير الفلسطينية، منذ التأسيس، وحالها اليوم، ودورها في الساحة الفلسطينية؟

د. مكرم مخول: واجهت المنظمة تحدّيات خلال التأسيس، إذ لم يكن مُعترفًا بها عربيًا ودوليًا. وبعد جهود جبارة لعدد من قياداتها حصلت على الاعتراف في عقدها الأول، سيّما من الأمم المتحدة. ولكن منذ ذلك الحين وحتى اليوم، ولأسباب متعددة، حصل تهميش لمنظمة التحري كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني أينما كان. المثير هو أنه رغم تهميش المنظمة فلسطينيًا وعربيًا، وكذلك من قبل المحور الصهيوأمريكي، نرى أنه ولغاية الآن الطرف المعترف به دوليًا وأمميا

هو منظمة التحرير وليس السلطة أو دولة فلسطين، لكن في المقابل باتت المنظمة اليوم مهمشة من العديد من الأطراف.

- نحن أمام تهميش لمنظمة التحرير في ظل حالة فلسطينية متأزمة على كل المستويات.. هل تردي الوضع السياسي أوصل المنظمة إلى ما هي عليه اليوم من جمود وشلل؟ أم أن العكس صحيح؟

نهاد أبو غوش: المسألة متداخلة ومتبادلة التأثير، ولكن لنتفق أولًا على ماهيّة المنظمة، التي باتت هيئة بيروقراطية معزولة عن الناس، بمؤسسات تعمل تحت الطلب والاستدعاء، فاللجنة التنفيذية التي يُفترض أنها القيادة اليومية للشعب الفلسطيني لا تجتمع إلا بصفة استشارية، وترفع قراراتها للرئيس الذي غالبًا لا يحضرها، كما يجري تمييع قوام هذه اللجنة بخلطها بما تسمّى القيادة الفلسطينية: 40-50 شخصًا من وزراء وبلديات وحركة فتح وقادة الأجهزة الأمنية (واللّي حاضر السوق بتسوّق)، هذه حالة كارثية، وهيئات لم تعد جدّية.

لكن يجب ألّا نُصاب بالفزع عند القول إن المنظمة في حالة تآكل مستمر وتفقد شرعيته. وعند البحث في وضع المنظمة، يجب ألّا ننسى عاملين رئيسيين مترابطين؛ أولًا: الصفة التمثيلية للمنظمة، وهذه الصفة لا بديل عنها على الإطلاق، فالشعب الفلسطيني ليس له أية هيئة ترمز لوحدته وتحمل حقوقه الوطنية إلا منظمة التحرير، وغيابها أو الطعن بصفتها التمثيلية أو استسهال الطعن بشرعيتها يؤدي إلى تحويلنا من شعب موحد إلى تجمعات سكانية. هذا لا ينفي على الإطلاق أن المنظمة باتت- بهيئاتها ودورها- عبئًا على النضال الفلسطيني، لم تعد رافعة ولا حاملة له. الخلاصة هي ضرورة تمسكنا بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير مع رفض الحالة التي عليها المنظمة، وأهمية اجتراح حلول عملية جذرية لإصلاحها.

- منذ بدايات تأسيس المنظمة.. طرح اليسار مطلبًا هامًا أن تلتزم المنظمة بالخيار الديمقراطي في تشكيلها وميثاقها؛ كيف أثرت التركيبة الفصائلية بمعنى نظام المُحاصصة المعمول به على عملها ودورها؟ وإلى جانب كون المنظمة حركة تحرّر ونظام حكم، في الوقت نفسه، هل توفرت آليات مساءل ومحاسبة؟

طلال عوكل: الأكثر أهمية من قراءة الواقع الذي وصلت إليه منظمة التحرير هو مراجعة دورها فيما اتخذته خلال 57 عامًا. ما الذي جعل المُنظمة تصل لهذا المستوى، هذا السياق يحتاج إلى مراجعة لأننا نتطلع للمستقبل، أما فيما يخصّ المستوى الديمقراطي فلم يكن بالإمكان أكثر مما كان، إذ كانت م.ت.ف في خضمّ ثورة عام 1964 ثم هزيمة حزيران ثم اندلاع الثورة المسلحة، وبعدها تسلم الفصائل المسلحة للمنظمة، فالوضع لم يكن يسمح لوضع آليات ديمقراطية غير الآليات التي اعتُمدت.

نحتاج إلى تقديم شيء لمعالجة الواقع، مع العلم أنّ جهات الرقابة مفقودة،وبالعودة للنضال الوطني الفلسطيني فهو مرتبط بسؤال: ما هو

الفكر السياسي الفلسطيني؟ وكيف وصلنا لهذه الحالة؟

في الواقع الحالي الدولي والعربي والفلسطيني لن نصل لاقتراحات ممتازة، والمطروح لا يعدو عن كونه مطالبات ودعوات لوجود وقائع مغايرة، وما لم يتغير الفكر السياسي الفلسطيني الذي بدأ انحداره عام 1974، عند إقرار النقاط العشر وقيل إنّها برامج مرحلية- وأعتقد أنها كانت قراءة خاطئة، فالمشروع الصهيوني كنّا نرى فيه عدم القبول بالشراكة على أرض فلسطين، ينبغي معرفة الفكر الفلسطيني ومعرفة ما بُني عليه من تطورات سلبية.

- ما هي رؤيتكم حول كل ما تمرّ به المنظمة وسبل إصلاحها وإعادة دورها المغيب والاعتبار لمكانتها؟ وما هي المداخل التي يمكن من خلالها الإسهام باستعادة هذا الدور؟

صلاح صلاح: يجب إجراء مراجعة حقيقية لمسيرة المنظمة، وإذا أخذنا هذا السياق سنجد أنّ المسار والمصير الذي وصلت إليه كان جزءًا من بداية تكوينها، وأستند هنا للنقاط التالية:

الحديث عن استقلالية المنظمة كان حديثًا ليس له قيمة على أرض الواقع، حيث كانت منذ تأسيسها أسيرة الأنظمة العربية بدءًا من بدء محاولات تشكيلها مطلع الستينات، إلى أن أتت ظروف الـ1964، حيث أوجد ظروفًا لقبول الأنظمة المعارضة لتأسيسها إجباريًا، واستمرّت بالتآمر عليها من خلال التواطؤ في كثير من المناسبات لإضعافها وصولًا لاحتوائها بشكل أو بآخر، فمنظمة التحرير كانتْ عندما تدخل في معترك مع

العودة إلى الفهرس

الفصائل تقول إنّها ملتزمة بقرارات الجامعة العربية، فالمنظمة كانت وما زالت أسيرة الجامعة العربية، والجامعة لا يمكن أن تسهل استمرار المنظمة بخطها الثوري الحقيقي والمتصاعد حيث كانت تعطل الدور وتضعفه.

الأمر الآخر، المعطل لاستقلالية القرار هو أنّ الفصائل تابعة للأنظمة العربية، فالقول إنّ الأنظمة العربية لا تتدخل في قرارنا ولا تدخل باتخاذه أمر خاطئ لأنّ الأنظمة كانت تعطل إمكانية اتخاذ قرارات جذرية وهذه ثغرة ثانية في المنظمة.

الأمر الثالث، أنّ التركيبة الطبقية البرجوازية في المنظمة التي كنّا نحذّر دائمًا أنّ ذلك لا يشكّل ضمانًا لاستمرار الثورة، وبالتالي هذه الطبقة ساقت المنظمة للمسار الذي فُرض عليها من قبل الأنظمة العربية.

الأمر الآخر، هو الأسلوب الذي اتبع في اتخاذ القرارات داخل المنظمة، فمثلًا موضوع «الكوتة» وهذا يعني انعدام الديمقراطية، وأنا أؤكّد أن الديمقراطية كان ممكنًا أن تُمارس، لكن لا يبذل أي جهد لممارسة الديمقراطية داخلها لأنّ القيادة كانت مُرتاحة لهذا النظام، ونستذكر أنّ الرئيس ياسر عرفات كان يقول قولوا ما شئتم وأنا أفعل ما أريد.. أنا أوقّع على القرارات.

كل هذه العوامل يجب الحديث عنها عند البحث عن سبل إصلاح المنظّمة، بدءًا من إنهاء تدخّل الأنظمة العربية وتسلّط القيادة، وصولًا لوضع صيغة محدّدة وبكل مسؤولية عالية لإصلاح المُنظّمة.

- انطلاقًا من فكرة أنّ العامل الأكبر المؤثر في فعالية أي كيان مرتبط بفعالية القيادة المسؤولة عنه، والتفويض المُستمد من الشعب بكلّ أطيافه أن تتجاوز الأزمة التمثيلية، وربطًا بذلك أين مُنظمة التحرير من كل هذا؟ وهل يشفع لها ما مرّت به من أزمات تساهم بإضعافها لهذا الحدّ؟

مكرم مخول: الموضوع يتطلب مؤتمرات عديدة لتحليل كل ما جرى، ولكن سأنطلق من النموذج الاقتصادي السياسي، وبسؤال هل توجد تبعية تقوّض القرار السياسي الفلسطيني؟

وللإجابة على ذلك يجب تقسيم الموضوع لمرحلتين، الأولى قبل دخول بعض القيادات لفلسطين عقب اتفاقية أوسلو وثانيًا بعد اغتيال ياسر عرفات، اتفاقية أوسلو لا شك أنّها حوّلت مركز القوّة من منظّمة التحرير إلى الهيئة التي انبثقت عنها وهي السلطة الفلسطينية. كما أنّ السلوك الفلسطيني المسؤول عن إبقاء شعلة التحرر الفلسطينية، وأنا أُذكّر أنّه في بنود السلوك الذي هو دائرة أساسية في المنظمة والمبني على التحرير والعودة، كل ذلك تلاشى مع تهميش المنظمة. مع ذلك، مع دراسة للأداء الوظيفي للمجلس الوطني أرى أنه يعمل في ظل هذه العوامل التي تحد من قوته وقوة المنظمة، إلا أنّ الأداء الأساسي هو السلطة التي كانت يجب أن تُحكَم من قبل المنظمة وأصبحت تحكُم المنظمة. وأنا أسأل وأقول إنني لم أكن

عضوًا في أي فصيل فلسطيني، صحيح أنّه في المنظمة طرقًا لسنّ القوانين بشكل غير ديمقراطي وهنا أسأل الفصائل: ماذا تفعلون داخل المنظمة إلى هذا الوقت؟ وماذا فعلتم لإصلاح ذلك؟

- الكارثة الكبرى التي تسبّبت بفرض الهيمنة والسيطرة الاقتصادية وصولا لتقويض المنظمة من خلال اتفاق أوسلو الذي أوجد سببًا لزيادة التحكم الخارجي، وفي ظل كل هذا برزت محاولات لتصويب المسار، لماذا تفشل كلّ المحاولات رغم الاعتراف بحالة الجمود والعجز؟ وما الذي كان يمكن فعله ولم يتم بالصورة المطلوبة؟

نهاد أبو غوش: الأمراض التي أصابت جسم المُنظمة أصابت جميع الفصائل، وهي صيغة يقبلها الآخرون من الفصائل الفلسطينية مع الأسف، مع طرح سؤال هل ما زالت المنظمة تشكل الصيغة الائتلافية الموحدة لكل القوى الفلسطينية؟

لا شكّ أنّ هذه المعادلة تختلّ يومًا بعد يوم ولم تعُد كذلك، ليس بسبب أنّ حركتي فتح وحماس خارج هذا الجسم، وليس لأنّ الجبهة الشعبية تُقاطع المجلس الوطني، ولكن ثمّة مخاضات وإرهاصات وحراكات في الشارع الفلسطيني مستقلة تمامًا عن كل الأطر السياسية القائمة الآن، وما جرى من حراكات في السنوات الأخيرة كلّها جرت من خارج الأطر الفلسطينية لفصائل منظمة التحرير، بل أنّ الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة مؤخرًا سجلت 36 قائمة، و 8 فصائل لم تتمكن من تشكيل قوائم ولا تستطيع ذلك ولا تريد خوض التجربة، وكان معلومًا أنّ معظم الفصائل لم يكن بمقدورها

صلاح صلاح

اجتياز نسبة الحسم، ما جاء يؤكّد على وجود حراكات كثيرة خارج إطار منظمة التحرير.

وفي الحديث عن التأخيرات الذاتية الفلسطينية، أقول إنّ اتفاق أوسلو فعل شيئًا خطيرًا يتمثل بتزاوج البيروقراطية مع رأس المال، وهذه الحالة ترتضي العيش والتعايش مع الاحتلال، وتريد رفع كلفة النضال مع الاحتلال، ولذلك، نأمل من كل القوى التي تريد إصلاح المنظمة البعد عن الخطابات والتوجّه لصيغ جديدة تستوعب ما يدور داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة لنظام صارم محدّد بدقة يضع حدًّا للاستفراد من القرار والمناصب، يذكر أنّ اللجنة التنفيذية ليس لها اجتماعات دورية، كما أنّ المجلس الوطني عبارة عن مهرجان خطابي والقرارات تكون جاهزة، وهذا يؤكّد حاجتنا للتغيير.

- تاريخيًا كان اليمين السياسي الفلسطيني هو المتحكم بالمنظمة.. واليسار وفصائله تتعاطى فقط مع سياسات اليمين السياسي، كلٌ فصيل حسب رغباته ومصالحه.. هل يتطلب إعادة الاعتبار للمنظمة أن تتخذ فصائل اليسار خطوات شبيهة بالوحدة والائتلاف لتشكيل ثقل لاستعادة دور المنظمة؟

طلال عوكل: فصائل اليسار هي بين طرفي الانقسام، السؤال المطروح هو أين هذه الفصائل مما تقدّمه من طروحات، فخلال سنوات طويلة موضوع القيادة المشتركة بين الجبهتين طُرحت ثمّ تعثّرت، وجرت محاولات عديدة حول ذلك، المسؤولية تقتضي ضغط من تيار ثالث على طرفي الأقسام لإنهاء هذه الحالة، هذه الفصائل للأسف عجزت عن تلبية المطالب الشعبية بإقامة هذا التيار لإقامة التوازن في الشارع السياسي الفلسطيني.

- عند الحديث عن اليمين السياسي المتفرد والمهيمن.. وبعد بروز تيارات من الإسلام السياسي وأخذها مكانًا متقدّمًا في العمل الوطني وسعيهم بالانضمام لمنظمة التحرير لأنّهم مقتنعون بأهمية استعادة مكانتها.. اليمين السياسي عبر عن خشية من اختطاف المنظمة.. هل هذه الخشية مشروعة أم من حقهم الانضمام للمنظمة؟

صلاح صلاح: أعتقد أنّ أحد استهدافات أوسلو هو إنهاء شيء اسمه منظمة التحرير، ولهذا يجري وضع كل الصلاحيات عند السلطة، لم يعد للمنظمة أي دور ولم تعد مرجعًا للشعب في أي شأن، وكل مؤسسات المنظمة معطلة، وإذا أخذت قرارات لا تُنفّذ وتكون حبرًا على ورق.

لا شكّ أنّ هناك صراعًا حول دور المنظمة، وحماس تتصرّف برؤية لها حقّ بها بضرورة وجود بديل لفتح وهي تعتبر نفسها الأمثل لذلك، وأن تكون بديلًا لفتح. حاولت في سياق ذلك طرح بديل لمنظمة التحرير وفشلت، ويجب البحث عن بديل بقيادة المنظمة، وهذا الخيار أصبح غير ممكن، ويجب البحث عن صيغة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني، وهذه الصيغة تفرضها المعطيات على الأرض ومثل ذلك الانتفاضة، حيث شكلت بديلًا للمنظمة من خلال قوتها وتأثيرها والصدى الذي تتركه على الصعيد الجماهيري.

- في الحديث عن البدائل، في ظل المشاريع التي طرحت والخيارات التي طرحت لإسقاط منظمة التحرير، الآراء والبدائل إلى أي حد تشكل خطورة على وحدانية تمثيل منظمة التحرير؟

مكرم مخول: أكاديميًا أرى أنّ هذه الأمور مفيدة، فلو أتت إليّ بعض الفصائل بسؤال حول إمكانية المساعدة عن الورطة التي تعمّ الواقع الفلسطيني، فيجب إقامة دراسة علمية بحثية مستفيضة حول الواقع للخروج بتوصيات معينة، لأنّ الموضوع متعدد الجوانب، ولكي نساهم بطريقة متواضعة للإجابة على السؤال، أعتقد أنّ الحالة التي تسود المنظّمة ليست وحيدة في العالم، هناك حركات تحرر عالمية توجد عليها دراسات كبيرة، كانت واجهت أزمات كبيرة جدًا وأورد هنا مثالًا وهو حالة جنوب إفريقيا، ونحن نعلم عمر المؤتمر الوطني الإفريقي حوالي 110 أعوام أي ضعف عمر المنظّمة، ومرّ بأزمات كبيرة، لغاية أن جزءًا من قياداته اتُّهمت بالعمالة والخيانة وما زال الحزب والحركة الحاكمة هي التي تقود جنوب إفريقيا، وكانت هناك دراسات عديدة لإصلاح المؤتمر، وما أقوله إنّه ليس هناك أي جدوى لشطب المنظمة وإقامة كيان بديل لأنّ هذا غير مجدٍ وغير أخلاقي، من حيث أنه ليس فيه نفعية إذا ما استعملنا الفلسفة النفعية، أنّ نضيع عقودًا إضافية لإعادة البناء وهذه مسألة مُكلفة. من جانب آخر يُمكن إصلاح المنظمة وهناك طرق علمية ومهنية لإصلاحها ويمكن للجميع أن يتّخذ موقفه وأن يساهم مساهمته لعودة المنظمة أفضل مما كانت عليه، فالمسألة تتمثّل بوجود إرادة وطريقة عملية للتقدّم وجلب الأفكار، فوراء تهميش المنظّمة دراسات وأفكار في أطراف ومراكز علمية معينة بغض النظر عن الأسباب وراء ذلك. وراء أي تحرك يجب أن تكون هناك دراسة وأفكار للنهوض بالمنظمة بالإضافة لتفكيك المواضيع وليس الخلط لنعلم كيف نتقدم بشكل عصري■

أين الفلسطيني الجديد؟

خاص (الهدف)

مفاعيل نضالات شعبنا بمحطاتها المختلفة، وآخرها معركة سيف القدس وهبة أيار المرافقة لها، تخلق آفاق جديدة، بتجاوزها المستمر للخطوط والتقسيمات التي فرضها الاحتلال، وإذا كان انشغال المستعمر ورهانه هو منع الفعل وخنق امكانياته، فإن النضال كفعل ابداعي خلاق، وتعبير صادق عن إرادة وآمال الجماهير يعمل كمنظومة تغذية ذاتية تعيد فتح الآفاق وتجديد الأمل واقتراح الأليات والاستراتيجيات، فمع كل انتفاضة أو هبة أو حدث جماهيري جامع في مواجهة العدو، يتغذى الجدل والنقاش السياسي والنضالي بأفكار وإجابات وروح جديدة، لا تنسلخ عمّا قبلها ولكن تشكّل أداة لتجذير الارتباط بين الهوية والأهداف السياسيّة الرئيسيّة المرتبطة بجوهر هذا الصراع وبين الأدوات والممارسات المستخدمة من قبل المجموع الوطني في فعله التحرري.

منذ اندحار العدو من غزة، يراهن في سياساته على حصار قطاع غزّة وردع مقاومته وأهله بالجرائم التي ترتكبها الآلة العسكرية، ومحاولة لتثبيت احتلال دون كلفة في الضفة، يواصل فيه العدو ملاحقة كل أفق لفعل مقاوم ويحاول بيع أوهام عن حياة آمنة في ظل الاحتلال يواصل قضم الأرض يوميًا، وبالموازاة يواصل العدو العمل على سياسات العزل والأسرلة ضد أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، في سياق مثل هذا تنظر المنظومة الأمنية والعسكرية الاحتلالية لكل فعل مقاوم باعتباره خرق لجدار بنته، تسعى لإبادة من أحدثه ورتق الخرق وزيادة التحصين الأمني على مستوى الجغرافي أو السياسات الأمنية، ذلك حلم كل محتل وغاز، بيئة هادئة يرضخ فيها الشعب ويبأس من محاولة القتال، وتتجه شرائح متزايدة منه تدريجيًا للاستسلام أو للتعاون مع المحتل، لكن هيهات. هناك دم يلون الأفق. دماء شهداء العمليات الفردية كقطرات متتابعة سقطت على أرض فلسطين، تجمعت، توحدت، نظمت ذاتها، وأشرقت شمسها، بفعل جماهيري يتسع وخلايا مسلحة تحظى بحواضن جماهيرية.

أين كيث دايتون؟ هل لا زال عند مقولاته حول الفلسطيني الجديد؟ أتراه أعاد خلقنا؟ وما هي أخبار زبانية الشاباك وكبار ضباطه؟ فمن تابع مقولاتهم حول تدجين الفلسطيني بوسعه النظر في العيون الوقحة والحديث بكامل الثقة والإيمان بحقيقة هذا الشعب الأبي، أن الغد دائمًا لنا، كل غدٍ هو لنا ولو كان عشية هزيمة.

شهداء ضفة التحرير هذا كان فعلهم، يحيينا دم الشهيد، نجمع شتاتنا ونعيد تنظيم ذاتنا، ومن تحت ألف ألف سور وتحصين، نفق ألف عين أخرى لأمن العدو ولكل عميل، ويستعاد الفعل، هذا ما قالته جماهير شعبنا في الداخل المحتل خلال هبة أيّار وما كتبته نيران مراكز شرطة العدو المحترقة، وعويل مستوطنيه في اللد التي استعادت هوية وتاريخ قتالها المجيد ضد هذا العدو ولو لسويعات.

حتى تلك التقسيمة البلهاء التي يخال العدو أنه اختطها لهذه البلاد تبدو واهية ومرتبكة، غزة أرض للمتمردين تقصفها الطائرات وتحرقها المدافع، والضفة ساحة للتطويع، فيما الداخل المحتل مساحة لترهيب الفلسطيني ودفعه نحو الاستسلام للأسرلة.

تطوّع من؟ نشأت ملحم؟ أبطال اللد؟ شهداء برقين أم أبطال القدس؟ جيل بأكمله شاهد المقاومة تذل عدونا طيلة أيّام المعركة، وتربى على أساطير صمود فلسطين والعروبة في غزّة وبيروت، يعيد بعث نيرانه من الجليل إلى رفح.

حتى لا تكون هذه خطابة أو أحلام في الهواء -وكلاهما أي الخطابة والأحلام لا تشكو من شيء- لنعد في البحث عن الفلسطيني الجديد الذي ادّعى الزبانية خلقه، هذا الجيل الفلسطيني اليوم في معظمه أشد عزمًا وإرادة ورغبة في القتال، ورهانها على حصار ونبذ وعزل الراغبين في القتال يبدو مقلوبًا، حيث ينبذ هذا الشعب خيارات الاستسلام وحامليها، وتبدو وحدة شعبنا أعلى من كل تقسيمات المحتل، وقدرته على إبداع أدوات النضال تتفوق على كل محاولات الخنق.

أحب دايتون تخيلاته عن الفلسطيني الجديد، لكن هؤلاء الذين يمضون في شوارع البلاد ويتخذون مغاور جبالها قواعد لهم بالتأكيد هم كابوسه وحلمنا■

مِنظمةُ التحريرِ الفلسطينيّة
ما بينَ وهجِ البداياتِ ومآلاتِ الغدر

أبو علي حسن– عضوُ المكتبِ السياسي للجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين/ سوريا

حين تأسّست (م.ت.ف) في مؤتمر القمّة العربي الثاني عامَ 1964، كانت الفكرةُ قد تبلورت على وقع الجدَل والإرهاصات السياسيّة في المؤتمر الفلسطيني العربي في القدس، لكنّها تجسّدت فكرةً وإطارًا ووسيلةً، في مؤتمر القمّة العربي، في الوقت الذي كان الحلمُ الفلسطينيُّ بالعودة والتحرير يعتملُ في عقول الشعب العربي وقلوبهم وصدورهم؛ في نومهم ويقظتهم على مدار السّاعة.. فلَم يكن كافيًا مُضيُّ أكثر من ستة عشرَ عامًا على ضياع أرضهم؛ فلسطين، لأنْ تصنعَ علامةَ استفهام لدى أيّ فلسطينيٍّ على واقعيّة العودة والتحرير، كما لم تكن تلك السنواتُ إلا مسيرةَ غضب وتململ وتحضير واضطراب سياسيٍّ وطنيٍ، تؤسّسُ لفعلٍ وطنيٍّ سياسيٍّ وكفاحيٍّ يُخرج الشّعبَ الفلسطينيَّ من حالة الشتات والذّل والهوان.

من هنا فقد رحّب الشعبُ الفلسطينيُّ بتأسيس (م.ت.ف) في مؤتمر القمّة العربي، باعتبارها وسيلةً وإطارًا لتجميع الفعل الفلسطيني المقاوم، وتنظيم الجهد الفلسطيني على طريقِ استعادة الأرض.. فأصبح للمنظمة ميثاقٌ قوميٌّ، وجيشٌ وطنيٌّ، ومؤسساتٌ سياسيّةٌ واجتماعيّةٌ، ونشيدٌ وعلمٌ وطنيّان.

ولما أراد الحكامُ العربُ أو بعضُهم أن تبقى (م.ت.ف) إطارًا فارغًا من أيّ محتوى تحرّريٍّ وكيانيٍّ وكفاحي، كانت ردةُ الفعل السياسيّة والشعبيّة الفلسطينيّة تأخذ مناحي مختلفة؛ فالشقيري عمل على دفع (م.ت.ف) إلى مواقع التأسيس للمواجهة، ورفع لواء التحرير، وإبراز الشخصيّة الفلسطينيّة، واتّجاهات أخرى قوميّة ودينيّة أخذت في بناء إطاراتٍ سياسيّةٍ كفاحيّة وتأسيسها، تتجاوزُ منظّمةَ التحريرِ الفلسطينيّة.

على أنّ هزيمة حزيران عامَ 1967، قد سرّعت في كسر القيود التي كبّلت الشعبَ الفلسطينيَّ على مدار تسعةَ عشرَ عامًا، فأخذ الشعبُ الفلسطينيُّ بقياداته المتعاقبة، وفصائله الوطنيّة في تحويل (م.ت.ف) من ديكور عربيٍّ ملازم لخطابات وشعارات عربيّةٍ رسميّة إلى إطارٍ وكيانٍ سياسيٍّ وكفاحيٍّ يعملُ على تحشيد كلّ طاقات الشعب الفلسطيني؛ لخوض معركة التحرير عبرَ حرب التحرير الشعبيّة.

وتحوّل الميثاقُ القوميُّ إلى ميثاقٍ وطني، تجسّدت فيه هويةُ الشعبِ الفلسطيني، وارتباطه بأمّته العربيّة في إشارةٍ واضحة على صعود الهُويّة الوطنيّة وطلائعيّة الشعب الفلسطيني في المعركة مع الغزوة الصهيونيّة.

ولأوّل مرّة، يأخذ الشعبُ الفلسطينيُّ قضيّتَهُ بيدِه ويصنعُ ثورتَهُ المعاصرة، ويوحّد قواهَا وفصائلَها تحت مظلّة (م.ت.ف) في وقتٍ كان الواقعُ

العودة إلى الفهرس

العربيُّ يغرقُ في ظلام دامس بعد هزيمة عام 67.. وسطَع العملُ الفدائيُّ داخل الوطن وخارِجه، وبرزت الفصائلُ والقوى المقاتلة في زخم كفاحيٍّ أنار ليلَ الأمّة، وأبعد عنها شبحَ الانكسار السياسي بعد الانكسار العسكري، انطوت القوى كافّةً في إطار (م.ت.ف) التي جسّدت طموحاتِ الشعب الفلسطيني من تمثيل شرعيٍّ، وأداة تحرير وإطار تجميع وتنظيم وتفعيل النضّال الكفاحي، إلى توحيدَ الموقفَ والرؤية والأهداف، والشعارات الوطنيّة والتكتيكيّة، وتوحّدت آمالُ الشعب الفلسطيني في كيانٍ سياسيٍّ وكفاحيٍّ؛ غدا يشكّلُ عنفوانَ الأمّة العربيّة إلى الحدّ الذي غدا فيه كلُّ الحكام العرب، وأنظمتهم يخطبون ودَّ (م.ت.ف).

وفي ثورة وطنيّة وقوميّة حقيقيّة ينخرط الآلاف من أبناء الأمَّة العربيّةُ المتطوعين للعمل الفدائي وتغدو (م.ت.ف) قبلةَ الملايين من الشعب العربي المساند للشعب الفلسطيني، بل أضحت تمثّل شمسًا للحريّة لكلّ الأحرار في العالم من اليسار إلى اليمين، وفي مشهد نادر واستثنائيٍّ؛ حظيت الثورةُ الفلسطينيّةُ بقيادة (م.ت.ف) بتعاطف والتفاف، وبسياج إقليميٍّ ودوليٍّ قلّ نظيرُهُ على المستوى الشعبي والرسمي والإعلامي، وتطوّع الآلاف من المناصرين الأجانب في صفوفها، وخلقت وضعًا دوليًّا مغايرًا، بل أصبحت رقمًا صعبًا في المعادلة الدوليّة، وفي صيرورة الحرب الباردة.

ودخلت (م.ت.ف) التاريخَ العربيَّ المعاصرَ من أوسع أبوابه؛ بفعل انقلابها على الواقع العربي الساكن، وتقاطعها مع حركة الوجدان والعقل الشعبي العربي. وفي مدى قصير انبعثت الهُويّةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ كطائرِ الفينيق من النسيان والتراب؛ رافعةً القضيّة الفلسطينيّة إلى أعلى مستويات الاهتمام العربي والدولي في تواصل وتناغم مع نجاحات (م.ت.ف)؛ سياسيًّا وكفاحيًّا، وأصبح الشعبُ الفلسطينيُّ مملوءًا بذاته، ومحصّنًا بصورته الكفاحيّة، وواثقًا من فكره وقوّة منطقه، ومباراته مع الآخر العربيّ والأجنبيّ، وتشكّلت الذاتُ الفلسطينيّة على وقع الوعي الوطني، وجدل السياسة والبعد القوميّ والوطنيّ لعمليّة الصراع، وإرهاصات الفكر السياسي اليساري منها والقومي. وغدا الشعبُ الفلسطينيُّ يملك كيانًا سياسيًّا ومعنويًّا؛ يشكّل كبرياءه وعزّته وأنفته وصورته الحقيقيّة وعنوانه الوطني. وبهذه المكانة في الذات الفلسطينيّة تحوّلت المنظّمة إلى وطن وسلطة، وشخصيّة اعتباريّة تجسّدتْ فيها كلُّ أحلام الشعب الفلسطيني وتطلّعاته ومصالحه العليا.

منظُّمة التحرير الفلسطينيّة والغدرُ الرسمي العربي

من الطبيعي أن تستشعرَ العديدُ من الأنظمة العربيّة أن خطرًا ما قد داهمها في ضوء هذه المكانة لـ (م.ت.ف) في الأوساط الشعبيّة العربيّة والتفاف الوجدان العربي حولها؛ ما خلق العديدَ من هواجس الأنظمة على مستقبل كياناتها، سيّما وأنّ التواصل الراديكاليّ بين (م.ت.ف) وبين الشعوب العربيّة، قد غدا يشكّلُ مخاوفَ حقيقيّةً لدى الأنظمة من صعود الراديكاليّة في بلدانها، ومن إمكانيّة جرّها إلى حرب وصراعات مع الكيان الصهيوني لا تقوى عليه، ولا هي مستعدةٌ لها، ولا هو على جدول اهتماماتها.

من هنا فقد بدأ التآمرُ على (م.ت.ف) مبكرًا سياسيًّا وعسكريًّا، وأرغمت على دفعها إلى معادلات الصراعات المحليّة والأهليّة بالأردن في أكثر من جولة كان آخرُها حربَ أيلول عامَ 1970، والأحراش عامَ 1971، حيث تمّت مطاردتُها وإخراجُها من أهمّ مواقعها الجغرافيّة، ومن بيئة فلسطينيّة مواتية لاستمرار الكفاح. وبالأسلوبِ ذاته واجهت المنظّمةُ الضغوط والمؤامراتِ والجولاتِ العسكريّةَ في لبنان لاستهداف وجودها العسكري والسياسي، فكانت حربُ أيار عامَ 1973 بينها وبين الجيش اللبناني، وبعدها سقوطُ مخيّم ضبية وتدميره، ثمّ إشعالُ الحرب الأهليّة في لبنان كلّها، وسقوط مخيّم تلّ الزعتر، واستمرّ التآمرُ عليها حتّى اجتياح لبنان عامَ 1982، وخروج قوات (م.ت.ف) إلى تونس، ودول عربيّة أخرى، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرحيل من لبنان على ظهور السفن الدوليّة، أطلق العنان لمبادرات وضغوط سياسيّة ودوليّة لإسقاط المنظّمة سياسيًّا بعدَ هزيمتها عسكريًّا، حيث أخرجت «مبادرة الأمير فهد» بطبعتها العربيّة، ولكن مضمونها كان الموقف الأمريكي المعادي لـ (م.ت.ف)... وبالوقت ذاته واجهت المنظّمةُ حصارًا إعلاميًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وماليًّا، وهي على أرض الشتات في تونس وغيرها؛ لإفقادها كلَّ روافعها

الشعبيّة والكادريّة، وإسقاطها في بحر التسويّات...

منظمةُ التحرير الفلسطينيّة المغدورة من أصحابها

على مدار عمر (م.ت.ف) وهي تتعرّض للغدر من أصحابها، ومن قياداتها وبأبشع الصور، لم تكن قيادتها بمستوى المهمّة التاريخيّة للمنظّمة، ولا بمستوى المكانة الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة التي مثّلتها المنظّمة، حيث جلّ قيادات المنظّمة وأعضاء اللجنة التنفيذيّة كان اهتمامهم الأساسي، كيف يبقون باللجنة التنفيذيّة، لذلك، فإن بعضًا منهم استمرّ عقودًا باللجنة التنفيذيّة دون أدنى حدٍّ من الفاعليّة، لم يكن محتوى المنظّمة التحرّري يأخذ حيّزًا من اهتمامات القيادة، بقدر ما كانت المسائلُ التفصيليّة والشكليّة، منها: التنظيمي والسياسي التي تأخذُ الحيّز الأكبر في مساحة الاهتمامات والأولويّات، وبقيت (م.ت.ف) تعاني من جراحها وأمراضها، وتعيش على الأمصال والمسكّنات، إلى أن جاء السقوط المدوّي للمنظّمة بإعلانها عن اتّفاق أوسلو السرّي، الذي رسّم بعد ذلك في (م.ت.ف) عبر مجلس وطنيٍّ وهميٍّ ومشوّه وتحت ضغوطٍ أمريكيّة وغربيّة، أفقدت (م.ت.ف) كل محتواها التحرّري والسياسي... والرسميّون العرب لا يريدونها لا فكرةً ولا جسمًا ولا محتوى، فقد أدّت دورها كما يحلمون، حين اعترفت بالكيان وآنَ وقتُ دفنها، وتمّ تخليقُ البديل المسخ لها تحت اسم «السلطة الفلسطينيّة» التي لا تملك من أمرها شيئًا.

أمّا الطرفُ الفلسطينيُّ يمينًا ويسارًا كان إمّا مشاركًا أو متفرّجًا أو ضعيفًا وفاقدًا للقوة التي تمنع الانهيار، فقد غدروا بالمنظّمة ومحتواها التحرّري، حيث أقدمت حركة فتح المهيمنة على المنظّمة منذ عقود على فعل الخطيئة السياسيّة يوم أوسلو، ويوم إلغاء الميثاق، ولم تزل تمعن في إدارة الظهر لمحاولة إحياء المنظّمة، وتارةً تريدها جسمًا حيًّا لأغراض سياسيّة يجري تمريرها عبر الشرعيّة الفلسطينيّة (المجلس الوطني) وتارةً تريدها ميّتةً لقطع الطريق على أية أحلام بعودتها إلى المربّع الأوّل من تأسيسها من جهة، ومن جهة أخرى تساوقًا مع المطالبِ الإقليميّة والدوليّة التي لا ترى ضرورةً لبقاء المنظّمة ما دام قد أصبح أوسلو هو الفيصل في العلاقة مع الاحتلال، ولم تزل المنظمة اليوم في حالة موات، لا أمل في إصلاحها، ولا أمل في إعادة تأسيسها إلا إذا فرضت المقاومةُ الفلسطينيّةُ نفسَها في الميدان.

منظُّمة التحرير واليسارُ الفلسطيني

أمّا اليسارُ الفلسطينيُّ المتشظّي على وقع الأزمة الفلسطينيّة، وعلى وقع التطورات الإقليمية والدولية، والمفتّت على خلفيّة نزعاته الفصائليّة والذاتيّة، والفاقد أيضًا إلى رؤية موحدة تحمل قدرًا من الموضوعيّة في تفعيل الواقع الفلسطيني سياسيًّا ووطنيًّا وكفاحيًّا، فقد فشل في حماية المنظمة من اختطافها كليًّا من الفصيل المهيمن، وفي حماية محتواها التحرّري وسقوطها في بحر التسويات والارتهانات. فمن اليسار الذي أسّس ونظّر مبكرًا للتسوية السياسيّة، إلى اليسار المرتهن لجبروت الفصيل المهيمن، إلى اليسار الذي لا يملك القوة الكافية لمواجهة اليمين المستند إلى قوّة عربيّة وإقليميّة ودوليّة وماليّة، هذا اليسارُ بمجمله عجز عن وقف انهيار المنظمة، فآلت إلى ما آلت إليه اليوم من بهتانٍ وضياع...

بيدَ أنّ ضعف اليسار شيءٌ له أسبابُهُ الذاتيّةُ والموضوعيّةُ، وجنوحُ اليمين نحو الخلاص من إرث (م.ت.ف) شيءٌ آخر، ينطوي على انهيار في الإرادة وضعف الإيمان بحتميّة التحرير، فآثر المساومات والتسويّات...

منظُّمة التحرير بنيةٌ مأزومةٌ فكريًّا وسياسيًّا

على الرغم من كلّ هذا الوهج الذي مثّلته (م.ت.ف) في الواقع الفلسطينيّ والعربيّ والدوليّ، وما مثّلته من ظاهرة سياسيّة وثوريّة راديكاليّة على مستوى العالم؛ بفعل ديناميات الالتفاف الشعبي حولها، واحتضانها بالأساس من قوى عربيّة ودوليّة، راهنت عليها في مستقبلٍ وطنيٍّ أفضل، إلا أنّها ظاهرةٌ تحملُ في بنائها ومسارها خللًا بنيويًّا سياسيًّا وقياديًّا...

إنّ الثورات في الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ لا يمكن لها أن تحظى بالنصر الناجز دون أن تكونَ الثورةُ محمولةً على فكر سياسيٍّ ورؤية استراتيجيّة، كون الفكرُ السياسيُّ يقدّم الرؤيةَ الاستراتيجيّة والبناء النظري والعملي لمسار الثورة وتعرجاتها، وإلا فإنّ الثورات ستسودها العفويّة والارتجال، وتتالي التجارب الفاشلة؛ وصولًا إلى انهيار كلّ المنطلقات والشعارات التي أطلقتها الثورةُ في بداياتها، وهذا ما حصل تمامًا مع (م.ت.ف)... وعلى هذا الأساس، فإنّ محاكمة (م.ت.ف) في نشأتها ومساراتها وفصائلها، تبدأ من غياب الفكر السياسي الهادي لها في طريقها التحرّري الطويل.

إنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة حين طرحت مهمّة التحرير لم تطرح فكرًا سياسيًّا حاملًا لهذا الشعار أكثر مما حمله نصّا الميثاقُ الوطنيُّ الفلسطيني، مما أحال شعار التحرير إلى شعارٍ شعبويٍّ عاطفيّ فضفاض، يجري استخدامه في المهرجانات والخطابات الحماسيّة، ولم يرقَ إلى فكرٍ رؤيويٍّ عميقٍ يستند إلى روافعَ وبناءٍ نظريٍّ وسياسيٍّ وكفاحيٍّ وجماهيريٍّ؛ الأمرُ الذي أدّى إلى تآكل الميثاق الوطني الفلسطيني، واعتباره «كادوك»؛ وصولًا إلى ضرب كلّ الميثاق الوطني، وكأنّ جبل (م.ت.ف) تمخّض؛ فولد فأرًا...!

وفي هذا السياق، فإنّ (م.ت.ف) لم تشكّل جبهةً وطنيّةً حقيقيّةً بقدر ما مثّلت تجمّعًا أو مخزنًا لفصائل فلسطينيّة، وكلّ عضو لجنة تنفيذيّة يعبّر ويمثل فصيله في اللجنة التنفيذية ليس إلا، وبقيت كلّ مؤسسات (م.ت.ف) مملوكة لفصيل واحد هي حركة فتح، فالصندوق القومي الفلسطيني - على سبيل المثال - ظلّ مملوكًا لفصيل واحد ويتحكّم في نفقاته رئيسُ (م.ت.ف) دون أية موازنات أو لوائحَ ماليّة ورقابيّة، ولا زال على هذا الحال حتى يومنا هذا، وعليه... فالفصائل الفلسطينيّة لم تتنازل عن كينونتها المستقلّة لا

العودة إلى الفهرس

سياسيًّا أو كفاحيًّا أو تنظيميًّا، إنّما تمثّلت اسميًّا في اللجنة التنفيذيّة دون أن يكون لها المشاركةُ في القرار... وفي السياق أيضًا... فإنّ (م.ت.ف) لم تبنِ جيشًا موحّدًا ذا عقيدة وطنيّة كفاحيّة مقاتلة ومهنيّة، حيث بقيَ كلّ فصيل فلسطينيٍّ يحتفظ بجسمه العسكريّ الخاص و مقاتليه، وكلٌ في مواقعَ مختلفة تابعة لفصيلة، كجيش التحرير الفلسطينيّ الذي تأسّس عامَ 64 ا إبانَ نشأة (م.ت.ف) ظلّ منفصلًا عن بنية المنظّمة، وكأنّه فصيلٌ آخر، وجرى العملُ أحيانًا على تذويبه وتحويله إلى ميليشيا خاصة للفصيل الأكبر، ولم يحظَ بالأهميّةُ التي أعطيت لمقاتلي الفصيل المهيمن فتح، واليوم لا نرى أيَّ وجود لجيش التحرير الفلسطيني، ما عدا وجوده في سوريا، الذي لا يخضع إلى (م.ت.ف) في أيّ مرجع سياسيٍّ أو ماليٍّ أو تنظيمي، إنّما الدولة السوريّة وحدها التي تشرفُ على هذا الجيش، في حين نرى بديلًا له لدى السلطة الفلسطينيّة فيما يسمّى بقوّات الأمن الوطني، والمخابرات العامة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني والشرطة، وسقط مفهوم جيش التحرير الفلسطيني الذي أسّسه الراحل أحمد الشقيري.

منظّمة التحرير الفلسطينيّة والكفاح المسلّح

إنّ سرد أحداث التاريخ ظاهرةٌ ما، لا يكفي الحكم على هذه الظاهرة، إن كانت تجربتها صحيحةً وخاليةً من النواقص أم لا... فالأمرُ يحتاج إلى فكر تاريخيٍّ؛ كي يحاكم التجربة لا أن يُسرد أحداثها، واليوم كلّ ما نملكه عن (م.ت.ف) أو عشناه هي مادّةٌ تاريخيّةٌ بيد الأجيال الجديدة، فيها الصواب وفيها الخطأ، وهذه المادّةُ التاريخيّةُ تحتاج إلى فكر تاريخيٍّ وموقف عقلانيٍّ من المادة التّاريخيّة لـ (م.ت.ف) وإخضاع تجربتها إلى النقد الموضوعي والعقلاني؛ لإلقاء الضوء على صوابيّة التجربة أو أخطائها، وذلك لاستلهام الدروس، ولعلّ عنوانَ الكفاح المسلّح، وعمليّات المقاومة الفلسطينيّة ضدّ الكيان الصهيوني يحتاج أكثر من غيره إلى إعادة قراءة التجربة بملكة النقد الحيادي والنزاهة الفكريّة التي لا تنتقصّ من دور (م.ت.ف) أو يبهّت دورها في الكفاح المسلّح... إن مثالب هذا العنوان كبيرة، فعلى الرغم من أن (م.ت.ف) حازت على إجماع الشعب الفلسطيني واستقطبت الآلاف من شعبنا في جهازها المقاتل، وكان يمكن استثمار هذا الالتفاف والحماس والاندفاع الشعبي في الكفاح المسلّح، إلا أن قصور المنظّمة في هذا المجال كان واضحًا في جوانبَ عدّة، فالواقعُ كان يقول: لم يكن لـ (م.ت.ف) جهازٌ مقاتلٌ واحدٌ ومركزي، إنّما كانت هناك أجهزةٌ قتاليّةٌ لفصائل متعدّدة، منفصلة عن بعضها تمامًا في خططها ومواقعها وتسليحها، وقلّ ما كان يوجد بينها تنسيقًا على مستوى الرؤية أو القتال والعمليّات، حيث غابت استراتيجيّةُ القتال المنظّم، وحلّت محلّها سياسةُ المنافسة في «عمليّات القشرة» على الحدود مع الكيان وعمّت فوضى السلاح في الجنوب اللبناني، وطغى المظهر المسلّح على الفعل المسلّح، ما أثّر على طريقة المواجهة مع قوّات الاحتلال في أكثر من موقعة لجهة فوضى المواجهة أو الانسحاب غير المنظّم، ولعلّ تجربة الغزو الصهيوني عام1982 وقبلها عام 1978، خيرُ مثال على طبيعة المواجهة، وكيف تم إدارتها، ولماذا وصلت قوّات العدو خلال أيام إلى ضواحي بيروت، ولم تواجه كما يجب في الجنوب اللبناني، ولماذا كانت الانسحاباتُ للفصائل وعلى رأسها الفصيل الأوّل، من الجنوب تحت مبرّرات لا يمكن قبولها تحت أيّ اعتبار سوى أنّ فوضى السلاح، وفوضى التّنظيم، وغياب رؤية واضحة للمواجهة كانت هي المبرّر الوحيد لهذا الانهيار في الجنوب، ومن الخطيئة نكران بعض المعارك هنا أو هناك وعلى مشارف بيروت التي أبلى فيها المقاتلون بلاءً حسنًا، ولا يمكن نكران الشجاعة والإقدام التي تحلّى بها بعض القيادات والمقاتلين، لكنّ الأمر يتعدّى المعارك الفرديّة إلى خطّة المواجهة وغيابها، ليس فقط في الجنوب الذي تعرف تضاريسه الفصائلُ كافةً، إنّما - أيضًا - معركة بيروت، فمن حقّ (م.ت.ف) أن تفتخر بصمودها وقتالها، ولكن السؤال الأكبر (هل كان بالإمكان أن تكون معركةُ بيروت مقبرةً للاحتلال، وفرصةً تاريخيّةً لهزيمته بين شوارع بيروت وأزقّتها، وتكبيده أكبر الخسائر في جنوده وقواته...؟؟).

إنّ أيّ تبرير يستندُ إلى أنّ الحركةَ الوطنيّةَ اللّبنانيّةَ قد طلبت من المقاومة الانسحاب وهذا ثابتٌ، لا يمكن أن يشكّل سببًا كافيًا لإخلاء بيروت من المقاتلين وترك الباب مفتوحًا للقوّات الغازية للدخول إلى كل مناطق بيروت، كانت المقاومة لأجل أن تقوم بعمليّة على الحدود مع الاحتلال تحتاجُ إلى تجاوز أكثرَ من عقبة حتى تنجحَ العمليّةُ العسكريّة، بيدَ أن العدوَ أصبح بين ظهرانينا، وليس بيننا وبينه أيّة حواجزَ أمنيّة أو سياسيّة أو عسكريّة. إنّ المنطقَ والرؤية كانا يفترضان الصمود وتوحيد خطّة المواجهة، وإثبات جدارة الدفاع عن بيروت التي يغزوها الاحتلال بسبب (م.ت.ف) الموجودة فيها.

إنّ الانسحاب من بيروت شكّل المقدّمة الموضوعيّة لسياسة التنازلات والتسويات وفقدان الإدارة وضعف الإيمان باستمرار الثورة، لم يكن مطلوبًا الانتحارُ بقدر ما كان مطلوبًا الصمودُ وعدم تركِ بيروت، والاحتلال لم يصمد طويلًا في بيروت من ضربات المقاومة اللبنانيّة المحدودة، فماذا لو كانت القوّاتُ الفلسطينيّةُ موجودةً بزخمها وسلاحها وتحالفاتها وقيادتها...؟

إنّ الحديث عن ميزان قوى يفرض نفسَهُ في المواجهة لا يكفي لتبرير الانسحاب أو غياب الرؤية؛ فالصمودُ - أيضًا - هو أحدُ مكوّنات ميزان القوى، والرؤية الواضحة – أيضًا - هي أحدُ أهمّ تجليّات ميزان القوى العلمي والإبداعي في المواجهة... في ضوء كلّ ذلك، تبقى الأسئلةُ القلقةُ والقائمةُ (هل السلطةُ الفلسطينيّةُ بديلٌ لمنظمة التحرير الفلسطينيّة...؟؟ وهل يمكن إحياءُ منظّمةِ التحرير الفلسطينيّة...؟

هل كانت المنظّمةُ مشروعَ تحريرٍ أم تسويّة؟

د. سعيد ذياب– الأمينُ العامُّ لحزب الوحدة الشعبيّة الديمقراطي الأردني/ الأردن

مهما تباينت تقييماتُ القوى السياسيّة والفعاليّات الوطنيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، فإنّنا نجد أنّ هناك إجماعًا وطنيًّا على اعتبارها إنجازًا وطنيًّا؛ نجح في إبراز الروح الوطنيّة الفلسطينيّة، وفي تجسيد الكينونة الفلسطينيّة. ولفهم الدور الذي أدّته المنظّمة، من الضروري الحديث عن نشأة المنظّمة، وارتباط تلك النشأة بالظروف السياسيّة التي كانت سائدة في تلك الفترة من ناحية، وأهداف المشروع الصهيونيّ من ناحية أخرى. فالمشروعُ الصهيوني لم يكن يستهدف السطوَ على فلسطينَ فحسب، بلْ ترافق ذلك بالسعي لإلغاء الهويّة الوطنيّة للشعب الفلسطيني لتبرير جريمته، وكان شعارُ الحركة الصهيونيّة «أرضٌ بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرض» ناظمًا للسلوك الصهيوني.

لقد جرى تكريسُ هذا الشعار – أوّلًا – من خلال ما يعرف بوعد بلفور؛ الصادر في 2 تشرين الثاني عامَ 1917، الذي أنكرَ وجودَ الشعب الفلسطيني، وتعامل مع الفلسطينيّين، كإحدى الطوائف الموجودة على أرض فلسطين، وليس كشعب له حقّ تقرير المصير.

والمحطّةُ الثّانيةُ في إلغاء الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتمثّل ذلك في قرار التقسيم الصادر في 29 تشرين الثاني عامَ 1947، الذي نصّ على تقسيم فلسطينَ إلى دولتين؛ يهوديّة وعربيّة، ولم يذكر اسم الشعب الفلسطيني، وتعامل معهم كمجاميع قبائل عربيّة.

ما بعد النكبة عاش الشعبُ الفلسطيني ما يشبه الغيبوبة السياسيّة؛ بسبب انشغاله بقضاياه الحياتيّة، لكنّه سرعانَ ما راح يتلمسُ طريقهُ نحو الوطن وتحريره، ورأى ضالته في الانخراط في الأحزاب القوميّة ورؤيتها، بأنّ الوحدة هي الطريقُ لتحرير فلسطين، لكنّ الأمواجَ العاتية التي كانت تتقاذف الشعب الفلسطيني؛ بقصد إبقاء قضيّتهم مجرّد قضيّةٍ لاجئين، وقضيّة إنسانيّة تبحث عن حلٍ لها بعيدًا عنْ حقّ العودة، بالإضافة إلى الأطماع لدى بعض الأنظمة العربيّة بالسعي لاختطاف التمثيل للشعب الفلسطيني.

ضمنَ هذا المناخ يمكن فهمُ دعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في الثالث والعشرين من كانون الأول عام 1963، إلى مؤتمر قمّة عربيّة لبحث التهديدات الإسرائيليّة؛ بتحويلِ مياه نهر الأردن، والمطالبة بخلقِ إطار ممثل للشعب الفلسطيني؛ ليتحمل أعباءَ ذلكَ التمثيل.

انعقد مؤتمرُ القمّة في شهر كانون ثاني عامَ 1964، واتُّخذ قرارٌ بتمكين الشعب الفلسطيني من تنظيم نفسه، والقيام بدوره في تحرير وطنه، وكُلّفَ أحمدُ الشقيري ممثّلًا عن فلسطينَ في جامعة الدول العربيّة؛ بالقيام باتّصالاته مع الشعب الفلسطيني في كلّ أماكن وجوده؛ وصولًا للطريق الأمثل لتحقيق تلك المهمّة.

النشأة والتكوين

وفي سياق التحضير لانبعاث منظّمة التحرير، فإنّ الاتّصالات التي قام بها أحمد الشقيري مع الشعب الفلسطيني

العودة إلى الفهرس

تكلّلت بعقد أوّل مجلس وطنيٍّ فلسطينيٍّ في الثامن والعشرين من أيار عام 1964، وكان ذلك في مدينة القدس، وبحضور 418 عضوًا، حيث قرّر المؤتمرون إعلان قيام منظمة التحرير، وأصدر المؤتمرُ بيانًا أكدّ فيه أنّ قيام المنظّمة هو لخوض معركة التحرير، وتمّ إقرارُ «الميثاق القومي»، وكان واضحًا النفسُ القوميُّ في الميثاق، ثمّ النفسُ الرسميُّ العربيُّ الذي تمثّل بغياب نصٍّ واضحٍ؛ يتحدّث عن تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني، حتى لا تتسبّب تلك الإشارة بالحساسيّة لدى بعض الدول العربيّة. لقد وافقت جميع القوى على انبثاق المنظمّة باستثناء الهيئة العربيّة العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، باعتبار المنظّمة – حسب قول الهيئة – «تجاوزًا لدورها النضالي». أما الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فقد رفضت قيامَ المنظّمة، ووجّهت مذكرةً إلى بعض الدول العربيّة للتحذير منها.

بعد نكسة حزيران 1967، شهدت المنظّمةُ تحوّلًا مهمًّا في بنيتها وميثاقها، بحيث سيطرتْ فصائلُ المقاومة و«فتح» بشكلٍ خاصٍّ عليها، وانعقد المجلسُ الوطنيُّ عامَ 1968، وتم إقرارُ «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي عكس بشكلٍ واضحٍ رؤيةَ «فتح» من خلال الابتعادِ عن القومي لصالح القطري.

ولفهم الدور الذي أدّته المنظّمة؛ من المفيدَ الرجوعُ إلى التعديلات التي أدخلت على «الميثاق القومي» وبرنامج منظّمة التحرير، فمن خلالها يمكننا التعرفُ إلى الدور والمسار السياسي الذى لعبته المنظّمة، حيث لم تكد تمضي سبعُ سنوات على انطلاق الثورة، حتى شهدنا التحوّل الأبرز في برنامجها عام 1974، بتبنّي ما عرف بالنقاط العشرة، التي تحدّثتْ عن سلطة وطنيّة على أيّ جزءٍ يجري تحريرُه من أرض فلسطين. وعامَ 1988، في ظل أجواء الانتفاضة ونشوتها؛ نجحت القيادةُ المتنفّذةُ في تمرير هدف الدولة الفلسطينيّة والاعتراف بقرارات الشرعيّة الدوليّة وقرار 242 ونبذ العنف، ثمّ تقديم الدفعة الثانية من التنازلات الفلسطينيّة قبل الحصول على أيّ شيء. كان التنازلُ الأكبرُ من خلال اعتراف المنظّمة بالكيان الصهيوني عند التوقيع على اتّفاق أوسلو عام 1993. وتكلّل ذلك كلّه بتعديل شامل للميثاق الوطني بإلغاء النصوص كافةً، التي تتحدّث عن الكفاح المسلح، وعن تحرير فلسطين. يعني كلّ ذلك للمتابع أنّ كلّ التعديلات المتكرّرة على برنامج المنظّمة، وفي أكثر من محطة، أنّ القيادة المتنفذة للمنظّمة كانتْ منذ البَدء محكومةً بالنظرة التسوويّة، وأنّها كانت تعيش تحت وطأة الوهم بأنّ إسرائيل يمكن أن تقبل بنوعٍ من التسوية غير الاستسلام الكامل لإرادتها، ودللت مسيرةُ الثورة وما رافقها من تنازلات أن هذه القيادة بقدر استعدادها للتناغم مع التسوية، فإنّها كشفت عن افتقادها للمناعة الثوريّة التي من المفترض توفرُّها في قيادات الثورة.

من المفيد الإشارةُ إلى أنّه بالرغم من التضحيات التي قدّمها الشعبُ الفلسطينيُّ ولا يزال، والبطولات المنقطعة النظير، فإنّ القيادة المتنفذة لم تتعامل مع تلك التضحيات ومع الكفاح المسلّح كاستراتيجيّة متكاملة يجب وضعُ كلّ الإمكانات لها؛ وصولا إلىً إحداث تغيير في ميزان القوى، وإعطاء القضيّة بُعدَها القومي؛ لزجّ الطاقات العربيّة في عمليّة الصراع، بل تعاملت تلك القيادةُ المتنفّذةُ مع الكفاح المسلّح على أنّه هدفٌ تكتيكيٌّ لفرض القضيّة على الرأي العام العالمي، ودفعه للبحث عن حلٍّ لها، ما سهّل على تلك القيادة مهمّتها في البحث عن تسوية، وتفردها في قيادة المنظّمة لغياب أبسط أسس العمل المؤسّسي والديمقراطي.

منظّمة التحرير إلى أين؟

بعد كلّ التراجع والهزال الذي أصاب المنظّمة، بل والتحوّل الخطير في دورها من أداة لتحرير إلى أداة للتغطية على تسوياتٍ سياسيّةٍ حملتْ في مضمونها تنازلاً مكشوفاً عن الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطيني، وبالرغم من تغوّل السلطة التي من المفروض أن تكون أحدَ أدوات المنظّمة وتابعةً لها، إلا أنّ السلطة تعاملت مع المنظّمة بشكلٍ استخداميٍّ لتغطية تنازلاتها، ولذلكً سعت إلى تهميشها وتحجيمها حتى لا يكونَ لها دورٌ في تعديل المسار السياسي، برغم كلّ ذلك، فهي لا تزال تشكّلُ الكيانيّة المعترفَ بها ممثّلًا عن الشعب الفلسطيني، ولا تزال تشكّل قاسمًا مشتركًا لكلّ فصائل العمل الوطني، ولكن على قاعدة إعادة الاعتبار لها، ولدورها في عمليّة التحرير.

كان للتفرّد الذي مارسته «حركة فتح» دورٌ كبيرٌ في وصول المنظّمة إلى الحال الذي وصلت إليه؛ الأمرُ الذي يفرض إعادةَ النظر بكلّ المرتكزات التنظيميّة، ووضع الأسس والضوابط التي تمنع التفرّد، وتعزّز مبدأ التشاركيّة في قيادة النضال الوطني. يعنى ذلك أنّ المنظّمة بحاجة إلى أسس تنظيميّة وسياسيّة جديدةً؛ كي تتمكّن من تأديةً دور الإطار الوطني الجامع.

من المفيد التذكيرُ أنّ من أبرز التحفّظات التي أبدتها الأحزابُ والقوى السياسيّة عند انعقاد المؤتمر الأوّل، والإعلان عن انبثاق منظّمة التحرير؛ هو عدمُ انتخاب أعضاء للمؤتمر، وتعيين المؤتمرين، وهي مسألةٌ أثبتتها صحّة الوقائع اللاحقة؛ لأنّ العضو المنتخب يكون أكثرَ جرأةً وفعاليّةً من العضو المعين؛ لأنه متحرّرٌ من كلّ أشكال الزبائنيّة والتبعيّة للجهة التي عيّنته.

إنّ غياب الانتخاب أضعفَ قدرةَ المجلس الرقابيّة على اللجنة التنفيذيّة وقدرتها على رسم التوجّهات السياسيّة الصائبة المنسجمة مع الأهداف الوطنيّة للشعب الفلسطيني؛ فالمنظّمةُ؛ ينصُّ نظامُها الداخليُّ على عقد اجتماعٍ سنويٍّ للمجلس الوطني، الذي ينتخب اللجنة التنفيذيّة ويحاسبها، لكن، ومع الأسف، فإنّ المنظّمة منذ تأسيسها لم تعقد سوى 23 دورة. إنّ تغييب المجلس، وهذا الانفلاش التنظيمي؛ أضعفَ دورهِ أفرادًا ومؤسّسةً، ووفّر فرصةً كبيرةً للتفرّد فيها من قبل «فتح»، خاصةً مع انتشار حالات الاستزلام وشراء الذمم. يعنى ذلك أنّ أيّ تفكيرٍ لإعادة بناء المنظمة يجب أنْ ينطلقَ من انتخاب أعضاء المجلس والابتعاد عن أسلوب المحاصصة.

والمسألةُ الأخرى، العودةُ إلى «الميثاق الوطني الفلسطيني» وإلغاء التعديلات التي تمّ إدخالُها عليه كافّةً؛ ارتباطا بمتطلّبات أوسلو، واحترام الميثاق وعدم الرعونة في التعامل معه، والوصول إلى برنامج وطنيٍّ يؤكّد على وحدة الشعب الفلسطيني والجغرافيا، والتأكيد على خيار المقاومة بأشكالها كافةً؛ لتحقيق الهدف الوطني بالتحرير الكامل والناجز.

لقد بات واضحًا لمن له بصرٌ وبصيرةٌ أنّ الحال الفلسطيني يُرضي العدو، ولكنّه لا يُرضي صديقًا؛ لأنّ حالة الانقسام بين جموعٍ تقاوم، وجموعٍ لا تقاوم، بل تنسّق أمنيًّا مع العدو، واستمرار العبث بالحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة من شأنه إضعاف الحال الفلسطيني، وتعميق انقسامه، وتعقيد فرص الإصلاح. إن المطلوب هو العودة للجذور والمنطلقات والبديهات التي تعارفت عليها الشعوبُ في مواجهة محتلّيها؛ هو المخرجُ ولا سبيل غيره■

أين اختفت منظّمةُ التحريرِ الفلسطينيّة: هل هذا هو السؤال؟

أحمد مصطفى جابر– مسؤول شؤون العدو في «الهدف»

منذ تأسّست منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة، مرّت بمراحلَ عديدة، كأيّ كيانٍ سياسيٍّ أو اجتماعي، ما بين صعودٍ وهبوطٍ، وانقضاءِ الغايةِ ونفاذِ الدور، حيث يصلُ كلُّ كيانٍ في مرحلةٍ من مراحلِ حياتِه التاريخيّة إلى نقطةِ تحوّلٍ استراتيجيّة، تحسم ضرورةَ تغييرِ طرائقه أو تجاوزها/ه بسببِ نجاحه في تحقيق أهدافه الاستراتيجيّة التي وجد من أجلها، أو فشلِه وانتهاءِ دوره التاريخي، أو استنفاذِ قدرته على التمثيل التاريخي للقضيّة التي يحملها، وهذا سينطبق على كلّ الكيانات والأحزاب والهيئات التي تحمل على عاتقها النهوضَ بمهمات لها طابعٌ تاريخيٌّ عظيم، كما هو حالُ القضيّة الفلسطينيّة.

يجدر التنبيهُ أن هذا المقال لا يعنى بالصراع الفصائلي للاستحواذ على منظّمة التحرير أو تدميرها، بل يعنى بهذا الكيان ومصيره بالذات في ظرفه الموضوعي والذاتي في الحال الذي وصلت إليه منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وهو لا يخفى على أيّ فلسطيني أو مراقب خارجي؛ من تهميشٍ أو توظيفٍ أو تنازع، أو إنكارٍ وعدمِ اعتراف.

لا بدَّ أن ننظر إلى عددٍ من العوامل التي قادت هذه الفوضى العامة في تقييم وجود أو نفي منظمة التحرير الفلسطينيّة ووصفها وتبريرها، وهذا الإدراك لواقع المنظّمة الآن، لا يحتمل الصراع بين الأبيض والأسود، بين إنكارها وإعلان موتها النهائي وبين تأكيد أهمّيتها ومشروعيّتها، ووحدانيّة تمثيلها لعموم الشعب، فالمنظّمة التي وضعت نفسها بدايةً في موضع التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني، إنّما خسرت وحدانيّة التمثيل لأسبابٍ مضاعفة، ذاتيّة وموضوعيّة؛ لأنّها بالأساس فشلت في أن تصبح ممثّلًا جماعيًّا متّفقًا عليه لجميع الفصائل التي انضوت في إطارها، في ظل تغييب إرادة الإعتراف أو الرفض الشعبي لهذا التمثيل، وكان مبدأ التوافق السلبي، والحدّ الأدنى البرنامجي هو السائد لمصلحة الفريق الأكبر حجمًا ومالًا وعسكرة، وحلفاء، ممّا أبعد المنظّمة تمامًا عن أن تكون ممثّلًا صالحًا لكليّة الشعب الفلسطيني، وعموم ممثّليه السياسيّين والاجتماعيّين، وعليه، فإنّنا نلحظ أنّ الكلام حول منظّمة التحرير يحتمل ويتأتى من حالات ثلاث:

الأولى: أن الأدوات التي استخدمها هذا الكيان (م.ت.ف) وطرائقه، نفذت ما عليها ودورها بكفاءة، فاستنفذت هذا الدور منذ اتفاقيات أوسلو وإعلان السلطة الفلسطينيّة، ولم يبق لها ما تفعله، رغم أنّ الحاجة إليها كإطارٍ جامع شكلي لم تلغَ، فكان لا بد من ابتداعِ طرائقَ جديدةٍ وأساليبَ تحكم جديده.

سيجد القارئُ أنّ هذا الافتراض سيكون قاصرًا في حالة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كون هذه المنظّمة لم تأتِ للتصدّي لغرضٍ مرحلي، يعقبها فيه أداةٌ أخرى، فقد قامت على افتراض أنّها من سيحقق الأهداف التاريخيّة للشعب الفلسطيني في العودة والتحرير وإقامة الدولة، ثمّ لا يمكن اعتبار أنّها نفذت ما عليها وأدّت دورها بكفاءة.

الحالة الثانية أنّها (الأدوات) فشلت في تحقيقِ أهدافها؛ فكان لا بدّ من ابتداع وسائلَ أخرى تحقّق هذه الأهداف، في الواقع.. تقوم فكرةُ منظّمة التحرير على أنّها إطارٌ جامعٌ أكثرُ من مجرّد أداة، وترتكز على احتكار التمثيل ومن ثَمّ رفض أيّ ادّعاءاتٍ بالفشل؛ وصولًا إلى تخوين من يرفض هذه الوحدانيّة التمثيليّة واعتباره مارقًا ومنحرفًا يخدم هدف العدو، لذا، فإنّ الاستغناء عنها كأداة – جدلًا - في هذا السياق يتطلّب منها الاعتراف بفشلها،

العودة إلى الفهرس

وإعلان حلّ نفسها وهذا ما لم يحدث، بل على العكس، نجد تمسّكًا بها وثباتًا على التلطّي تحت رايتها كلما ضعفت واهتزّت شرعيّتها كون البديل الذي انبثق لم يتمكّن من ملءِ فراغِها ولو بالحدّ الأدنى.

الحالةُ الثالثةُ أنّ تغييراتٍ جذريّةً في الظرف الخارجي والداخلي العام تفرض على الكيان المعني أن يغيّر طرائقه، أو يتخلّى عن دوره، وفي الواقع فإنّ التغيرات الاستراتيجيّة في واقع القضيّة الفلسطينيّة أدّت على العكس من هذا تمامًا إلى استلاب قرار منظّمة التحرير – بافتراض وجود هذا القرار أصلًا – وتنحيتها من مجال الفعل، فلا هي مخولةٌ ولا قادرةٌ ولا مسموحٌ لها بالحديث عن تغيير الطرائق، ناهيك عن عجزها التام حتى عن إعلان موتها أو إنهاء دورها.

طبعًا من العسف محاولة الفصل الميكانيكي بين الحالات الثلاث؛ لأنّها قد تجتمع معًا لتؤدي وظيفةً مطلوبةً كما في حالة منظّمة التحرير التي تعدّ حالةً نموذجيّةً بخصوصيّة معيّنة، حيث لايمكن رؤية التحوّلات التي أصابتها دون النظر إلى عناصر تكوينها، في ضعفها وقوتها، واهترائها، يصبح مصيرَ المنظّمة مرتبطًا بمصائر هذه المكونات، والعكسُ صحيحٌ، أيضًا.

فواتُ الزمن: استنفادُ الدور التاريخي

يمكن الاستنادُ في تحليل الغياب أو سؤال الغياب لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة إلى حقيقة استنفاذ المهمّة التاريخيّة بمعنى أنّها حقّقت أهدافها جميعًا في التحرير والعودة، وادّعاء أنّ زمن الثورة الذي هو زمنُ منظّمة التحرير قد انتهى وجاء زمنُ الدولة أو السلطة الفلسطينيّة، ولكنِ التاريخ يقول: إنّها فشلت فشلًا ذريعًا، فلا هي حررت أرضًا ولا أعادت لاجئًا، وما حدث في العقد الأخير من القرن المنصرم بعد أوسلو كان في الواقع خيانةً للمنظّمة وأهدافها، وليس في تحقيق هذه الأهداف.

واستنفاذ الدور التاريخي يعني أن هذا الإطار لم يعد صالحًا، وأن عناصرَ تكوينه التاريخيّة أصبحت غيرَ قادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلةُ المستقبليّة وتعقيدات الحاضر، ولعلّ جزءًا من تهميشها هو هذا بالذات: عناصرُها الداخليّة أكثرُ من المحيطة بها؛ فبحكم تكوينها المتناقض فشلت منظّمةُ التحرير في التحوّل إلى جبهة وطنيّة موحّدة، ولعلّ هذا يعود إلى افتقارها إلى عاملين أو عنصرين مهمّين، فالتنوّع فيها كان يفترض ديمقراطيّةً بمعنى من المعاني، ولكنِ ديمقراطيّتها كانت هشّةً وساخرةً إلى أبعد الحدود. إنّ غابةَ البنادق لا يمكن أن تنتج أيّ ديمقراطيّةٍ إلا بمقاس الطرف الذي يملك رصاصًا أكثر، وبنادق أكثر. وهذا يحيل إلى نوع من الديكتاتوريّة التي لا تكتفي بأنْ تكذب لتتجمّل، بل هي تواصل التجمّل للتمكّن من مواصلة الكذبِ، وفي غياب الديمقراطيّة فشلت أيضًا في الوقوف على أرضيّة أيديولوجيّة صلبة، بل امتنعت عن الأيدلوجيّا فتحوّلت هشاشتها إلى مدخلٍ للفوضى والاستسلام ناهيك عن الخيانة. هذا الفشل المزدوج، انعكس أيضًا على مكوناتها من أحزاب وقوى، فشلت في الدمقرطة، وخانت أيدلوجيتها في آنٍ معًا، فأصبحت رخوةً رجراجةً لاتستطيع التصدّي للتحدّيات الكبرى التي تواجهها.

لقد جرى التفريطُ بالإيديولوجيا لمصلحة برنامج الحد الأدنى، وجرى التفريط بالديمقراطيّة لمصلحة الوحدة الوطنيّة التي لم تتحقّق أبدًا.

النوستالجيا العاطفيّة: دع الموتى يستريحون

علينا أن نتمسّك بها؛ لأنّ العدو يكرهها، ولو لم تكن مهمةً لما كان منها موقفُ العدو، لكن هذا ليس صحيحًا تمامًا. إنّ العدو يستجيب للنوستالجيا العاطفيّة مثلنا تمامًا، وإذا كانت منظّمة التحرير قد ماتت؛ فإنّ استحضار روحها القديمة لن يجدي أبدًا، وكلّ ما علينا فعله أن نتركها تمضي بسلام، ونسمح للجديد بالصعود والنمو والنضج ليأخذ مكانته الطبيعيّة في التاريخ.

ما معنى هذا:

ماتت منظّمة التحرير أم لم تمت، هذا ليس مهمًا؛ بإمكانك أن تطلق على أيّ كيانٍ أي تسميةٍ تريد، ولكن ما يحدّد ماهيّته هي أفعاله وسلوكاته والطرائق التي يمضي بها نحو تحقيق أهدافه، لست معنيًّا كثيرًا بإعلان موت وحياة هذا المنظّمة، ولكن ما يعنينا حقًا هو أن نسأل الأسئلة التي يجب الإجابة عنها حول التمثيل، والشرعيّة والاحتكار، والتنازع السلطوي والاستحواذ على المنظّمة، ومدى علاقة الشعب الفلسطيني كلّه بهذه الأسئلة، وليس فقط الأطراف المتنازعة؛ فهل منظّمة التحرير ما زالت تمثّلنا نحن الفلسطينيّين فعلا، أم أنّها تنتحل هذا التمثيل ؟ هل تعمل على أولوياتنا وتجعل منها برنامجَ عمل أم أنها تحتكر إنتاج «أولوياتنا» وتُصادرُ حقّنا في تحديدها ؟ هل تُحرّرنا من البؤس والتشرّد والضعف أم أنّها «تُحررنا» من القدرة على إنتاج أدوات قدرتنا وقوّتنا وتمنعنا من ثَمّ من تطوير أنفسنا بما يتيح لنا تطوير كيانٍ جديدٍ على أنقاضها ؟

ربّما أنّ الكلام السابق فيهِ شيءٌ من المبالغة حول قدرة منظّمة التحرير وسلطويتها، ولكن ما راكمته هذه المنظّمة على مدى خمسين عامًا من التمثيل المنفرد يتيح مثل هذا الاستنتاج، فلا يوجد تعظيمٌ للقوّة بقدر ما هو قراءةٌ لقوّة متراكمة نشهد سطوتها في كلّ نواحي الحياة السياسيّة الفلسطينيّة.

الأمرُ الآخر، لا يقصد بناء كيانٍ جديدٍ على أنقاض القديم، والتخلّص والتبرؤ من منظمة التحرير وهدمها، فهذا أمرٌ عصي، ذاتيًّا وموضوعيًّا، وإنّما القصد في ذاك السؤال البلاغي أكثر منه أداتي، البحث في إمكانيّة خروجٍ جديدٍ من رحم معاناة، وانتهى دور القديم، دونَ غبنٍ ودون مزاوداتٍ فارغة، لم تؤمّن شعبنا من خوفٍ ولم تسكن جوعه.

ختاماً

النقطةُ الأخيرةُ؛ أنّ على الأحزاب الفلسطينيّة والحركات والفصائل؛ فلتسمي نفسها بما شاءت، أن تعلمَ أن الصراعَ على موت منظّمة التحرير وحياتها، وتمثيلها وشرعيتها، لا يخصّ هذه الأحزاب إلا بقدر ما تكون ممثلةً فعلًا لعموم الشعب الذي هو، كأفراد، عضو في منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقوّة ميثاقها، ولكنه عضو لا وزنَ له في الصراعِ على القلعةِ الآيلةِ للسقوط■

منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة: عودٌ على بَدْءٍ أم ماذا؟

د. لبيب قمحاوي– باحثٌ ومفكّر سياسي/ الأردن

الحديثُ في قضايا منظّمة التحرير الفلسطينيّة وعنها أمرٌ أصبح مُستهلكًا؛ نظرًا للاهتمام العام السابق بالمنظّمة وما آلت إليه الأمورُ على الساحة الفلسطينيّة، خصوصًا، بعد الخروج من لبنان وما تبع ذلك لاحقًا من توقيع اتّفاقات أوسلو.

كانتِ منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة كبشَ الفداء لنوايا القيادة الفلسطينيّة وأخطاء سياساتها، التي استعملت المنظّمةَ للوصول إلى أهدافها في أوسلو، ولم تتردّد بعد ذلك في التضحية بها على مذبح السلطة الفلسطينيّة كبديلٍ عن منظّمة التحرير، والحكم الذاتيّ كبديلٍ عن التحرير.

إنّ فشل السلطة الفلسطينيّة في تحقيق أيّ إنجازٍ وسقوطها الملحوظ عقب حربِ غزّةَ الرابعة، والمطالبة الشعبيّة بإسقاطها نتيجة لذلك؛ قد دفع البعض إلى إعادة فتح ملف منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والمطالبة بإعادة إحيائها بديلًا عن السلطة الفلسطينيّة، وإطارًا جامعًا للعملِ الفلسطيني مجدّدًا في حقبة ما بعد إسقاط السلطة الفلسطينيّة.

منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة، ومنذ نشأتها، كانت تشكّل بالنسبة للفلسطينيّين هدفَ التحرير، كما كانت تجسّد مفهومَ الدولة الفلسطينيّة الغائبة، التي يسعى جميع الفلسطينيّين إلى رؤيتها تتجسّد على أرض فلسطين. لقد أدّت اتّفاقات أوسلو إلى استبدال حقائق القضيّة الفلسطينيّة ووقائعها بوهم الدولة. وهكذا، فإنّ استبدال الحقيقة بالوهم أدّى إلى ما يعانيه الفلسطينيون الآن في بحثهم المضني عن قضيّتهم من جهةٍ، وعن دولتهم من جهة أخرى، فلا هذا عاد موجودًا بمفهومه التقليدي ولا ذاك. يعكس هذا النمطُ من التفكير سذاجةً واضحةً لدى البعض، وافتقارًا إلى الرؤية السليمة؛ لأنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة كانت نتاجَ حقبةٍ مضت، وانتهت بما لها وما عليها، وتمّ تفكيكُ مؤسّساتها أو إضعافُها ودمجُها عمليًّا ضمنَ إطارِ السلطة الفلسطينيّة.

إنّ المطالبةَ بإحياءِ منظّمة التحرير الفلسطينيّة محاولةٌ يائسةٌ للتشبّث بالماضي المُشرِّف وبحقبة النضال الفلسطيني، في وقتٍ تغيّرت فيه الظروفُ والمعطياتُ الفلسطينيّةُ والعربيّة، وكذلك طبيعةُ القضيّة الفلسطينيّة وواقع العلاقة بينَ أطراف الصراع، وهم بشكلٍ أساسيٍّ الفلسطينيّون والإسرائيليّونَ والعرب، بشكلٍ لم يعد يسمح باللجوء إلى خيارٍ مثل خيار منظّمة التحرير الفلسطينيّة ونهجها المعلن في الكفاح المسلّح، بعد أن تنازل العربُ علنًا عن هذا النهج، وقبلوا بتصنيفه ضمنَ لائحة الإرهاب.

البحث عن مَخرج للأزمة لا يأتي من خلال التعلّق بحبال الهواء، مثل: المطالبة بالعودة إلى أيام منظّمة التحرير الفلسطينيّة وعهدها، بل يأتي من خلال إعادة تأكيد الالتزام بمبادئ الميثاق القومي الفلسطيني، الذي قامت منظّمة التحرير على أساسه، وهذا قد يشكّل بحدّ ذاته المدخلَ الصحيحَ والضمانةَ لأيّ محاولةٍ لخلق بديلٍ للسلطة الفلسطينيّة، أو للتقدّم بمسارٍ بديلٍ عن مسارِ أوسلو وفلسفتها.

السلطةُ الفلسطينيّة قامت نتيجةً لاتّفاقات أوسلو كبديلٍ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكترجمةٍ لفلسفة أوسلو، حيث تمّ استبدالُ هدف التحرير بالحكم الذاتي تحت الاحتلال، وتم استبدال الدولة بسلطة تابعةٍ للاحتلال تعكس وهمَ الدولة

العودة إلى الفهرس

بديلًا عن الدولة، وتمّ العبثُ بالميثاق القومي الفلسطيني، وتمّ تحويلُهُ إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، ومن ثمّ تمّ العبث به وتجريدُهُ من مفاصله الأساسيّة، وتمّ تجنيدُ المؤسّساتَ الوطنيّة الفلسطينيّة لصالح فلسفةَ السلام القائم على الاستجداء، والمستند إلى هدف الحكم الذاتي عوضًا عن التحرير والاستقلال الناجز. تشهدُ الحقبةُ الحاليّةُ والمقبلةُ واقعًا جديدًا متفاقمًا للفلسطينيّين يستندُ إلى الاستيطان الشرس والقوانين العنصريّة المرافقة له، بحيث يتمّ التعاملُ مع الفلسطينيّين تحت الاحتلال؛ باعتبارهم أدنى درجة من اليهود حتى ولو كان بعضُ أولئك الفلسطينيّين يحملون صفة المواطنة، وهذا يرفع من درجة التحدّيات التي يجابهها الفلسطينيّون، التي تضيفُ إلى درجات الاحتلال المختلفة واقعَ التمييز العنصري المستند إلى القانونَ، وإلى يهوديّة الدولة.

إذن، فإسرائيل ليستَ دولةَ احتلال فقط، بل هي دولةٌ عنصريّةٌ باعتبارها دولةً لليهود فقط، وليس لمواطنيها مهما كانوا، وهذا الواقعُ يتطلّب التعاملَ مع دولة الاحتلال على أنْ يتمّ التحرير، باعتبارها أيضًا دولةً عنصريّةً لا يمكن أن تتسع لكلّ مواطنيها، ما يعني أنّ السلامَ هو شعارٌ غيرُ قابل للتنفيذ في ظلّ منظومة من القوانين العنصريّة، وكذلكَ الممارسات العنصريّة التي تتجاوز ممارسات الاحتلال الدمويّة والجائرة إلى ممارسات التمييز العنصري، التي تمسّ كلّ وجهٍ من أوجه الحياة.

الصعوباتُ أمامَ الفلسطينيّين في ازدياد؛ في حين أنّ الإمكانات المتاحة في تناقص، والفلسطينيّون أمامَ خيارات مفروضة كونها محكومةً للظروفِ المحيطة بقضيّتهم وبواقعهم كشعب تحت الاحتلال، أكثرَ من كونهم أمامَ خياراتٍ مفتوحة تسعى الى تحقيق آمالهم وطموحاتهم أو حتى جزءًا منها، والعودةُ إلى الماضي من خلال منظّمة التحرير الفلسطينيّة يجب ألّا تشكّل ضمنَ المعطيات السائدة هدفًا أمامَ الفلسطينيّين للمرحلة المقبلة■

عودةٌ إلى الأصل

طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

تزدحمُ أجندةُ الأحداث، والمناسباتُ التاريخيّةُ الأليمةُ - غالبًا - والجيّدةُ في أحيانٍ قليلةٍ من مجازر أيلول الأسود، عام 1970، إلى مجازر صبرا وشاتيلا عام 1982، والأحداث الجارية على مساحة الوطن، ليس لنا نحن الفلسطينيّين أن نتوشّحَ بالسواد في كلّ مناسبةٍ أليمة وما أكثرَها!؛ لأنّها واحدةٌ من سنن الصراع التحرّري ومظاهره، وهي الثمنُ المعلومُ لتحقيق الحريّة والاستقلال، ما يغيظ في عديد المناسبات المؤلمة، هو أنّ بعض هذه المحطّات، تتمّ على أيدي أخوة عرب، ننتمي وإياهم إلى أمة واحدة، وأنّ الثمن فيّ هذه الحالات يصبّ في مصلحةِ المحتلّ الإسرائيلي.

بعد كلّ هذا الشريط الطافح بالأحداث المؤلمة؛ نقفُ عند الذكرى السابعة والخمسين لتأسيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقرار من القمّة العربيّة، ربّما كانت الظروفُ – حينذاكَ - مختلفةً، وهي التي دفعت القادة العربَ إلى اتّخاذ قرار تأسيس المنظّمة؛ بقيادة المناضل أحمد الشقيري، غير أنّ الظروفَ تغيّرت جذريًّا بعد أقلّ من ثلاث سنواتٍ على إعلان التأسيس، حيث حلّت هزيمةُ حزيران عام 1967، واندلعت الثورةُ الفلسطينيّةُ المسلّحة.

لا نجد ضرورةً للتذكير في أنّ المنظّمة تشكّل إنجازًا تاريخيًّا للشعب الفلسطيني ونضاله، وستظلّ على أهميّة مكانتها، حتى لو أقيمت الدولةُ على الأراضي المحتلّة عام 1967، وهي فرضيّةٌ من الصعب تحقيقُها، على أنّ صعوبةَ تحقيق الدولة، وبعد ثمانية وعشرين عامًا على توقيع أوسلو، الذي يتزامن مع ذكريات مجازر عمان، وصبرا وشاتيلا؛ تفرضُ على الفلسطينيّين إجراءَ مراجعة عميقة واستراتيجيّة، لا يبدو أنّ الظروف الراهنة تتيحها، سيأتي الوقت الذي سيرغم فيه الفلسطينيون على القيام بمثل هذه المهمّة، بما يؤدي إلى إعادة بناء الفكر السياسي، ومعه إعادةُ بناء المنظّمة بمعانيها وأبعادها التاريخيّة. لا تبدأ المراجعةُ من أوسلو، وإنّما من حيث، بدأ التغييرُ الاستراتيجي، حيث وافق المجلسُ الوطني على برنامج النقاط العشر والحلّ المرحلي.

مبكرًا أظهرت الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ عجزَها الفكريَّ حين اعتقدت أنّ ثمّة إمكانيّةً في صراع من هذا النوع، وهذه الخطوة، وهذه الطبيعة، لأنْ ينجزأ الهدفُ بين مرحليٍّ واستراتيجيّ، اليومَ، يتضحُ على نحو لا يقبلُ التأويل؛ أنّ الصراعَ مع المشروع الصهيونيّ يعودُ إلى أساسه وجوديًّا■

في الهدف

المنظّمةُ ووحدانيّةُ التمثيل الفلسطيني والصّراع الداخلي:
مصيرُ الشّعبِ والقضيّة

محمد أبو شريفة– كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

سعى الفلسطينيّونَ منذُ حقبة إعلان مشاريع التقسيم والانتدابات والاحتلالات في المنطقة إلى إيجاد إطار سياسيٍّ يمثّلهم ويوحّدهم، وتعزّزت المساعي على خلفيّة فضح الاحتلال البريطاني في دعمه ومساندته المشروعَ الصهيونيَّ في فلسطينَ مطلعَ القرنِ العشرين، وما يشكّلهُ من خطرٍ جسيم على فلسطينَ وعمومِ المنطقة العربيّة، وتعنونت تلك المساعي في إنشاء أطرٍ متنوّعة، كان أهمُّها المؤتمرَ العربيَّ الفلسطينيَّ بين عامي 1919 – 1929، برئاسة عارف الدجّاني، ثمّ موسى كاظم الحسيني.

وبعدَ تحوّلات تاريخيّة مختلفة؛ أعلن المؤتمرُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ الأوّلُ في القدس يوم 28 أيار (مايو) عامَ 1964، ولادةَ منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقيادة أحمدَ الشقيريَ، والمصادقةَ على الميثاق القوميّ الفلسطينيّ، وذلك بدعوةٍ من الزعيم جمال عبد الناصر، وبناءً على قرارٍ صدر من مؤتمر القمّة العربيّة المنعقد في القاهرة، ما بين 13 – 16 كانون ثاني (يناير) عامَ 1964. وجاء في المادّة (25) من هذا الميثاق أن «تكون هذه المنظّمةُ مسؤولةً عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله؛ من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريريّة والتنظيميّة والسياسيّة والماليّة، وسائر ما تتطلّبه قضيّة فلسطينَ على الصعيدين؛ الدوليّ، والعربيّ».

وعامَ 1968، عُدّل الميثاقُ القوميُّ الفلسطينيُّ إلى الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ؛ مؤكّدًا على أنّ «فلسطين بحدودها التي كانت قائمةً في عهد الانتداب البريطاني وحدةٌ إقليميّةٌ لا تتجزّأ»، وعلى أنّ «الكفاح المسلّح هو الطريقُ الوحيدُ لتحرير فلسطين» وأنّ الثورة الشعبيّةَ المسلّحةَ هي طريقُ التحرير والعودة.

وبعد هزيمة حزيران (يونيو) عامَ 1967، طالبت فصائل المعارضة – آنذاك - بتنحيّة أحمد الشقيري عن رئاسة اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وأصدرت حركةُ فتح بيانًا في (1967/12/10)، انتقدت فيه أوضاعَ المنظّمة، وأبرز ما جاء في البيان:

-أنّ المنظّمة لا تمتلكُ الشخصيّةَ المستقلّةَ؛ لأنّها وليدةُ الواقع العربي الذي ورثت عنه كلَّ تناقضاته.

-التسلّط الفردي من قبل المنظّمة؛ ما جعل الصراعُ داخلَ المنظّمة أقوى من تحقيق أيّ إنجازٍ يخدم النضال الفلسطيني.

-افتقارُ أجهزة المنظّمة إلى المخطّط السياسي والعسكري والإعلامي؛ ما جعلها تفقد قدرتها على العمل الفلسطيني، وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنيّة، وتتحوّل إلى جهازٍ مكتبيٍّ وظائفيٍّ مشلول.

وقبلَ إصدار البيان المذكور، وضمن السياق؛ أشار الكاتبُ محمد حسنين هيكل في كتابه «أحاديث في العاصفة» إلى أنّ «وفدًا من حركة فتح التقى الرئيسَ المصري جمال عبد الناصر في سبتمبر 1967، وتقرّر في نهاية اللقاء أن تساعد مصرُ حركةَ فتح بخمسةَ عشرَ ألفَ جنيهٍ شهريًّا، ومساعدتها بالأسلحة والذخائرِ وبعثات التدريب، وأن تنتهي الازدواجيّة بين العمل الفلسطيني الفدائيّ، والعملِ الفلسطيني السياسي؛ بأن تتولّى حركةُ فتح قيادةَ المنظّمة». وفيما بعد انتُخب يحيى حمودة لمتابعة المهام بعد الشقيري، حتى تشكّل مجلسٌ وطنيٌّ في تموز (يوليو) عامَ 1968، تمّ فيه اختيارُ حركات المقاومة، ومن بينها حركةُ فتح وبعضُ المستقلّين، وتمّ انتخابُ ياسر عرفات، الناطق باسم حركة فتح، رئيسًا للجنة التنفيذيّة في شباط (فبراير) عامَ 1969.

إذنْ، فمع نشوء منظّمة التحرير الفلسطينيّة في ستّينات القرن الماضي؛ كانت اللحظةُ التاريخيّة تقتضي إنشاءَ هذا الكيان المعنوي للشعب الفلسطيني؛ مقدّمةً أوليّةً؛ لتبرأ النظمُ الرسميّةُ العربيّةُ من كلّ الواجبات المترتّبة عليها تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة، ورفع العبء عن كاهل هذه الدول في المواجهة المسلّحة المباشرة مع إسرائيل. فدعمُ المنظّمة أقلُّ كلفةً من المواجهة – حسبَ وجهة نظر تلك الدول – لكنّ هذه النشأةَ الخجولةَ سرعانَ ما اصطدمت بهزيمة حزيران عامَ 1967، واستطاع الفلسطينيُّ أنْ يستثمرها لصالح تشكيل الهويّة

العودة إلى الفهرس

الوطنيّة للشعب الفلسطيني ضمنَ سياقٍ داخليٍّ، بعيدًا عن التدخّلات الخارجيّة.

ومنذ ذلك الوقت – وحسب المتابعين – فقد اتّسمت قيادةُ حركة فتح لمنظمة التحرير بمرحلتين؛ الأولى: مرحلةُ رفض الحلول البديلة ومشاريع التسوية، والتركيز على شعار تطوير الكيان الفلسطيني، نحو مزيدٍ من الاستقلاليّة عن التأثير العربي. والثانيّة: مرحلة التحوّل إلى المراهنة على التسوية، التي بدأت ملامحُها منذ عام 1970، وامتدّت حتى يومنا هذا، وترافقت زمانيًّا ومكانيًّا بانتقال مركز قيادة المنظّمة من عمان إلى بيروت، ثمّ إلى تونس، التي شهدت قفزة نوعيّة بالتوجّه نحو التسوية مع كيان الاحتلال. أمّا خطابُ المعارضة، الذي كانت تمثّله الجبهةُ الشعبيّةُ لتحرير فلسطينَ؛ فقد ارتكز على رفض النهج اليميني، والتفرّد الذي تنتهجُهُ البرجوازيّةُ الفلسطينيّة.

لهذا عاشت منظمةُ التحرير الفلسطينيّة في تلك المرحلة بين مدٍّ وجزر، حيث عملت قيادتُها على انتزاع اعترافٍ عربيٍّ عامَ 1974، على اعتبار أنّها الممثّلُ الشرعيُّ الوحيدُ للشعب الفلسطيني؛ هذا الاعترافُ جاء في سياق مدٍّ صاعدٍ لقوى الثورة الفلسطينيّة، التي استطاعت أن تعيد الاعتبارَ للشعب الفلسطيني على المسرح الداخليّ والإقليميّ والدوليّ، ومع هذا فلم يمنع وجود تباينات وصراعات داخليّة بين مكوّنات منظمة التحرير، ولكن مرحلة الخروج من بيروت أعادت الفرز من جديد حيث تغلّب تيارُ «التسوية» على المسار السياسي للمنظّمة، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عامَ 1987، عادت جميعُ القوى في المنظّمة إلى مربّع الوحدة الوطنيّة، لكن سرعانَ ما جاء اتّفاق أوسلو؛ ليطيح في هذا المنجز الداخلي. وتاليًا مسار المنظّمة بعد محطة أوسلو لا يمكن قراءته إلا ضمنَ السياق الخاص الذي انبثق منه، حيث حصلت صراعاتٌ سياسيّةٌ حادةٌ ضمنَ إطار منظّمة التحرير، وشكّلت جبهةُ الرفضِ الفلسطينيّة وجبهةُ الإنقاذ؛ ارتباطًا بموضوع التسوية والحلول السياسيّة، ولكن هذا الصراع السياسي بقي ضمنَ حدود الحرص على قانون (وحدة - صراع - وحدة)، ولكن بعد أوسلو والانتقال إلى مرحلة السلطة التي تفرّعت إلى سلطتين بما يعنيه ذلك من مصالحَ؛ أصبحت الأمورُ أكثرَ تداخلًا وتشابكًا.

ومن الأهميّة الإشارةُ إلى أنّه بالرغم من تراجُع قوى المعارضة داخل المنظّمة، إلا أنّ هناك من يرى أنّ اليسارَ الفلسطيني، ممثّلًا بالجبهة الشعبيّة؛ أصبح بعد اتفاق أوسلو القوّةَ الأكثرَ عقائديّةً في الدفاع عن الثوابت الوطنيّة، وأنّها تمثّل المعارضة الوطنيّة العلمانيّة، التي من الممكن أن تتحوّل إلى مخزونٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ للشعب الفلسطيني.

ومع بروز هياكلَ جديدة (السلطة الفلسطينيّة) أصبح من الصعب الفصلُ ما بين المنظّمة والسلطة، بل بتنا نرى أن هناك حالةَ تماهٍ ما بين الهيكلين، في حين أصبحت السلطة الفلسطينيّةُ العنوانَ الأساسي، وتحوّلت المنظّمةُ إلى عنوانٍ هامشي، خاصة بعد إطلاق مسميّات الدولة الفلسطينيّة والاعتراف بها بصفة مراقب.

إنّ المشكلةَ الأساسيّةَ التي تواجه معظم القوى الفلسطينيّة اليومَ؛ سواءً المنخرطة في منظمة التحرير الفلسطينيّة والقوى الإسلاميّة التي تريد الانخراط بها؛ هي مشكلةٌ مستعصيّةٌ على المستوى النظري والعملي، فتلك القوى مجتمعةً على ما يبدو غيرَ قادرة ذاتيًّا وموضوعيًّا على إخراج منظّمةَ التحرير من كهف السلطة الفلسطينيّة، التي ابتلعت جسدَ المنظّمة وحوّلتها إلى ما يشبه الذكريات، فالعالمُ يعترف اليوم بالسلطة الفلسطينيّة ولا يعير أيَّ اهتمام لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكأنّ وظيفتها الأساس كان توقيع اتفاق أوسلو. والحديث عن محاولة إحياء منظّمة التحرير الفلسطينية من جديدٍ؛ هو حديثٌ بحاجة إلى فهم ووعيٍّ عميقٍ بجذور القضيّة، فإحياؤها يقتضي الابتعاد عن الخطاب السياسي الملتوي الذي يحمل مضمونين في الشكل؛ أحدهما ينادي بالإجماع والوحدة الوطنيّة، وفي المضمون ذاته، يلهث خلف المحاصصة، وهذا المنطق بالضبط، هو الذي أحدث الهوّة بين القيادات الفلسطينيّة وشعبها.

لا شكّ بأنّ المشهد الفلسطيني بجميع مكوناته يعيش أزمةً شاملةً وعميقةً على جميع المستويات والمنحنيات السياسيّة والتنظيميّة والفكريّة والثقافيّة، ما يتطلّب بلورة رؤية استراتيجيّة شاملة لإعادة بناء الحركةُ الوطنيّة الفلسطينيّة، وإعادة قضيّةِ فلسطينَ إلى موقعها الحقيقي، قضيّةً مركزيّةً لجموع الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، وقضيّةً مركزيّةً للأمّة العربيّة بجماهيرها وقواها الحيّة، لذا، يتطلّب الأمرُ الحفاظ على منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كإطار سياسيٍّ وقانونيٍّ، كجبهة وطنيّة عريضة تمثّل الشعب الفلسطينيّ في مختلف أماكن وجوده، ورفض أيّ صيغ بديلةٍ عنها؛ لأنّ مخطّطات تصفيّة القضيّة الفلسطينيّة تستهدف إعادة الوضع الفلسطيني إلى ما قبل تأسيس المنظّمة، وتحويل الشعب الفلسطيني إلى مجموعات سكانيّة متناثرة، وتحويل قضيّةَ فلسطينَ إلى مسألة إنسانيّة، وتشويه طابعها وجوهرها السياسي كقضيّة تحرّر وطنيٍّ لشعب يناضل من أجل الحريّة والاستقلال، وتقرير مصيره على أرض وطنه. فالمدخلُ السليم لإنهاء الانقسام هو إعادةُ الاعتبار لمنظّمةَ التحرير الفلسطينيّة كإطار جامع للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وإعادة بناء مؤسساتها، ومشاركة القوى والفصائل كافةً ضمن إطارها، من خلال تشكيل مجلس وطنيٍّ فلسطينيٍّ شامل يرسمُ ويبلورُ استراتيجيّةَ عملٍ فلسطينيّةٍ جديدة؛ تقومُ على قاعدةُ الوحدة والمقاومة، كخيارٍ استراتيجيٍّ في مواجهة الاحتلال■

منظّمةُ التّحرير الفلسطينيّة:
نوستالجيا أو استحقاقاتٌ في مواجهةِ ديناميات التدمير الذّاتي

نضال عبد العال– عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/ لبنان

لا بدّ أنّ نقرّ بأنّ موضوعَ المنظّمة أشبعُ نقاشًا وتفكّرًا وتمحيصًا وتدقيقًا – ومن مختلف الاتّجاهات على السّاحة الفلسطينيّة والعربيّة – ممّن يقفون في صف المنظّمة قلبًا وقالبًا، وممّن يسجّلون عليها في الأداء التفصيليّ بعض الملاحظات، وممّن ينطلقون من اعتبارها في موقعٍ آخرَ ومعسكرٍ آخر.

في الحقيقة؛ إنّ نقاشَ موضوعِ منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يتوقّف يومًا، فهي دائمًا كانت مثارًا للالتباس، وأمام علامات الاستفهام قبل أوسلو وبعده. هل هي مقدّسٌ لا ينبغي مسّه أو النيل منه أو تجاوزه أو إيجاد بديلٍ عنه؟ هل هي الوطنُ في غيابه، أم وسيلةٌ للوصول إليه؛ عبر ائتلاف جبهويٍّ سياسيٍّ نضاليٍّ دائم التشكّل سلبًا وإيجابًا؟ وما أجّج النقاشَ حولها أكثرَ؛ أنّ أوسلو لم يكن مجرّد اتّفاق، بل شكّل مفصلًا كبيرًا في تاريخ القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وقد مثّل واقعًا سياسيًّا ديناميكيًّا متطوّرًا على أنقاضها، وعلى حساب دورها، فيتجاوزها بالمعاني والأبعاد التي ذكرناها، لذلك، فإنّ التوقيعَ باسم المنظّمة على هذا الاتّفاق (أوسلو) خلق الكثيرَ من الالتباسات حولها، وعلى موقعها ودورها؛ فكانت المنظّمةُ في حالٍ من يوقع على إعدامه، لذا؛ قرّرت انتفاءَ الحاجة لها، وإسدالَ الستار على دورها، وإنهاءَ صلاحيّتها. وبذلك، صار نقاش موضوعِ منظّمةِ التحرير الفلسطينيّة ودورها نقاشًا ماضويًّا، أو أشبه بنوستالجيا؛ حنينٌ ورغباتٌ لا تستند إلى وقائعَ أو حقائق، وهو بهذا المعنى نقاشٌ غيرُ تاريخي، أي أنّنا صرنا نتعاملُ مع مقدّسٍ أسطوريٍّ، نفترض أنّه خارجَ السياقِ التاريخي، الذي يفترضُ أنّ كلّ الظواهر الاجتماعيّة السياسيّة دائمةُ التشكّل والتغيّر في الشكل والمضمون، ولا يمكن ولا يصحّ اعتبارُها ساكنةً؛ برغم تبدّل ما حولها وما فيها؛ فالمنظّمةُ في محصّلة الأمر ليست ظاهرةً خارجَ المعطى السياسي والاجتماعي الفلسطيني والعربي والدولي، لذلك، فإنّ القوى الفلسطينيّة وسياساتها وأهدافها وممارستَها السياسيّةَ ومصالحَها بما تمثّل من شرائحَ اجتماعيّة، كما المؤثرات الدوليّة والإقليميّة والعربيّة المحيطة؛ تتداخل بشكلٍ مركّبٍ ومعقّد، حيث تحدّد طبيعةَ هذه الظاهرة ودورها.

بالمعنى المشار إليه أعلاه، ليست المسألةُ رغباتٍ أو تمنيّات، بل إنّ هناك مقدماتٍ ومدخلاتٍ تدافعت منذ سنواتٍ في سياقِ مشروعٍ سياسيٍّ مبنيٍّ على التسوية السياسيّة، استطاعت حركةُ فتح، بما تمثّل ومن موقعها في قيادة هذه المنظّمة؛ أنْ تقودَ مشروعًا وطنيًّا جامعًا لمختلف التيّارات والحركات والقوى التي تشكّلت منها منظّمةُ التحرير، ولم يستطع اليسارُ بكلّ اتّجاهاته الماركسيّة والقوميّة والوطنيّة أن يكون في موقع القيادة، أو أنْ يقدّم برنامجًا سياسيًّا وطنيًّا تقدميًّا بديلًا. ربّما حاول أن يكون في موقع الشريك القوي عند بعض المفاصل والمحطّات، لكنّه كان ضعيفًا في بعضها الآخر، في حين كانت حركةُ فتح؛ بتجانسها الطبقي مع الأنظمة العربيّة؛ تتمتّع بحاضنة عربيّة واسعة، ودعم غير محدود، ممّا أهّلها أن تؤدّي الأدوارَ الرئيسةَ طوالَ المرحلة الماضيّة، وظلّت أيضًا أمينةً لبرنامجها الخاصّ التسوويّ، وهي عبّرت مرارًا عن رغبتها في الدخول في تسوية، وظلّت تتحيّن الفرصةَ إلى أن وجدتها مناسبةً في ظلّ المتغيّرات الدوليّة مع انهيار الاتّحاد السوفييتي، وما أحدثه من خلل وإرباك عالمي، واستفراد الولايات المتّحدة فيما سمّي العالم بقيادة القطب الواحد، ثمّ حرب الخليج الثانية، واحتلال العراق في حرب الخليج الثالثة، لذلك كان اتّفاق أوسلو أحدَ أخطر المحطّات في السياق التاريخي لإعادة تشكيل المنظّمة ووظيفتها ودورها، حيث أسّس لواقع سياسيٍّ يتجاوز المنظّمة؛ ميثاقهًا ودورها ووظيفتها.

في الوقت الذي كانت المنظّمةُ تمثّل كيانًا معنويًّا للاجئين إلى حين التحرير والعودة، فإنّ أوسلو مهّد عمليًّا لإلغاء قضيّة اللاجئين، ودفع تجاه تدمير مجتمعاتهم في دول الطوق، وفتح الآفاق لتدمير أهمّ حوامل مجتمع اللاجئين، وأتى على مؤسّسات المنظّمة التربويّة، والسياسيّة، والعسكريّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والعلميّة، والاقتصاديّة، التي عملت على استنهاض أوضاع اللاجئين في المخيّمات في بلدان اللجوء، ذبلت هذه المؤسّساتُ وماتت

العودة إلى الفهرس

موتًا بطيئًا، أو تحوّلت إلى هيئات ولجان ودكاكينَ فئويّة وفصائليّة، لا تتمتّع بكيانيّة ميثاقيّة خارجَ التأثير السياسي المباشر، ومهّدَ اتّفاق أوسلو أيضًا الطريقَ لصفقة القرن، التي قرّرت تدميرَ وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأنروا»، وإذا كانت المنظمة – حسب برنامجها المرحلي – تهدفُ لتحقيق استقلال وطني، ودولة مستقلّة في المناطقِ المحتلّة عامَ 67، فإنّ أوسلو دمّر الترابطَ الجغرافيّ لإقليم هذه الدولة، وسمح بتغوّل الاستيطان، فتحوّلت الدولة إلى كنتونات ومعازل، وقطاعات، والاستقلال إلى حلمٍ بعيد المنال.

كانت المنظّمة تستمدّ قوّة تمثيلها المرجعي للشعب الفلسطيني من حملها الأهدافَ الوطنيّةَ الجامعة للشعب الفلسطيني، وعلى قاعدة الثلاثي المقدّس «وحدة الأرض والشعب والقضيّة»، فأوجد أوسلو سلطة فلسطينيّة تستمدّ شرعيّتها من أوسلو، أي أنّه أوجد سلطةً تستمدّ شرعيّتها على إجهاض دور المنظّمة على الأرض، وبالملموس في الداخل والخارج.

ينطبق الحديث ذاته – أيضًا – على بقيّة العناوين، مثل القدس والحدود والشعب الفلسطيني في المناطق المحتلّة عامَ 48، وبهذا المعنى، فإنّ الدورَ الأخطرَ الذي قامت به منظّمة التحرير منذ تأسيسها هو هذا، أي أنّها أسّست فعليًّا لتدمير مقوّمات وجودها، وأسهمت في خلق الوقائع التي تتجاوزُ دورَها، لذلك نقول: إنّ نقاشها صار أشبه بنوستالجيا؛ حنينًا ماضويًا تجاوزته الأدوارُ السياسيّة والاجتماعيّة التي تتشكّل فيها، وتستمدّ مشروعيّتها منها.

إنّ بؤسَ الوقائع السياسيّة والاجتماعيّة الراهنة، وبفعل ديناميات التدمير التي أطلقها أوسلو، لا يعني أبدًا عدم الحاجة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، بل يبيّن أنّ الشعب الفلسطيني تراجع إلى الخلف؛ بمعنى أنّ الشعب الفلسطيني في وضعيّة لا يستطيع أن يحقّق وجودَ إطارٍ وطنيٍّ جامع تحرّريٍّ يحمل تطلّعاته للعيش حرًّا مستقلًا؛ لأنّ المنظّمة التي نعرفها، وبما حملته من مشروع وطنيٍّ جامع، تراكمت وتضافرت وتكاملت عوامل عديدة على تشكيلها، حيث نضجت كتلةً تاريخيّةً شاملةً لكلّ الشرائح الاجتماعيّة، وجامعةً لطموحات كلّ الشعب الفلسطينيّ وأحلامه وتطلّعه نحو الحريّة والاستقلال.

المدخلُ الصحيحُ؛ هو الإقرارُ بأنّ أوسلو تقدُّمٌ استراتيجيٌّ كبيرٌ للعدو، أدّى إلى واقع فلسطينيٍّ مفكك، وتحدّيات واستحقاقات في كلّ تجمّع فلسطينيٍّ، وظروف ووقائعَ وأوضاع اجتماعيّة وسياسيّة متباينة. ما يعنّي أنّ هناكَ مسافةً لا بدّ من قطعها، وأسئلةً لا بدّ من الإجابة عليها، وصعوباتٍ لا بدّ من التغلّب عليها؛ كي يصلَ الشعبُ الفلسطينيُّ إلى المرحلة التي كان عندها قبل توقيع اتّفاقات أوسلو.

إنّ المناشدات والحوارات الوهميّة منذ سنوات طويلة لإعادة بناء المنظّمة، تكشفُ حسنَ نيّةِ الدعاة وسطحيّتهم في الوقت نفسه، فهناك من يتصوّر أنّ اتّفاقات أوسلو مجرّد رزمة من الأوراق، يمكن جعلكتها ورميها في سلّة المهملات بكلّ بساطة، فنطوي الصفحة ونعود إلى حيث كنّا قبل توقيعها، فتعود المنظّمة لتأدية دورها وقيادة الشعب الفلسطينيّ ونضاله. وهناك من يتصوّر أنّ السلطة وأجهزتها المدنيّة والأمنيّة، هي مجرّد تسميات فارغة، لا توجد مصالحُ ولا امتيازاتٌ ولا صفقاتٌ ومراهنات، يمكن شطبُها أو إلغاؤها بقرار، فيعود الجميع إلى ما كانوا عليه في زمن الانتفاضات.

هناكَ حقيقةٌ لا بدّ من الإقرار بها، لا وجودَ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بوجود أوسلو؛ اتّفاقيّاتٌ وسياساتٌ وبُنًى ومصالحُ وامتيازاتٌ وتحدّيات ومخاطرُ، فلا يستوي الأمرُ بوجود الشيء ونقيضه، وأوّل خطوة في الألف ميل، هو اعتبار أوسلو، بالمعنى المشار إليه، ديناميات معاديةً؛ تهدف إلى تدمير القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة بثوابتها المعروفة (وحدة الأرض والشعب والقضية). وبغياب هذه الثوابت لا وجود لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكلّما بدأ أوسلو بالأفول؛ بدأت المنظّمةُ بالظهور، وكلّما تقدّمَ الشعبُ الفلسطينيُّ وانخرطت أعدادٌ متزايدةٌ من شرائحه في المواجهة، هذا يعني أنّه يتجاوزُ أكثرَ فأكثرَ ديناميات التدمير الذاتي، التي أطلقها أوسلو في الجسد الفلسطيني، ثمّ المزيد من التقدّم تجاهَ إعادة صياغة المشروع الوطنيّ الجامع والشّامل، وبلورة حاملة الإطار الوطنيّ الجامع للتحرّر الوطنيّ■

منظّمةُ التحريرِ الفلسطينيّةُ

من استراتيجيّةِ التحرير إلى نهج التسويةِ والاعترَاف (بإسرائيل)

عليان عليان– باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

المتتبّعُ لمسيرة النضال الفلسطيني، بعد استقالة الشقيري من رئاسة (م.ت.ف) عامَ 1968، ومنذ نهاية ستينات القرن الماضي ومطلع السبعينات، رغمَ الزخم الكفاحيّ – آنذاك – لفصائل الثورة الفلسطينيّة، رغمَ إنجازاتها المبكرة، في بلورة الهويّة الفلسطينيّة النضاليّة، يكتشف أنّ هدف التحرير استبدل من قبل البعض بهدف الاستقلال، بمعنى: استقلال الضفّة والقطاع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي عامَ 1967، ولتتطوّر الأمورُ – لاحقًا – تجاهَ الاعترافِ بالكيان الصهيوني مقابل حكم ذاتيٍّ هزيل، وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. ويمكننا التأريخ بشكلٍ أوليٍّ لنهجَ التسوية على النحو الآتي:

1- إصرارُ «فتح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في الفترة ما بين 10- 17 تموز (يوليو) 1968، على تعديل الميثاق القومي، وتغيير اسمه ليصبح «الميثاق الوطني الفلسطيني» بهدف «فلسطنة القضيّة» ما يسهّل الأمور في السير تجاهَ نهج التسوية، إذ إنّ النصَّ في المادّة التاسعة – وفيما عدا مسألة «الطريق الوحيد» – تحدّدَت فيها بصورة واضحة مطالبُ: تحرير الوطن، والعودة إليه، وممارسة حق تقرير المصير فيه، والسيادة عليه.

2- التفريقُ بين مشاريع التسوية: لو دقّقنا في الفرق بين موقف المجلس الوطني في الدورتين (5) و (6) من مشاريع التسوية نلاحظُ أنّ الدورة (5)، أصدرت قرارًا ضدَّ مشاريع التسوية الاستسلاميّة أو غير الاستسلاميّة في حين أنّ الدورة (6) أصدرت قرارًا ضدَّ مشاريع التسوية الاستسلاميّة فقط، ما يعني أنّ منظمةَ التحرير باتت تقبلُ بمشاريع التسوية «غير الاستسلاميّة» في مؤشرٍ للتعامل الجديّ مع قضيّة التسوية.

3- مبادرةُ «الجبهة الوطنيّة المتّحدة» من قبل فرع الحزب الشيوعيّ في الضفّة الغربيّة، انطوت على مغزى خاص، من زاوية أنّها شكّلت اللبنة التي بني عليها فكر التسوية في منظّمة التحرير – لاحقًا – في ضوء أنّ موقفَ الحزب الشيوعيّ يدعمُ موضوعَ التسوية بعد عام 1967، على قاعدة قرارات الأمم المتّحدة.

لقد تضمّن برنامجُ الجبهة الوطنيّة المتّحدة، بشأن موضوع التسوية ما يلي: «رفض جميع المشاريع التآمريّة التي تستهدف تصفيةَ قضيّة شعبنا العربي الفلسطيني، والتفريط بحقوقه الوطنيّة، سواءً منها المشاريع الصهيونيّة، مثل الكيان الفلسطيني، والإدارة الذاتيّة، والحكم الذاتي ومشروع آلون، أو مشروع الملك حسين، والحلول الأمريكيّة، وما شاكلها من التسويات التصفويّة الاستسلاميّة». أي رفض ذلك النوع من الحلول والتسويات وليس كلّ التسويات على إطلاقها.

محطّات التسوية الرئيسيّة:

ويمكنُ تحديدُ محطّات التسوية في مسيرة منظّمة التحرير على النحو الآتي:

أوّلًا: محطّةُ حرب تشرين 1973، وانعكاساتها على قضيّة التسوية

رغمَ النتائج السلبيّة الناجمة عن حرب تشرين، جرّاء انقلاب السادات على أهدافها وعلى الخطّة المتّفق عليها مع الرئيس حافظ الأسد، وتعامله مع الحرب في سياق تحريكيٍّ للتسويّة، وليس في سياق عمليّة التحرير، وجرّاء الكمّ الهائل من التنازلات التي قدّمها السادات لأمريكا، وللكيان الصهيوني في الاتّفاقيّات التي وقّعها معهما، راحت بعضُ الدول في النظام العربي الرسمي، ومن ضمنها أطرافٌ في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، تراهن بعد حرب تشرين على موقف السادات، وعلى حدوث تغيّر في مواقف الإدارة الأمريكيّة لصالح القضايا العربيّة المختلفة، ومن ضمنها القضيّةُ الفلسطينيّةُ. فالعديد من القوى في الساحة الفلسطينيّة عدّت أن هناك معطيات إيجابيّةً نجمت عن حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، وأنّ

العودة إلى الفهرس

هذه المعطيات يجب استثمارُها تجاهَ إقامة سلطةٍ وطنيّة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، بدعمٍ كلٍّ من: سوريا، ومصر، والاتّحاد السوفيَيتي في العمليّة التفاوضيّة، وللمشاركة في مؤتمر جنيف على قاعدة تطويره، ليتضمن حقّ تقرير المصير الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بالنصّ على حلّ قضيّة اللاجئين، في حين ارتأت أيضًا العديدُ من القوى الفلسطينيّة، بأنّ معطيات الحرب ونتائجها لا تمكّننا من الحصولَ على دولة مستقلّة، دونما مفاوضات وصلح واعتراف مع الكيان الصهيونيّ، ودونما فتح المنطقة بأكملها للاختراق الإمبريالي الصهيوني. وقد قامت القوى الرافضةُ بزعامة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين هي الأخرى، بمخاطبة اللجنة التنفيذيّة بتاريخ 8-11- 1973، بمذكرة تشرح فيها وجهة نظرها على النحو الآتي: «إنّ أهم ما نتج عن حرب تشرين، هو شعورُ الإمبرياليّة الأمريكيّة، بخطورة بقاء هذا الوضع المتفجر في المنطقة، وما يحمله من تهديداتٍ لمصالحها النفطيّة بشكل خاص».

وخلصت المذكرةُ إلى استنتاج «أنّ الإمبرياليّة الأمريكيّة، صارت مستعدة لوقفة جادة لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، أساسُها قرار مجلس الأمن رقم 242، لإنجاز تسوية تقوم على أساس الاعتراف العربي (بإسرائيل) وبحقّها في الوجود الآمن، كما ينصُّ عليه القرار، دون تقديم أيِّ شيء للشعب الفلسطيني؛ لأنّ القرار لم يأت على أيٍّ من الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة ويتجاوز وجود الشعب الفلسطيني».

وانقسمت الساحةُ الفلسطينيّةُ بعد طرح «برنامج النقاط العشر» إلى معسكرين: (معسكر رفض) شمل الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربيّة، والجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) وجبهة النضال الشعبي ومعسكر آخرَ أبدى استعدادًا للتعامل مع التسويةً والمرحلة، وعدّ نفسه تيارًا ثوريًّا واقعيًّا وشمل (حركة فتح والجبهة الديمقراطيّة والصاعقة والحزب الشيوعي الأردني في الداخل).

ثانيًا: محطّة كامب ديفيد ومشاريعُ التسوية اللاحقة

إذ إنّه رغم رفض منظّمة التحرير للشقّ الفلسطيني في اتّفاقيّات كامب ديفيد، لتجاهله منظّمةَ التحرير الفلسطينيّة،

بوصفها الممثّلَ الشرعيَّ والوحيدَ للشعب الفلسطيني، وكذلك لتجاهله الحقوقَ المشروعةَ للشعب الفلسطيني، واختزال هذه الحقوق «بالحكم الذاتي» في إطار السيادة الإسرائيليّة، إلا أنّ قيادةَ المنظّمة لم ترفض في تلك المرحلة المبادرةَ الأوربيّة (1980) في حين رفضتها معظمُ الفصائل الفلسطينيّة، من زاوية أنّها جاءت في ظل فشل مؤامرة الحكم الذاتي في إطار اتفاقيّات كامب ديفيد». الأمرُ الذي دفع بالإدارة الأمريكيّة الإيعازَ لبعض البلدان الرأسماليّة في أوروبا الغربيّة، إلى البحث عن مخرج لهذا المأزق الحقيقي الذي بات يشكّل إزعاجًا للولايات المتّحدة في المنطقة العربيّة، كما أنّ القيادةَ المتنفذة في المنظمة أبدت استعدادًا لقَبول مشروع فهد عامَ 1981، الذي يعترف ضمنًا بالكيان الصهيوني، لكن معارضةَ معظم الفصائل بما فيها قياداتٌ من فتح حالت دون التعاطي معه.

ثالثًا: محطُّة ما بعد خروج المقاومة من لبنان إثرَ العدوان الصهيوني ١٩٨٢

وهذه المرحلة لا تقلّ خطورتُها عن مرحلة حرب تشرين، من زاوية أنّ القيادة المتنفذة في منظّمة التحرير استثمرت الواقع الناشئ عن خروج عدد كبير من القوّات الفلسطينيّة إلى المنافي تجاهَ التعاطي مع مشاريع التسوية المطروحة، وأبرزُها: موافقة القيادة الفلسطينيّة على مشروع فاس، وهو المشروع ذاته الذي سبق وأن رفضته المنظّمةُ تحت مسمى «مشروع فهد»، وعدم رفض مشروع ريجان وتمريره في الدورة (16) للمجلس الوطني بصيغة «اللعم».

واللافت للنظر أنّ مشروعَ ريجان التصفويّ للقضيّة الفلسطينيّة، والذي جاء ليستثمرَ خروج المقاومة الفلسطينيّة من بيروت، عبرَ تجاهل الحقوق التاريخيّة المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة منظّمة التحرير، شكّل في مضمونه تماهيًا مع بنود «الشق الفلسطيني» في اتفاقات كامب ديفيد، لم يرفضه أبو عمار، بل حاول مدّ الجسور بينه وبين مشروع فاس عبرَ أطروحات الكونفدراليّة وغيرها. وفي هذه المرحلة حصل انشقاقٌ في حركة فتح عامَ 1983، على خلفيّة الموقف من نهج التسوية، وإقدام عرفات على استبدال قيادات عسكريّة مشهود لها بالكفاءة العسكريّة والوطنيّة بقيادات فاسدة وغير كفُؤة، ما أدى إلى حدوث اقتتالٍ بين قوّاتٍ فتح وحركة فتح الانتفاضة، ومعها الجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) والصاعقة مع قوّات فتح في طرابلس التي تحالفت مع حركة التوحيد الأصوليّة، لم تتمكّن خلالها «فتح» من حسم المعارك لصالحها، ومن ثَمَّ حصول المفاجأة الخطيرة بانتقال عرفات من طرابلس على ظهر سفينة فرنسيّة إلى مصر، ليلتقي الرئيسَ المصريَ محمد حسني مبارك، ويوقع معه (إعلان نبذ الإرهاب) ما يعني خروجه من جبهة الصمود والتصدي والتحالف مع نظام كامب ديفيد، وهذا التطوّر أحدث انشقاقًا كبيرًا في الساحة الفلسطينيّة، وأدى إلى تبلور ثلاث تحالفات: التحالف الديمقراطي (الشعبيّة والديمقراطيّة وجبهة التحرير الفلسطينيّة (طلعت يعقوب) والحزب الشيوعي الفلسطيني) والتحالف الوطني (الجبهة الشعبيّة- القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم) وتحالف حركة فتح مع جبهة التحرير العربيّة وجبهة التحرير الفلسطينيّة (أبو العباس). ولم تلتئم الساحةُ الفلسطينيّةُ نسبيًّا، ولمرحلة محدودة، إلا بعد حوارات مكثّفة بينَ وفد من اللجنة المركزيّة لحركة فتح ووفد التحالف الديمقراطي في كلٍّ من عدن والجزائر، وافق فيها المفاوضُ الفتحاوي على «اتّفاق عدن الجزائر» الذي تضمّن

إدانةَ زيارة عرفات للقاهرة، والنصّ على تطوير عمل المجلس المركزي، ليصبح دوره تقريريًّا وليس استشاريًّا، وعلى عقد المجلس الوطني – لاحقًا - بعد إتمام الحوار الشامل مع كل الفصائل، بما فيها فصائل التحالف الوطني، لكن وفد حركة فتح رفض رفضًا قاطعًا مطلب التحالفين الديمقراطي والوطني في أن أبا عمار بعد زيارته لنظام كامب ديفيد في مصر (لم يعد قاسمًا مشتركًا).

رابعًا: محطّة الانشقاق الفلسطينيَ الناجم عن انعقاد الدورَة (١٧) للمجلس الوطنيَ

جاء عقدُ دورة المجلس الوطني رقم (17) في عمانَ عامَ 1984، دون إتمام الحوار الوطني الشامل، ليشقّ الساحة الفلسطينيّة مجدّدًا في ضوء الخيارات السياسيّة لقيادة المنظّمة وفتح معًا، فهذه الدورةُ عكست التحالفات الجديدةَ لقيادة المنظّمة مع الأردن ونظام مبارك والتنكّر الكامل لاتّفاق عدن الجزائر، ومباركة إعلان القاهرة بشأن نبذ الإرهاب، وإعادة التأكيد على اللقاءات مع القوى الصهيونيّة.. إلخ.

المخرج الأبرز لهذه الدورة هو توقيعُ اتّفاق عمان مع الملك حسين في ١١ شباط (فبراير) الذي استند إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام» وَفْقَ قرارات الأمم المتّحدة، بما فيها قراراتُ مجلسَ الأمن / وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث يمارس الفلسطينيون حقّهم الثابتَ في تقرير المصير، عندما يتمكّن الأردنيّون والفلسطينيّون من تحقيق ذلك ضمنَ إطار الاتّحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين، ومن ثَمَّ عقد مؤتمر دوليٍّ تحضره الدولُ الخمسُ الدائمةُ العضويّة في مجلس الأمن، تشارك فيه أطرافُ النزاع ومنظّمة التحرير في إطار وفدٍ أردنيٍّ - فلسطينيٍّ مشترك. لكن العاهل الأردني أوقف العمل بالاتّفاق جرّاء المذكّرة التفسيريّة التي تقدّمت بها اللجنة التنفيذيّة للمنظّمة نفسها التي طالبت بتعديل بعض البنود في الاتّفاق، ومن ضمنها ما ورد في البند (2) من الاتفاق، حيث ينص على «دولة فلسطينيّة متّحدة كونفدراليًّا مع الأردن». وترتّب على ما تقدّم، اصطفافات جديدة على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، بعد رفض كلٍّ من فصائل التحالفين؛ الديمقراطيَ والوطني حضورَ الدورة، ووقوفَ كلٍّ من سورية والجزائر والاتحاد السوفياتي إلى جانب الفصائل المقاطعة.

لقد انشقّت الساحةُ الفلسطينيّةُ بعد توقيع اتّفاق عمان، الذي رأت فيه معظمُ الفصائل خروجًا على مبدأ «لا مشاركة.. لا إنابة.. لا تفويض»، وأنّه لم يربط قضيّةَ اللاجئين بالقرار 194، وأكّد الاعترافَ بـ (إسرائيل) في حال انسحبت من الأراضي المحتلّة في تنكّرٍ كاملٍ للميثاق الفلسطيني، إذ خرجت الجبهةُ الشعبيّةُ من التحالف الديمقراطي، وخرجت الجبهة الديمقراطيّة من صيغة «القيادة المشتركة للجبهتين». وجرى تشكيلُ جبهةٍ الإنقاذ الوطني الفلسطينيّة من كلٍّ من: الجبهة الشعبيّة والجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) وجبهة التحرير الفلسطينيّة وفتح الانتفاضة والصاعقة ورئيس المجلس الوطني السابق خالد الفاهوم؛ بهدف استعادة منظّمة التحرير لخطّها الوطني. كما جرت حواراتٌ متعدّدةٌ بين فتح ومختلف الفصائل، لرأب الصدع في الساحة الفلسطينيّة جرت في براغ والجزائر وموسكو وطرابلس، أسفرت في محصّلتها في اتّفاق طرابلس على نتائجَ – عدّت مهمةً من قبل البعض- أبرزُها: إلغاءُ اتّفاق عمان رسميًّا وعلنيًّا / رفض قراري مجلس الأمن رقم 242 و338/ وقف العلاقات السياسيّة مع نظام كامب ديفيد في مصر / الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي ضوء هذه النتائج انسحبت الجبهةُ الشعبيّةُ من جبهة الإنقاذ، والتأمَ حوارٌ شاملٌ وفّر الظرفَ الملائمَ لانعقاد الدورة التوحيديّة للمجلس الوطني عام 1987، التي لم تلتزم فيها حركةُ فتح بمعظم بنود وثيقة طرابلس عبرَ صياغةٍ ملتويّة، على نحو «نقترب من النظام المصري بمقدار ابتعاده عن كامب ديفيد، واعتبارَ اتّفاق عَمان لاغيًا ... الخ». في حين حافظت فتحُ على سيطرتها على مؤسّسات المنظّمة ومختلف الآليّات التنظيميّة التي تمكّنها من الاستمرار في نهجها تحت راية الأغلبيّة المضمونة في المجلس الوطني.

رابعًا: محطّة المبادرة السياسيّة الناجمة عن الدورة (١٩) للمجلس الوطني

ولا نبالغ إذ نقول: إنّ هذه المبادرةَ بما تضمّنته من اعترافٍ بالقرار 242، الذي يعني ضمنًا الاعترافَ بـ (إسرائيل) فتحت الطريقَ واسعًا تجاهَ الولوج لاحقًا في اتفاقيّات أوسلو 1993، إذ إنّها استثمرت انتفاضةَ الحجارة (1987-1993) تجاهَ الدخول في تسوية مع الجانب الصهيوني، وفتح ثغرةً في جدار التصلّب الأمريكي؛ لإجراء حوارٍ مع منظّمة التحرير. وبعد تمرير المبادرة السياسيّة الفلسطينيّة في الدورة (19) للمجلس الوطني الفلسطيني؛ التقى وفدٌ من منظمة التحرير في ستوكهولم برئاسة خالد الحسن، بوساطة وزير خارجيّة السويد «ستيف أندرسون» مع وفد من كبار القيادات الصهيونيّة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، جرى الاتفاقُ على نصٍّ مشترك لخطاب عرفات المرتقب في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة يتضمّن ما يلي: «الدعوة لعقد مؤتمر دولي، وأنّ المجلسَ الوطني الفلسطينيَ يقبل بوجود إسرائيل بما هي دولة في المنطقة، ويرفضُ الإرهابَ ويندّدُ به في جميع أشكاله»، ليتلوه بعد ذلك لقاءٌ عرفات مع الوفد ذاته، أكّد خلالَه الموافقةَ على الشروط الأمريكيّة كافةً من جديد، وهي: أن قيادة المنظّمة على استعداد للتفاوض مع إسرائيل، في إطار مؤتمرٍ دوليٍّ لتسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، على أساسِ قراري الأمم المتحدة 242 و338 / إنّها تتعهّد أن تعيشَ في سلام مع إسرائيل ومع كل جيرانها، وأن تحترمَ حقّهم في العيش بسلام ضمنَ حدود آمنة معترف بها. إنّها تدين أعمالَ العنفَ الفرديّ والجماعيّ، وإرهاب الدولة في كلّ صورها، ولن تلجأ إلى شيء من ذلك (6). وبعد ذلك ألقى عرفاتُ خطابَهُ في جنيف في 13 ديسمبر (كانون أول) 1988، مستعرضًا المبادرةَ الفلسطينيّة، وعقد مؤتمرًا صحفيًّا بعد ذلك بناءً على طلب الخارجيّة الأمريكيّة لتظهيرِ التنازلاتِ الفلسطينيّة، ليسافر بعدها إلى باريس ويلتقي الرئيسَ الفرنسي ميتران؛ معلنًا إلغاءَ الميثاق الوطني مستخدمًا المفردة الفرنسيّة (كادوك). وقد أغرت هذه التنازلاتُ الفلسطينيّةُ كلًّا من: شامير ومبارك؛ ليطرحا مبادرتين عام 1989، تتجاهلان منظّمةَ التحرير الفلسطينيّة، وتطرحا الحكمَ الذاتي كسقف لحلّ القضيّة الفلسطينيّة، ولتتلوهما مباردةُ وزير الخارجيّة الأمريكي جيمس بيكر، التي

العودة إلى الفهرس

أكّدت هي الأخرى على سقف الحكم الذاتي، وتجاهل منظّمة التحرير.

خامسًا: محطّة مدريد واتّفاقيّات أوسلو ومشتقّاتها

بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991، عملت الإدارةُ الأمريكيّة على استرضاء الرجعيّات العربيّة، بعقد مؤتمر مدريد للسلام برعاية الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي آنذاك؛ لإيجاد حلٍ للقضيّة الفلسطينيّة وللصراع العربي الصهيوني، بمشاركة وفد فلسطينيٍّ من الداخل وسوريةَ ولبنانَ والأردن والكيان الصهيوني، وذلك حتى تغطي مشاركة بعض الدول العربيّة في العدوان على العراق، وتوفّر المشروعيّة العربيّة له، فكان أنْ عُقد المؤتمرُ في مدريد بالشروط الأمريكيّة - التي استثنت أن يكون من الوفد أعضاء من منظّمة التحرير في الخارج - وأن يشارك الوفدُ الفلسطيني - لاحقًا - في المفاوضات تحت مظلّة الوفد. وفي (3) نوفمبر 1991، أعقب المؤتمرَ مفاوضاتٌ ثنائيّةٌ بين (إسرائيل) والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، ولبنان وسوريا على التوالي في واشنطن، وبدأت مفاوضاتُ الوفد الفلسطيني في واشنطن بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي، وعضوية فيصل الحسيني، وصائب عريقات، وحنان عشراوي، التي استغرقت 22 شهرًا خلال عامي 1991 و1993، دون التوصّل إلى نتائج، جرّاء رفض حيد عبد الشافي، أن تبدأ المفاوضات بموضوع الحكم الذاتي، وإصراره على حلّ قضايا الصراع الأساسيّة - أولًا - وهي القدسُ والمستوطناتُ واللاجئين والحدودُ والمياه، قبل الشروع في الحديث عن شكلِ الكيان السياسيَ الفلسطيني.

وفي تلك الفترة فتحت القيادة المتنفّذة للمنظّمة قناةً سريّةً للتفاوض مع الإسرائيليّين في أوسلو من وراء ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بوساطة نرويجيّة دون العود لمؤسسات المنظّمة أو التشاور مع الفصائل الفلسطينيّة، وأسفرت عن توقيع اتّفاق المبادئ «غزة أريحا أوّلًا» في 13 سبتمبر (أيلول) 1993، في واشنطن بحضور عرفات والرئيس بيل كلينتون، وعن توقيع اتّفاق الاعتراف المتبادل بين منظّمة التحرير والكيان الصهيوني، وعن توقيع اتّفاق (أوسلو 2) عامَ 1995، واتّفاق الخليل (1997) واتّفاق واي ريفر (1998)، تلاها الموافقةُ على خطّة خارطة الطريق 2003، وتوقيع تفاهمات أنابوليس عامَ 2007.

لا يتّسع المجال لإعادة الحديث مجدّدًا عن هذه الاتّفاقيّات ومشتقّاتها وتوابعها، فقد تناولتها وتناولها آلاف الكتّاب والباحثين بالقراءة المتفحّصة والتحليل، فقط نشير إلى أخطارها من واقع نصوصها على النحو التالي:

1- هذه الاتّفاقاتُ نصّت على حكم ذاتيٍّ على الأرض دونما الشعب، وحوّلت القضايا الجوهريّة محورَ الصراع (القدس - المستوطنات - اللاجئين - الحدود - المياه) إلى قضايا المرحلة النهائيّة دون ربطها بقرارات مجلس الأمن ذات الصّلة، وترك مصيرها للمفاوضات النهائيّة ولميزان القوى المختلّ لصالح الكيان الصهيوني، ما سهّل مهمّة العدو الصهيوني في فرض حقائق الأمر الواقع على صعد الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس والسيطرة على مصادر المياه.. الخ.

2- لم تنصّ اتّفاقيّاتُ أوسلو (1) على الانسحاب من الأراضي المحتلّة، بل تحدّثت عن إعادة انتشار القوّات الإسرائيليّة؛ ما مكّن العدو على تفسير المسألة بأنّ الأراضي المحتلّة هي مناطقُ متنازعٌ عليها.

3- اتّفاقُ الإعتراف المتبادل نصّ على اعتراف منظّمة التحرير بحقّ إسرائيل في الوجود وبنبذ الإرهاب، وهذا الاتّفاق يخدم الروايةَ اليهوديّة في فلسطينَ على حساب الروايةِ العربيّة، ويتعامل مع المقاومة بوصفها إرهابًا، ويعدّ المقاومةَ وبأثرٍ رجعيٍّ عمليّات إرهابيّة يجب منعُها، كلّ ذلك مقابل تنازلٍ وحيدٍ وهو الاعترافُ بالمنظّمة ممثّلًا للفلسطينيّين، وليس ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وليس مقابل حصول الفلسطينيّين على دولةٍ مستقلّة.

4- البعدُ الأمني هو البعدُ الرئيسي في الاتّفاقيات الموقّعة مع العدو كافة، وجرى النصُّ عليه بمفردات مختلفة في جميع الاتّفاقيّات بلا استثناء، ما حوّل القضيّةَ الفلسطينيّةَ إلى قضيّةٍ أمنيّةٍ إسرائيليّة، ومن ثمّ فإنّ التنسيقَ الأمنيَ ليس معزولًا عمّا ورد في تلك الاتّفاقيات الذي جرى تعزيزُهُ في خطّة خارطةِ الطريق 2003، في ضوء تفاهمات تينيت - ميتشيل، وفي دور الجنرال الأمريكي كيت دايتون بشأن إعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينيّة لتؤدّي دورًا مركزيًّا في خدمة أمن الاحتلال.

5- الأخطرُ ممّا سبق كله أنّ المفاوضَ الفلسطينيَّ؛ ارتكبَ جريمةً كبرى في اتّفاق أوسلو 2، عندما قبل بتقسيم منطقة الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينيّة) إلى ثلاث مناطق (أ ، ب ، ج)، حيث تخضع المنطقةُ (أ) فقط لسيطرة السلطة الفلسطينيّة الأمنيّة والاداريّة بشكلٍ كامل، بمساحة 18 في المائة يستثنى منها القدس، وتخضع المنطقة (ب) التي تبلغ مساحتها 21 في المائة للسيطرة الأمنيّة للكيان الصهيوني، والسيطرة الإداريّة للسلطة الفلسطينيّة، والمنطقة (ج) تخضع للسيطرة الإداريّة والأمنيّة بشكلٍ كامل للكيان الصهيوني، كما أنّه وَفْقَ هذا الاتّفاق جرى ترسيمُ الطرق الالتفافيّة للمستوطنات في الضفّة بمساحة تزيد عن 500 كيلو متر، التي التهمت مساحاتٍ واسعةً من الأراضي الزراعيّة في الضّفّة الغربيّة، هذا كلّه ناهيك عن أنّ المفاوض الفلسطيني ارتكب جريمةً أخرى بتوقيعه اتفاق باريس الاقتصادي، الذي جعل الاقتصادَ الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي.

6- التطوّرُ الأخطرُ في تاريخ القضيّة المرتبط باتفاقيّات أوسلو؛ تمثّل في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عامَ 1996، بإلغاء المواد الأساسيّة من الميثاق الوطني التي تتمسّك بالحق التاريخي للعرب في فلسطينَ، وعدم قانونيّة وعد بلفور، وعدم شرعيّة نظام الانتداب، وعدم شرعيّة قرار التقسيم، وتأسيس الكيان الصهيوني، وتدعو إلى القضاء على كيان الاستعمار الاستيطاني العنصري في فلسطينَ العربيّة بالمقاومة المسلحة، وحرب التحريرِ الشعبيّة، والمواد الملغاة هي: 6 و7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30 ، أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29. وبهذا الإلغاء تكون منظّمة التحرير قد تنازلت عن استراتيجيّتها الوطنيّة - التي هي بمثابة العقد الاجتماعي الوطني ما بين الشعب والمنظّمة - مقابل سلطة حكم ذاتيٍّ فاقد للسيادة على أجزاءٍ من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

7- لقد شكّلت اتّفاقيّاتُ أوسلو

ومشتقاتُها غطاءً لعمليات التهويد والاستيطان، إذ إنّه وَفْقَ تقرير مركز الأبحاث التابع لموقع عرب 48، فإنّ عددَ المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينيّة بالضفّة الغربيّة والقدس المحتلّتين، تضاعف من 144 مستوطنةً قبل توقيع اتّفاق أوسلو إلى 515 مستوطنةً وبؤرة استيطانيّةً حتى أيلول/سبتمبر 2018، وتضاعف عددُ المستوطنين في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، بأكثرَ من ثلاث مرّات، وارتفع من 252000 قبل أوسلو إلى نحو 834000 مستوطن اليوم؛ أكثر من نصفهم يعيشون في القدس ومحيطها.

قيادةُ المنظّمة ماضيةٌ في التمسّك بنهج التسويةِ الأوسلويّ التصفويّ

لقد جاءت المبادراتُ التسوويّةُ اللاحقةُ جاءت لتبني على هذا الكمّ الهائل من التنازلات التي أقدمت عليها القيادة المتنفّذةُ لمنظّمة التحرير، فخطّةُ كيري المتدرّجة سعت إلى استمرار السيطرة الإسرائيليّة على منطقة الغور، وتشريع الكتل الاستيطانيّة الرئيسيّة وضمان الأمن للكيان الصهيوني، وخطّة صفقة القرن جاءت لتحلّ القضيّة الفلسطينيّة في سياق اقتصاديٍّ في إطار السيادة الأمنيّة الكاملة للكيان الصهيوني، والاعتراف بقانون القوميّة اليهودي، بعد نقل السفارة الأمريكيّة للقدس والاعتراف بالقدس عاصمةً موحّدةً للكيان الصهيوني، واتّخاذها إجراءات عمليّةً لشطب حقّ العودة عبرَ ترتيباتٍ خاصّةً لتجفيف مصادر تمويل وكالةً الغوث.

وأخيرًا، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة محدّدة أنّ منظّمة التحرير أصبحت أداةً بيد السّلطة منذ زمن بعيد، وأنّ قيادتها رغمَ كلّ ما لحق بالقضيّة الفلسطينيّة من أخطار ودمار جرّاءَ اتّفاقيّات أوسلو ومشتقّاتها، ما تزال ماضيةً في هذا النهج ولن تتراجعَ عنه، ولا يغيّر من واقع الصورة بعض التمويهات التكتيكيّة التي تلجأ إليها كأداة ضغط تفاوضيّة، كما حصل في مؤتمر أمناء الفصائل «بيروت- رام الله». في الثالث من سبتمبر (أيلول) 2020، عندما أعلنت موافقتَها على تجميد العمل باتّفاقيّات أوسلو والتنسيق الأمني، وتراجعت عن ذلك فورًا إثرَ فوز الرئيس الأمريكي «بايدن» في الانتخابات الرئاسيّة■

على طريق التحرير

خاص (الهدف)

حوالي مليون إنسان فلسطيني اسرهم العدو منذ العام 1967، وغالبًا ما زال الفلسطيني في معظم مناطق فلسطين عاجزًا عن حماية ذاته ومحيطه من الأسر أو القتل، ولكنه يسجل يوميًا وقفات جدية في مواجهة المحتل، ويكبده الخسارة تلو الأخرى، ويؤكد إرادته في مقاومته.

ارتباطًا بما سبق لا معنى لكل محاولات الاحتلال للتباهي باعتقال أبطال عملية نفق الحرية، فما أحدثه الاحتلال ليس إلا تأكيدًا على حجم الخرق الذي أحدثته هذه العملية في وعي الغازي المحتل كما في منظومته الأمنية ومقولاتها المتغطرسة المتعالية على واقع كفاح شعبنا وما أرساه من حقائق تاريخية، ذلك ليس استعماء عن وجود تراجع خطير في قدرة شعبنا على البناء التنظيمي المقاوم بالشكل الذي عرفه منذ انطلاق العمل الفدائي، ولكن بالأساس تأكيد لحقائق تتعلق بجوهر الصراع، أما تراجع البنية القادرة على تنظيم المقاومة وتوفير متطلباتها ومواردها في حيز يهيمن عليه العدو أمنيًا؛ فعوامله متعددة قد يطول نقاشها هنا، ولكن جوهرها يرتبط بخيارات سياسية خاطئة أثقلت كاهل الفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو، واصرار معيب على الاستمرار في التمسك بهذه الخيارات وفرضها على حساب الإرادة الشعبية الوطنية للغالبية العظمى من أبناء فلسطين.

لكن بالنظر قليلًا للوراء وتحديدًا لما تحقق في هذا العام، يمكن إبصار تغيرات مهمة قد تشكل مفتاحًا لتحول كبير إذا تم الاستثمار فيها بإرادة وطنية مخلصة، فلقد أنجز شعبنا الكثير في معركة سيف القدس وهبته التاريخية في مايو 2021، سواء على مستوى تظهير الالتفاف حول المقاومة والانحياز لخيار الكفاح بكافة أشكاله ضد العدو الصهيوني، أو فضح سقوط مشاريع الأسرلة المسلطة على أبناء شعبنا، أو حتى الإسهام بإعادة صياغة جدول أولويات فعل منظومة المقاومة ومساحة الفعل السياسي في فلسطين.

لم تكن البيئة الأمنية القائمة والتي يهيمن فيها العدو على معظم مناطق تواجد أبناء شعبنا لتسمح بهذا من تلقاء ذاتها، ولكنها تتراجع في كل يوم مرغمة، وعند كل خط أحمر رسمته يبدو للتراجع اسم واحد وهو الهزيمة لها ونقطة انتصار جديد لشعبنا؛ امتداد المقاومة الشعبية وعمليات الارباك الليلي في ضفة التحرير، والهبات المتلاحقة لجماهير شعبنا في القدس، أو التصدي البطولي من مناضلي شعبنا وقواه الوطنية في الداخل المحتل لجيوب الأسرلة ومشاريعها.

إن مراكز شرطة العدو المحترقة في كل بلدة فلسطينية في الداخل المحتل لهي نموذج عما يريده المجموع الفلسطيني المقاوم ويسعى لتحقيقه؛ نموذج تحرير وتحرر، سيمتد في كل يوم ويتخذ أشكال أكثر تنظيمًا وعنفوانًا، طالما أن الإرادة الوطنية لتحقيقه متوفرة لدى مناضلي هذا الشعب البطل، وفي ضفة الصمود والتحرير تبدو مقولات التنسيق الأمني ومساحة فعله في واحدة من أضعف مراحلها، ويبدو وعي جماهير شعبنا من كافة القوى السياسية بضرورة إنجاز البرنامج الوطني الموحد لمواجهة الاحتلال حقيقة ومطلب وطني وليس مجرد شعار.

عجز العدو عن ترميم الثغرات المتراكمة في جداره الأمني الذي يظن أنه رسمه في وعي الفلسطيني امتد أيضًا للسجون، فاخترق أسرانا هذا الجدار بل وقوضوا كثيرًا من معاني وجوده، وهو ما يعني الكثير، خصوصًا إذا ما ربطنا كل هذا بتطورات المواجهة مع القوى الاستعمارية في المنطقة، والإرادة الواضحة التي أظهرتها الشعوب العربية عكس ما تشتهي حكومات التطبيع والتحالف مع الكيان الصهيوني.

العقبات كبيرة، بل وهناك اخفاقات خطيرة تنهك شعبنا وتستنزف طاقته، لكن المؤكد أن الهدف واضح ومحدد ودقيق، فهزيمة هذا العدو هي نقطة تركز إرادة شعبنا، أي كان التشتيت الذي تخلقه هوامش العجز، ومركبات الاستسلام، فالنصر هو محصلة لتفاعل القدرة مع الإرادة■

العودة إلى الفهرس

حوار فصي الفولة

د. محمد أبو ناموس – كاتب في الأدب الساخر

بعد أن انتفخت الفولة وانقسمت إلى نصفين متناحرين وبعد تدخل فاعلي الخير التأم الشمل تحت القشرة بشكل سري ودار بينهما حوار صاخب وساخن وضع النقاط على الحروف إليكم أهم ما وصل لنا منهم .

الفص الأول :- مخاطباً شقيقه : « اللي خلفوا أبوك لك ولأخوك») فاهدأ واتقي الله في ما أنعم علينا وأعطانا أكثر مما نستحق فلم يعد ينقصنا شيء مال .. جاه .. صبيان .. وغلمان .. ومحظيات .. وعقارات .. وشركات .. وسمسرة .. وعلاقات عامة في مشارق الأرض ومغاربها، فللحفاظ على هذه الإنجازات علينا أن نتكاتف ونتعاضد مهما اتسعت هوة الخلافات بيننا فهدفنا واحد وولي أمرنا واحد .

الفص الثاني :- صحيح ما تقول ولكنني أريد رؤية الأفعال وليس الأقوال لا تنسى أنني الأكبر سناً لقد تعلمنا من الوالد من بعد الجد رحمة الله عليهم « أكبر منك بشهر أعلم وأحكم منك بدهر» فكف عن منافستي وتضيق الخناق عليّ ودعنا نتفاهم .

الأول :- مادام هدفنا واحد ومصيرنا وطريقنا واحد كما هو سلوكنا واحد فقط نختلف في التعبير عن ذلك ، فكما أنا أستطيع السيطرة وكبح جماح من يدعون الإيمان تستطيع أنت أن توقف مرتادي الحانات ودور السينما والمسارح والمنتديات بكل أنواعها عند حدهم .

الثاني :- ماذا تقترح ؟ .. الأول :- نعقد اتفاق سريّ لتبادل المعلومات والخبرات عمن يعكر صفو حياتنا ويشاكسنا .

الثاني :- ماذا تقصد بكلامك وعلى ماذا نتفق ؟

الأول :- تعقل وأترك العنجهية والغرور وأذكرك بقول الله عز وجل «ولا تمشي في الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا» . .

الفص الثاني :- لا تستخدم كلام الله عز وجل وتجيّره لأهدافك ومراميك الشخصية لأنني أستطيع استخدامه أفضل منك بكثير وأقول « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما».

الفص الأول :- لا داع للاستفزاز وتوتير الأجواء عليك مطاردة من يخرج عليك ونعته بالمرتد وتفعل به ما تشاء كما أنني سأضرب بيد من حديد على كل من يحاول المس بي والنيل مني لأنه بذلك يكون خارج عن القانون .

الفص الثاني :- لا تنسى أننا جسدين بروح واحدة .

الفص الأول :- ما السبيل للتخلص ممن يناصبوننا العداء سواء كانوا تحت رعايتي أو رعايتكم .

الفص الثاني – ضحك بأعلى صوته – وأردف يقول : ليعقدٍ كلّ منا ما يحلو له من اجتماعات و مؤتمرات وندوات ويطير البيان بعد الآخر ويرفع صوته عالياً بتصريحات نارية وفي نفس الوقت علينا أخذ الحيطة والحذر ألا يتوحد هؤلاء الأوغاد لأن وحدتهم بداية نهايتنا .

الفص الأول :- لا تقلق أطمئنك أن وحدتهم كأمل إبليس في الجنة فلنحافظ على فقرهم وحاجتهم وفي نفس الوقت مدّ يد العون لهم وقت الحاجة وتأليب بعضهم على بعض حتى يبقوا مشتتين مشرذمين رغم صراخهم وترديدهم شعار الوحدة مثلهم مثل إخوتنا العرب .

الفص الثاني :- أرجوك ليكن حديثك أكثر وضوحاً وبالملموس .

الفص الأول :- ما تطلبه غاية في البساطة ولا يحتاج للكثير من التفكير وبذل الجهود في الترميز والتلغيز .

الفص الثاني :- نورنا الله ينور عليك .

الفص الأول :- رغم أننا نتنافس وهذا حق لكل منا فنحن نملك المال والرجال والدعم و الإسناد والعلاقات المحلية والإقليمية والدولية فإننا لا نشكل خطر على ًبعضنا البعض كما يعتقد بعض البلهاء فمراميا واحدة ووسائلنا متشابهة وكلٍ منا له امتداد للطرف الآخر فالخطر الذي يتهددنا يكمن في من يدعون أنهم بديل لنا فلنشدد الخناق عليهم ولا نسمح لهم أن يلتقطوا أنفاسهم وأخذ قسط من الراحة .

الفص الثاني :- الله لا يريح لهم بال لا أدري ماذا ينقصهم فنحن نعطيهم ما يسد رمقهم ونساعدهم على الاستمرار في الحياة بما يخدم مصالحنا فهم لا يستحقون أكثر من ذلك .

الفص الأول :- لا تنسى أنك أنت سيد الغدر وليس لك أمان والمثل يقول « من يجرب المجرب عقله مخرب».

الفص الثاني – بعد أن ضحك بأعلى صوته ضحكته المعتادة المجلجلة وانهمرت دموعه فمسحها وتحسس كرشه ومسد ذقنه – أردف يقول هل نسيت نفسك يا لص يا حرامي يخرب بيتك نحن في الهواء سواء فلنستر على بعضنا البعض فنحن فصي فولة مهما اختلفنا ■

الانتخاباتُ المغربيّة:
الدولةُ العميقةُ تعيدُ هيكلةَ المشهدِ السياسي

د. علي بوطوالة– الكاتبُ العامُ لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والناطقُ الرسميُ للجبهةِ العربيّة التقدميّة/ المغرب

ليفهم القارئُ العربيُ حقيقةَ ما جرى في الانتخابات الأخيرة المنظّمة في المغرب، والنتائج «الغريبة» التي أفرزتها؛ لا بدّ من التذكير– ولو بإيجاز– بالمقدّمات والعوامل التاريخيّة والبنيويّة المهيكلة للمشهد السياسي المغربيّ؛ عبرَ العقودِ الستّة الماضية، أي بالضبط من 1961، سنة صعود الحسن الثاني على العرش خلفا لوالده محمد الخامس، إلى السنة الحاليّة 2021، سنة الإغلاق النهائي لقوس الانفتاح النسبي، الذي فتح مع حكومة التناوب التوافقيّ في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وتعزّز بدستورٍ جديدٍ بعد حراك 20 فبراير/شباط 2011 في سياق ما سمّي بالربيع العربي.

– من قطبيّة اليسار/المخزن (القصر ومحيطه) إلى تعدّديّةٍ إيديولوجيّةٍ وسياسيّة

برز «الاستثناءُ المغربي» كون المغرب البلدَ العربي والإفريقي الوحيد الذي لم تصل فيه حركةُ التحرّر الوطني للسلطة بعد الحصول على الاستقلال رغم إخراجها للاستعمارين الفرنسي والاسباني؛ بسبب نجاح الأوّل في جرّ القيادة البورجوازيّة للحركة لتوقيع اتفاقيّة «إيكس ليبان» المشؤومة، التي قبلت بموجبها الحركةُ الوطنيّةُ المغربيّةُ عودةَ الملك محمد الخامس لعرشه (نفي لمدغشقر بين 1953و 1955)، وإشرافه على تكوين أوّل حكومة وطنيّةٍ سنةَ 1956 مكلّفةً بالتفاوض معَ فرنسا على ترتيبات الاستقلال الشكلي.

وقد حلّل الشهيدُ المهدي بن بركة في كتابه (الاختيار الثوري – 1962) ظروف سقوط حركة التحرّر الوطني المغربيّة وملابسَاتها في أخطاء قاتلة؛ بسبب ضعف تكوينها، وقلّة خُبرتها أدّت بها لفقدانها لزمام المبادرة السياسيّة بعد حلّ تنظيمات المقاومة وجيش التحرير، مركّزةً كلّ السلطات في يد القصر، وشكّلت إقالةُ الحكومة الوطنيّة للأستاذ عبد الله ابراهيم (أحد القادة التقدميّين) في شهر مايو 1960، القطيعةَ النهائيّةَ بين النظام والحركة التقدميّة.

منذ ذلك التاريخ، استمر الصراعُ بين الحركة التقدميّة ممثّلةً بحزب الاتّحاد الوطني للقوّات الشعبيّة بزعامة الشهيد المهدي بن بركة، والحزب الشيوعي المغربي الذي تعرّض للحلّ بقرار من المحكمة سنة 1959 من جهة، والقصر محاطًا ومدعومًا بكلّ فلول الاستعمار الجديد، والاقطاع القبليّ والبورجوازيّة الكمبرادوريّة من جهة أخرى. تمثّلت المحطّةُ الأولى لهذا الصراع حولَ وضع أوّل دستور للبلاد قاطع الاستفتاء عليه الاتّحادُ الوطني سنة 1962، لأنّه عدّه دستورًا ممنوحًا يشرعن الحكمَ المطلق، وداخل أوّل برلمان منتخب سنة 1963 قادت الحركةُ الوطنيّةُ بجناحيها، معارضةً قويّةً تمكّنت من إسقاط الحكومة بتقديم ملتمس رقابة سنة 1965. وكانت الانتفاضةُ الشعبيّة في 23 مارس من السنة نفسها التي قمعت بقسوة شديدة استشهد على إثرها العشرات من المواطنين والمواطنات، المبرّر الذي استند إليه النظامُ لإعلان حالة الاستثناء، وتجميد الحياة السياسيّة، ومصادرة الحريّات العامّة، وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كان أبرزُها اختطافَ زعيم المعارضة اليسارية واغتياله؛ الشهيد المهدي بن بركة في 29 أكتوبر 1965.

العودة إلى الفهرس

بعد تلك الجريمة البشعة، اضطرّ قادةُ الحركة التقدّميّة إمّا اللجوء للخارج أو العمل السري وتجميد كلّ الأنشطة العلنيّة باستثناء الأنشطة النقابيّة والجمعويّة. في هذا السياق، ومباشرةً بعد نكسة 1967، وتحت تأثير انتفاضات الطلاب والعمال بأوروبا سنة 1968، والثورة الثقافيّة في الصين، تم تأسيسُ تنظيمات ثوريّة سريّة أبرزُها تنظيمٌ مسلّحٌ داخلَ الاتّحادِ الوطني للقوّات الشعبيّة؛ بقيادة المرحوم الفقيه البصري، وهو الذي انكشف سنة 1969 (محاكمة مراكش الكبرى) وقاد انتفاضةً مسلّحةً في مارس 1973 باءت بالفشل، واستُشهد على إثرها عشراتُ الثوار، وتنظيماتٌ ماركسيّةٌ لينينيّةٌ تعرّضت بدورها لحملة قمعيّةٍ شرسةٍ توّجت بمحاكمة عامَ 1977.

خلالَ الفترةِ المشحونة التي سمّيت - فيما بعدُ - بسنوات الجمر والرصاص، تعرّض النظامُ لمحاولتي انقلاب سنتي 1971 و1972 نجا منهما بأعجوبة، ولكنهما تسببتا في عزلته داخليًّا وخارجيًّا؛ ما دفعه للبحث عن مخرج من الأزمة بكل الوسائل، ومنها: الاتّصال بقادة الأحزاب الوطنيّة ودعوتُهم للمشاركة في الحكومة.

في هذا السياق، مثّلت قضيّةُ تحرير الصحراء واسترجاعها من الاستعمار الإسباني، فرصةً تاريخيّةً، سواءً للدولة أو للأحزاب الوطنيّة للخروج من نفق حالة الاستثناء، وتدشين مرحلة جديدة تحت شعار «الإجماع الوطني» والسلمِ الاجتماعي» الذي روّجه الإعلامُ الرسميّ بقوّة.

٢- المسارُ الانتخابي والصراعُ الاجتماعي

في منتصف سبعينات القرن الماضي، عقد الاتّحادُ الاشتراكي للقوّات الشعبيّة بعد التخلي عن اسم الاتّحاد الوطني، مؤتمرَهُ الاستثنائي الذي شكّل قطيعةً مع تجاربه السابقة، حيث تبنّى لأوّلِ مرّة رسميًّا الاشتراكيّةَ العلميّةَ مرجعيّةً ومنهجًا، والنضالَ الديموقراطي - كخطّ سياسيٍّ - مؤطّرٌ باستراتيجيّة التحرير والديموقراطيّة والاشتراكيّة؛ تتويجًا لتقييم خمس عشرة سنةً من المواجهات، والمحاولات الفاشلة لتغيير جذريٍّ للنظام السياسي. لكن تفعيلَ الاستراتيجيّة الجديدة سيصطدم بثلاثةِ عوائقَ كبرى، العائق الأوّل: تمثّل في اغتيال الشهيد عمر بنجلون، منظّر الحزب، وزعيم التيّار الثوري، ومبدع الاستراتيجيّة المذكورة، على يد عصابة مسخّرة للشبيبة الإسلاميّة التي كانتْ مجرّد أداةٍ تحركّها المخابرات. والعائق الثاني: تجلّى في تداعياتِ حربِ استرجاع الصحراء مع البوليزاريو التي حظيت بدعم قويٍّ من: الجزائر وليبيا القذافي وكوبا وبعض دول أوروبا الشرقيّة. والعائق الثالث: وهو الأكثرُ تأثيرًا، تنكرُ النظام لوعوده بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، وإقدامه على تزويرٍ سافرٍ للانتخابات الجماعيّة والبرلمانيّة سنةَ 1977، حيث قلّص عدد الفائزين الاتحاديين في الانتخابات البرلمانية من نحو تسعين فائزًا إلى خمسة عشرَ فقط؛ بحجّة رفض قيادة الاتّحاد عرض المحاصصة الّتي اقترحها وزيرُ الداخليّة قبيلَ إجراء الانتخابات!

وهكذا، كانت تلك الانتخاباتُ التي جرت تحت شعار «المغرب الجديد» أكبرَ مناورة سياسيّة وظّفها النظامُ لتعبئة أعيانِ الإقطاعِ القبلي، ورموز البورجوازيّة الطفيليّة ودفعهم للترشّح كمستقلّين للبرلمان بتوجيهٍ وتأطيرٍ من وزارة الداخليّة التي بادرت بعد إنجاحِهم بالتزوير، إلى تجميعهم في إطار حزبٍ جديدٍ بقيادة صهر الملك آنذاك، وسمّيَ هذا الكائن السياسي/الإداري بالتجمّع الوطني للأحرار، وكلّف رئيسه المعيّن بتشكيل حكومة ائتلافيّة مع حزبي الحركة الشعبيّة والاستقلال. ومن غريب الصدف أن يمنح لهذا الحزب من جديدٍ الأغلبيّة النسبيّة في الانتخابات الأخيرة ويعيّن «زعيمه» (مديره العام في الحقيقة) رئيسًا للحكومة القادمة، رغم أنّه - وهذه مفارقةٌ لم تقع في أيّ بلدٍ في العالم - كان الشريكُ الأساسيُّ لحزب العدالة والتنميّة في الحكومتين السابقتين، بل لم يغادر الحكومة طيلةَ ثلاثة عقودٍ على الأقلّ؛ بمعنى: إذا كان التصويتُ العقابي قد أسقط حزبَ العدالة إلى أدنى مرتبةٍ مما حصل عليه في أوّل مشاركة له سنة 1997، فكيف نجا شريكُهُ من هذا العقاب؟

قبل التطرّق لتوضيح هذه المفارقة، ينبغي التذكير بأنّ عقدي الثمانينات والتسعينات، قد طبعهما صراعٌ اجتماعيٌّ كبيرٌ أدّت المركزيّاتُ النقابيّة، وخاصةً، الكونفدراليّة الديموقراطيّة للشغل؛ دورًا محوريًّا فيه، فهذه الأخيرةُ هي التي قادت سلسلةً من الإضرابات القطاعيّة والاحتجاجات الجماهيريّة، أبرزُها: انتفاضةُ الدار البيضاء لـ20 يونيو 1981 وانتفاضة فاس في 14 دجنبر 1990. وبين هاتين الانتفاضتين المترتبتين عن اضرابين عامين، هناك انتفاضاتٌ عدّةٌ في مدنٍ مغربيّةٍ اندلعت في شهر يناير 1984 بعد فرض سياسيّة التقويم الهيكلي والزيادات الكبرى في أسعار المواد الغذائيّة.

نهايةُ الثمانينات تميّزت أيضًا بدينامية النضال الحقوقي بتزامن مع انهيار جدار برلين، وتداعيات حربِ الخليج الأولى وانهيار الاتّحاد السوفياتي. في ذلك المنعطف الاستثنائي الذي عرف توقيعَ اتّفاق أوسلو وتداعياته على المستويّين الفلسطيني والعربي، اكتشف الملك الحسن الثاني إصابتَه بمرض السرطان، ما دفعه للشروع في ترتيب انتقال الملك لولي عهده، وهكذا بادر إلى الانفتاح على المعارضة اليساريّة، وعقد صفقة معَ الكاتب الأوّل للاتّحاد الاشتراكي آنذاك، الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي تمثّلت في إجراء تعديل للدستور، وانتخاباتٍ سابقةٍ لأوانها، وتشكيلِ حكومة ما سمّيَ بـ «التناوب التوافقي». وهي صيغةٌ تعكس توازنَ القوى (أو توازنَ الضعف) بين القصر والكتلة الديمقراطيّة التي كانت مكوّنةً من أربعة أحزاب وطنيّة معارضة، وبذلك انتهت أربعةُ عقودٍ من الصراع على السيادة الشعبيّة والشرعيّة الديمقراطيّة، بإذعان أكبر أحزاب المعارضة للملكيّة التنفيذيّة.

ورغمَ معارضة أحزاب اليسار الديمقراطي، حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، وحزب النهج الديمقراطي، ومنظّمة العمل الديمقراطي الشعبي لصفقة الكتلة الديمقراطيّة مع القصر، فإنّ إصرارَ قيادة الاتّحاد الاشتراكي على مواصلة العمل حتى بعد انقلاب القصر عليها سنة 2002 بتعيين رئيس حكومة مستقلٍّ مكان الأستاذ عبد الرحمنِ اليوسفي، سيؤدي إلى انشقاقٍ عموديٍّ داخل هذا الحزب، فقد على إثرهِ شبيبته والمركزيّة النقابيّة الكونفدراليّة الديمقراطيّة للشغل التي كانت مرتبطةً به.

وعامَ 2004 تكتّلت قوى اليسار الديمقراطي في إطار «تجمّع اليسار

الديموقراطي». الذي تحوّل بعد رفض النهج الديموقراطي المشاركةَ في الانتخابات سنة 2006 إلى تحالف اليسار الديمقراطي، الذي تطوّر بدوره إلى «فيدراليّة اليسار الديمقراطي» سنة 2014.

بالرغم من نجاح حكومة التناوب التوافقي في إخراج المغرب من الأزمة الماليّة والاقتصاديّة الخانقة، فإنّ عجزها عن الاستجابة للانتظارات الاجتماعيّة الكبرى للأغلبيّة الساحقة من الجماهير الشعبيّة، قد أدّى إلى خيبة أمل لدى شرائحَ واسعة في المجتمع، وترتّبَ على ذلك نتائجُ خَطيرةٌ وبعيدة المدى وهي: تطبيعُ الأحزاب الوطنيّة مع الأحزاب الإداريّة (التي أسّستها الدولةُ العميقة) أكسبَ هذه الأخيرةَ شرعيّةً كانت تفتقدها رغمَ مسؤوليّتها عن إفساد الحياة السياسيّة وتمييعها.

دخولُ الإسلام السياسي فاعلًا سياسيًّا قويًّ ومؤثرٌ في المشهد السياسي، سرعانَ ما تحوّل إلى القوّة الأولى في سياق ما سمّي بالربيع العربي.

التراجعُ المستمرُّ لليسار بكلّ مكوناته، وتشتّته بسبب الخلافات حولَ تقييم المرحلة، وكيفيّة التعامل معها، بالمشاركة في الحكومة أو معارضتها، بالمشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها.

٣- الانتخاباتُ كآليةٍ لإعادة هيكلة المشهد السياسي وضبطه:

تضمّنت وثيقةُ المطالبة بالاستقلال التي قدّمتها الحركةُ الوطَنيّةُ المغربيّةُ بداية 1944 إلى السلطات الاستعماريّة مطلبين أساسيين: الاستقلال الوطني والديمقراطيّة، وإذا كان المطلبُ الأوّلُ قد تحقّق بعد إحدى عشر سنةً من الكفاح الوطني المتعدّد الأشكال؛ إذ انطلق بالإضرابات والمظاهرات وانتهى بالمقاومة المسلّحة في المدن، وعمليّات جيش التحرير في البوادي، فإنّ مطلب الديمقراطيّة الذي عدّ ثانويًّا في سياق الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وحروب التحرير الوطني في البلدان المستعمرة، قد ظلّ معلّقًا إلى أن انتهى الصراع على السلطة بين القصر والحركة التقدميّة في بداية الستينات من القرن الماضي، بتمكّن القصر من تقسيم الحركة الوطنيّة، وحلّ تنظيمات المقاومة وجيش التحرير بدعوى انتهاء مهامها، واستبدالهما بالجيش الملكي، حيث إنّ معظم ضباطه كانوا في صفوف الجيش الفرنسي قبل الاستقلال.

هكذا، وبعد أربع سنوات فقط على الاستقلال، اختلّ ميزانُ القوى بشكل كامل لصالح القوى الرجعيّة المرتبطةً بالاستعمار الجديد، وانطلقت معركةٌ شرسةٌ بينها وبين القوى التقدميّة، وشكّل المجلسُ التأسيسي والدستورُ والانتخاباتُ العناوينَ الكبرى للصراع. وقد قاد الشهيدُ المهدي بن بركة ذلك الصراعَ بذكاء استراتيجيٍّ ومهارة تكتيكيّة، وتمكّنَ من عزل النظام في الداخل والخارج؛ بفضل حسن توظيفه للانتخابات والبرلمان كواجهة نضاليّة، فاضطرّ النظامُ لحلّ البرلمانَ، وإعلان حالة الاستثناء، واغتيال الشهيد المهدي بن بركة بمساعدة المخابرات الصهيونيّة والأمريكيّة.

بعد عشر سنوات، كما أشرنا سابقًا، سيحوّل النظامُ الانتخاباتِ من آليّة ديمقراطيّة للصراع الطبَقي، وفرزِ القوى والبرامج التي تحظى بتأييد أغلبيّة الشعب، وضمان التداول السلّمي على السلطة - كما في الديمقراطيّات التمثيليّة العريقة - إلى آليّة للتحكّم في المشهد السياسي، وإعادةً هيكلته بما يخدم مصالحه، لهذا الغرض تكلّفت وزارة الداخليّة باستقطاب النخب الاقتصاديّة والإداريّة، وتأطيرها في أحزاب مختلفة الأسماء، ومجنّدة لخدمة المشروع نفسه؛ مشروع السلطة. في هذا السياق، سيتمّ احتواءُ مجموعات الشبيبة الإسلامية وتوحيدها تحت يافطة حزب إداريٍّ؛ هو الحركةُ الشعبيّةُ الدستوريّةُ الذي أصبح حزبَ العدالة والتنميّة في نهاية تسعينات القرن الماضي.

وظيفةُ هذا الحزب، كانت منذ البداية محدّدةً في مواجهة اليسار، وخاصّةً، داخلَ الجامعات، بدليل تورُّط بعض عناصره في اغتيال طالبين يساريّين وممارسة إرهاب أسود؛ باستعمال العنف ضدّ خصومهم على مرأى ومسمع قوّات الأمن في جامعات عدّة.

طبعًا... بعد أحداث 11 شتنبر 2001، ووقوع عمليّات إرهابيّة بالدار البيضاء سنة 2003، والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، ستعمّ الموجةُ الأصوليّةُ المغربَ أيضًا، وتتوسّعُ قاعدةُ العدالة والتنميّة بشكل غير مسبوق؛ فانقلب السحرُ على ساحرِ النظام، وخاصّةً، في سياق الربيع العربي والتوجيه الأمريكي - آنذاك - بالسماح لقوى الإسلام السياسي بالوصول للسلطة في بعض البلدان العربيّة، ومنها: المغرب. وتمكّن حزب العدالة والتنميّة بقيادة زعيمه الشعبويّ من عقد صفقة مع النظام؛ لتعطيل مطلب الملكيّة البرلمانيّة الذي رفعه حراك 20 فبراير، وسمح له باكتساح انتخابات 2012، ثم انتخابات 2015 و2016، ولولا نمطُ الاقتراع النسبي لحصل على الأغلبيّة المطلقة في البرلمان لولايتين متتابعتين.

الآن... تغيّرت المعطياتُ الدوليّةُ والإقليميّةُ بشكل جدري، وانتهت صلاحيةُ هذا الحزبِ في نظر مهندسي الخريطة السياسيّة، لذلك، أُنزلَ إلى أدنى مرتبة؛ إذ لولا اللوائحُ الجهويّةُ النسائيّةُ لحصل على أربعة مقاعدَ فقط، بعد أن كانت له 125 مقعدًا في مجلس النوّاب السابق.

بعد هذا العرض التوضيحي لخصوصيّة الانتخابات المغربيّة، لا بدّ من التأكيد على أهمّ الثوابت في تنظيمها؛ وهو أن تقدُّمَ أو تراجُعَ حصّة كلّ حزب مرتبطٌ بمدى اقترابه أو ابتعاده (موالاته أو معارضته) لاختيارات الدولة العميقة (المخزن)، هنا يبرز سؤالٌ مشروعٌ، وهو لماذا المشاركةُ في انتخابات متحكّم في نتائجها سلفًا بأكثرَ من 70٪ أو 80٪؟

الجوابُ بسيطٌ؛ لأنّها تشكّل أكبرَ فرصة متاحة كلَّ خمس سنوات لخوض توعيةً وتواصلٍ مباشرٍ ويوميٍّ مع الجماهير غير الخاضعة لأيّ تأطير سياسيٍّ أو نقابيٍّ أو جمعويّ، وتعميق الوعي الديمقراطي، والوجود بالمجالس المحليّة المنتخبة لفضح لوبيات الفساد، وتقديم خدمات للمواطنين والمواطنات متى كان ذلك ممكنًا، وتوسيع قواعد الأحزاب الديمقراطية وتجديدها في أفق تعديل ميزان القوى؛ لتحقيق تغيير ديمقراطيٍّ حقيقي. أمّا المقاطعةُ، فتزيدُ في تعميق اليأس والإحباط، وتوسيع ظاهرة العزوف بإبعاد الشباب المتعلم والمتعاطف مع قوى اليسار عن النضال السياسي، وترك الساحة الانتخابيّة فارغةً للأحزاب اليمينيّة؛ لتعيث فيها فسادًا■

العودة إلى الفهرس

التباساتُ تدمّور العلاقات المغربيّة الجزائريّة..
بين توظيفاتِ التاريخ وانكساراتِ الواقع

د. أسامة الزكاري– باحثٌ في قضايا تاريخ المغرب المعاصر والراهن/ المغرب

عادتْ عجلةُ العلاقات المغربيّة الجزائريّة إلى الدوران بشكل نكوصي، على إثر تداعيات القرار الجزائري الرسمي؛ بقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع المغرب، كردّ فعل على ما وصفته الحكومة الجزائريّة بتآمر الدولة المغربيّة – أو ما يسميه الإعلام الجزائري بالمخزن – على الجزائر وعلى مصالحها الاستراتيجيّة الكبرى. وإذا كان القرارُ الجزائري قد حمل الكثير من عناصر الانكسار بالنسبة لشعبي الدولتين، فإنّه – في المقابل – أعاد إلى الواجهة تمثلات أحقاد الماضي ومشاكله المزمنة، التي ترخي بظلالها على أسئلة الراهن. في السياق نفسه، اعتمد الطرفان على العودة لاستحضار محطات التاريخ المشترك، في سعي واضح نحو استغلال هذه المحطات لتبرير المواقف، وتأجيج الأحقاد، وتوجيه الرأي العام، وامتصاص الإخفاقات الداخليّة، ولعل في مضامين الندوة الصحفيّة التي عقدها وزيرُ الخارجيّة الجزائري، رمضان العمامرة؛ للإعلان عن قرار قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع المغرب، خيرَ دليل على خطورة انزلاقات توظيف «درس التاريخ» لتبرير القرارات والمواقف وردود الأفعال.

لقد خصّص الوزيرُ الجزائري مساحات واسعةً من ندوته الصحفيّة لتقديمِ أدلّة من التاريخ؛ وَفْقَ قراءة موجّهة، تستجيب لمطلب تكييفِ الأزمات الراهنة مع ما يقدمه هذا التاريخ من أدلّة، يمكن أن تشفع لأصحابها ولمستغلّيها في ممارسة كلّ أشكال التحريف والاستغلال الفاقع. وفي الضفّة الأخرى، لم تتأخّر مواقعُ التواصل الاجتماعيّ المغربيّة عن النهل منَ المَعين نفسه، حيث انبرى عديدٌ من الأصوات لإعادة تقليب صفحات التاريخ نفسه؛ من أجل الردّ على الأطروحات الجزائريّة وعلى حملات الإعلام الجزائري الموجّهة ضدّ المغرب، وسواءً تعلّق الأمرُ بالمجال الجزائري أم بالمجال المغربي؛ ظلّ السجالُ مكتنفًا بالكثير من عناصر الغلو والتحريف، خاصّةً، بعد أن دخل البلدان في حملة شعواءَ وعقيمة؛ لتبادل سيل الاتّهاماتِ الجاهزة حولَ الملفات الخلافيّة العالقة بينهما في شكل موجة دافقة من الاتّهامات المتبادلة، في سعيٍ متبادلٍ نحو شيطنة الآخر، هي اتّهاماتٌ دون حسيبٍ، ودون وازعٍ أخلاقيٍّ يراعي مصالحَ الشعبين وأفقهما الوحدوي، هي اتّهاماتٌ لقول أيّ شيءٍ ومن أجل كلّ شيء، ما دام المجال أضحى مُشرعًا أمام كلّ أشكال التدليس على التاريخ، والافتراء على رموزه واختلاق أساطيره.

وفي ذلك كلّه، ظلّ صوتُ المؤرّخ منزويًا بعيدًا عن غبار هذه المعارك الدونكيشوتيّة، سواءً بالمغرب أم بالجزائر. وتدريجيًّا، بدأت طبقاتُ هذا الغبار بالانقشاع، وبدأ صوتُ الحكمة بالصعود، وبدأت رصانةُ المؤرّخ تطفو بهدوء؛ لتعيدَ طرح الأسئلة الحقيقيّة والخافتة، بخصوص حقيقة ما جرى بين البلدين الجارين والشعبين الشقيقين.

في الحقيقة، لا يمكن الحديثُ عن مآزق التوتّر الحالي في العلاقات المغربيّة – الجزائريّة، إلا بالعودة قليلًا إلى الوراء؛ قصدَ استبطان الوقائع التاريخيّة المفسّرة لمآسي الراهن. سيكون من الواجب لفهم سياقات ترسخ فقدان الثقة والقطيعة الحالية؛ العودة لاستحضار العامل الخارجي ودوره في صنع هذا التأزيم. وأقصد في هذا المقام، الدورَ الخطيرَ الذي قام به الاستعمارُ الفرنسي بهذا الخصوص؛ إذ

إنّ هذا العامل شكّل عنصرًا رئيسًا أرخى بتأثيراته على مجمل مظاهر تطوّر علاقات المغرب بالجزائر خلال القرنين 19 و20. وللاستدلال على هذا المعطى، يمكن الارتكازُ إلى ما نعدّهُ أزماتٍ بنيويّةً صنعت حالة العداء المزمن بينَ البلدين الجارين. ودون الانزياح نحو تزكية مواقف هذا الطرف أو ذاك، يبدو من المفيد الاحتفاظ بالمسافة الضرورية تجاه حجج الطرفين، في مقابل فتح الباب أمام أسئلة التاريخ المغيّبة، التي تسهم في ردم الهوّة التي توزع مواقف الطرفين كخيار بديل عن نهج التجييش المهووس؛ بافتعالٍ الأزمات واستثمار الأخطاء، في السعي لامتصاص تناقضات الداخل.

– احتلالُ فرنسا للجزائر: في سنة ١٨٣٠،

قامت فرنسا باحتلال الجزائر التي كانت ولايةً عثمانيّة، في سياق موجة التنافس الإمبريالي التي اجتاحت أوروبا خلال القرن 19، تحت وقع تحوّلات عميقة في مسار تطوّر الرأسماليّة المسكونةً بهاجس نقل هيمنتها إلى عالم ما وراء البحار. وعلى الفور، أعلن السلطانُ المغربي، عبد الرحمن بن هشام، وقوفَ المغرب إلى جانب الجزائر؛ الأمر الذي وجد ترجمته في الاحتضان المغربي الرسمي والشعبي الواسع للمقاومة الجزائريّة، التي كان يقودها الأمير عبد القادر الجزائري. في هذا الإطار، وفّرت قبائل بني يزناسن بشرق المغرب، الملاذ الآمن لرجال المقاومة الذين استفادوا من الدعم المطلق للمغاربة؛ ما أقلق الحكومة الفرنسيّة التي قامت بإرسال وزير خارجيتها إلى العاصمة المغربيّة للقاء بالسلطان ومطالبته بإنهاء الدعم المغربي للمقاومة الجزائريّة، وأمام رفض السلطان المغربي الانصياع للضغوطات الفرنسيّة، تحرّكت القوّات العسكريّةُ الفرنسيّة واخترقت الحدود المغربيّة – الجزائريّة في زحفها نحو العاصمة المغربيّة. ونظرًا لاختلاف موازين القوى بين الطرفين؛ تلقّت القوّاتُ المغربيّةُ هزيمةً قاسيةً في معركة إيسلي سنة 1844م. ولم يقف الأمرُ عند هذا الحدّ، بل فرضت فرنسا على المغرب معاهدةً قاسية، عرفت باسم معاهدة للامغنية سنة 1845م؛ احتوت بنودًا قاسية، أبرزُها: إجبارُ المغاربة على إيقاف دعمهم للأمير عبد القادر الجزائري، ثم رسمِ الحدود بين المغرب والجزائر وَفق خطٍ يمتدّ من البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي، مع ترك أمر الحدود الواقعة جنوب هذه المنطقة عالقًا. لم يكن الأمرُ بريئًا، فقد تعمّدت فرنسا ترك هذه الحدود معلّقةً حتى تستغلّها في تغلغلها اللاحق؛ الأمرُ الذي تأكّد مع احتلال القوّات الفرنسيّة بقيادة كزافييه كوبولاني لإقليم شنقيط، أو موريتانيا الحاليّة، سنة 1901، ثمّ مجموعة من الواحات والمراكز الصحراويّة، مثل: كورارة وتيدكلت... لذلك، لا يمكن فهمُ الخلاف الحدودي الراهن بين المغرب والجزائر دون العودة لتشريح مضامين معاهدة للامغنية، بل لا يمكن فهمُ جوهر الصراع بين المغرب من جهة، والجزائر وجبهة البوليساريو من جهةً ثانية، دون العودة للتأمّل في خفايا معاهدة للامغنية.

وفي جميع الأحوال، اضطرّ المغاربةُ لإيقاف مساندتهم الماديّة للمقاومة الجزائريّة تحت التهديد العسكري الفرنسي المباشر؛ بمعاقبة المغرب باحتلال أراضيه. وللأسف، فالكثير من القراءات النزوعيّة الراهنة لهذه الواقعة، تسكت عن السياقات لتركّز على ما تصفه بـ»تخلي المغاربة عن مساندة المقاومة الجزائريّة»، الأمرُ الذي لا يستقيم باستحضار موازين القوى وانقلابها الشامل ضدّ الموقف المغربي، ولصالح قوّةِ القهر الاستعماري الفرنسي.

– قضيّة اختطاف الطائرة الجزائريّة:

سنةَ 1956، وفي خضم حرب التحرير الجزائريّة؛ تعرّضت الطائرةُ التي كانت تقل الزعماءَ الخمسة للثورة الجزائريّة: أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، والحسين أيت أحمد، ومحمد خيضر، ومصطفى الأشرف، للقرصنة وللاختطاف من الجوّ من طرف القوّات الفرنسيّة مباشرة بعد إقلاعها من المغرب في طريقها نحو تونس. وعلى الرغم من الموقف الواضح الذي عبّرت عنه القيادةُ الجزائريّة، وخاصةً، الحسين أيت أحمد، وأحمد بن بلة في مذكراتهما وفي حواراتهما الصحفيّة اللاحقة، من تبرئة المغرب والقيادة المغربيّة من هذه الجريمة؛ بحكم احتضان المغرب للثورة الجزائريّة، ودعمها بالمال والسلاح والتدريب والتأطير، فقد ظلّت قطاعاتٌ واسعةٌ من الإعلام الجزائري الرسمي تعدّ المغرب شريكًا في الجريمة، ومتورّطًا في الخيانة التي لا تسقط آثارها بالتقادم.

– مؤتمرُ طنجة لأحزاب المغرب العربي سنةَ ١٩٥٨، والخلاف الحدودي:

انعقد هذا المؤتمر مباشرةً عقب حصول دولتي المغرب وتونس على استقلالهما السياسي، وضمّ الأحزاب المغاربيّة الثلاثة الكبرى التي أطّرت الحركاتُ الوطنيّةُ التحرّريّة في الأقطار المغاربيّة الثلاثة؛ يتعلّق الأمرُ بكلٍ من: حزب الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائري، والحزب الدستوري التونسي. وعلى الرغم من إثارة جهاتٍ مغربيّة لقضيّة الحدود بين المغرب والجزائر، فقد ظلّ الموقفُ الثابت يتمثّل في دعم الحركات الوطنيّة في تونس والمغرب لنضال الثورة الجزائريّة التي كانت قد أطلقت أوّل رصاصة لها يوم فاتح نوفمبر سنة 1954. ومعلومٌ أنّ هذا الموقف كان ينسجم مع موقف الملك محمد الخامس، الذي ظلّ يرفض أيَّ تفاوض مع الفرنسيّين بشأن الحدود، بعد أنّ ظلّ يصرّ على أنّ هذا التفاوض لا يمكن أن يكون إلا

العودة إلى الفهرس

مع أصحاب الأرض الشرعيّين، أي الدولة الجزائريّة المستقلّة.

– استقرارُ قطاعات فاعلة من المعارضة المغربيّة بالجزائر: سنةَ 1959،

شهد حزبُ الاستقلال المغربي انشطارًا هائلًا مسّ بنيته التنظيميّة؛ ما أدّى إلى حدوث انشقاق ضخم انتهى بخروج التيّار اليساريّ، وإنشائه حزبًا معارضًا تحت اسم الاتّحاد الوطني للقوّات الشعبيّة، وهو الحزبُ الذي حمل مشروعَ استكمال معركة الاستقلال بالقضاء على كل «مخلّفات الاستعمار والإقطاعيّة» وإقامة الدولة البديلة التي تجسّد السيادة الحقيقيّة للبلاد. وداخل هذا الحزب، تبلور تيارٌ ثوريٌّ آمن بالكفاح المسلّح لتغيير نظام الحكم في المغرب. ومع تزايد شدّة الصّراع بين القصر وجناح «الاختيار الثوري»، اضطرّ الكثيرُ من قيادات التنظيم للجوء إلى الدولة الجزائريّة الحديثة العهد بالاستقلال. من بين الأسماء التي يمكن ذكرُها في هذا الإطار: محمد الفقيه البصري، ومولاي عبد السلام الجبلي، وسعيد أجار،... وكلّهم من العناصر القياديّة داخل حركة المقاومة الوطنيّة ضدّ الاستعمار، وداخل تيار «الاختيار الثوري». وبطبيعة الحال، فقد ظلّت السلطة بالمغرب تنظر بعين القلق تجاه هذا الوضع، وتزايدت مخاوفُها بخصوص التآمر ضدّ المغرب، وضدّ الملكيّة في المغرب، باستغلال الزخم الثوري العالمي الذي وفّرته حربُ الجزائر، وزكّته مساعي الرئيس المصري جمال عبد الناصر؛ للإطاحة بالأنظمة الملكيّة بالعالم العربي. ويؤكّد المغاربة أنّ التهديدَ كان جديًّا، والتآمر كان حقيقةً قائمة؛ الأمرُ الذي أكّدته الأحداثُ اللاحقة، وخاصةً، عندما تحرّك كوماندو مغربيٌّ مسلّحٌ يوم 3 مارس 1973؛ انطلاقًا من التراب الجزائري لتنفيذ عمليّة مسلّحة في عمق الأراضي المغربيّة في إطار الوقائع المعروفة بأحداث مولاي بوعزة سنة 1973.

– "حربُ الرمال":

اندلعت هذه الحربُ سنة 1963 بين البلدين الجارين، في وقت كانت فيه الجزائرُ قد خرجت للتوّ من حرب تحرير شاملة؛ لقيت تضامنًا واسعًا من لدن كلّ حركات التحرّر في العالم.

ويبدو أن تراكم المشاكل الحدوديّة، ورفض الجزائر فتح ملف أراضي الصحراء الشرقيّة المغربيّة التي كان الاستعمارُ الفرنسي قد اقتطعها من المغرب وألحقها إلى الجزائر؛ قد زادت في تأزيم الوضع. استندت الحكومةُ الجزائريّةُ في موقفها إلى المبدأ الذي رسّخته منظّمةُ الوحدة الإفريقيّة؛ القائم على أساس «عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار». وأمام تشبّث كلّ طرف بمواقفه، وأمام التموقعات الجيوستراتيجيّة التي حملتها الحربُ الباردةُ بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي؛ كان الاصطدامُ الذي تركَ جرحًا غائرًا قد أصبح من الصعب تجاوزُ مخلّفاتِه إلى يومنا هذا.

– قضيّةُ الصّحراء:

سنةَ 1975؛ قام المغرب بتنظيم «المسيرة الخضراء» التي أنهت الوجود الاستعماري الإسباني بمنطقة الساقية الحمراء. وسنةَ 1979؛ استرجع المغربُ منطقةَ وادي الذهب بعد انسحاب موريتانيا من هذه المنطقة. وإذا كان المغربُ قد عدّ الأمرَ استكمالًا لمسار تحرير أراضيه التي اغتصبها الإسباني، عند مطلع القرن الـ20، فإنّه سرعانَ ما تبلورت حركةٌ انفصاليّة، اختارت حمل السلاح سبيلًا لمواجهة المشروع المغربي فوق أرض الصحراء. وبغض النظر عن ملابسات ميلاد جبهة البوليساريو، وتحوّلها من حركة وطنيّة لمواجهة الاستعمار الإسباني في إطار الدولة المغربيّة الموحّدة، إلى حركة انفصاليّة حملت لواءَ مواجهة ما تصفه بـ «الاحتلال المغربي للصحراء الغربيّة»؛ فالمؤكّد أنّ القيادة الجزائريّة قد بادرت بالترحيب بهذا التوجّه؛ عبرَ احتضان الجبهة فوق أراضيها، ودعمها عسكريًّا وماديًّا وديبلوماسيًّا ولوجيستيكيًّا.

ظلّت المبرّراتُ الجزائريّةُ تقوم على أساس الوفاء لمبدأ الدولة الجزائريّة الراسخ؛ بدعم كلّ حركات التحرّر التي تناضل من أجل تقرير المصير، وظلّ المغربُ يعدّ الأمرَ تآمرًا على سيادته، وعلى وحدته الترابيّة. وبطبيعة الحال، فقد ظلّت لكلّ طرف حججُهُ ومبرّراتُهُ ووسائلُهُ في الدفاع عن شرعيّة مطالبه ومواقفه. ومع تعاقب السنوات، لم تعمل هذه الأزماتُ إلا على التضخّم بشكل مسترسل، وبدأت كرةُ الثلج تتدحرجُ متّخذةً طابعًا مأساويًّا؛ أفرز الكثير من الأزمات الآنيّة التي أخّرت قطار الوحدة المغاربيّة على الانطلاق.

لم يكن أحدٌ يتصوّر أن تصلَ الأمورُ إلى هذا الحدّ من التردي ومن التدهور، ولم يكن أحدٌ يعتقد أنّ الحملات الإعلاميّة المتبادلة ستشحذ كلّ الأسلحة للدفاع عن مواقف القيادات في البلدين.

لقد اختزل القرارُ الجزائري الأخيرُ بقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع المغرب معالمَ الخلاف التاريخي بين البلدين، أما المبررات الآنيّة التي قدّمها وزيرُ الخارجيّة الجزائري، مثل: دعم المغرب للحركة الانفصاليّة بمنطقة القبائل، وإضرام النار بهذه المنطقة، والتطبيع مع إسرائيل...؛ فلم تكن هي إلا مبررات لإعادة تعليب ثوابت عقيدة العداء المتبادل، التي ترسّخت عبرَ محطّاتها التاريخيّة المميّزة.

باختصار؛ فالأمرُ يرتبط بأزمات التاريخ التي صنعتها الجغرافيا، ووزّعتها المصالح. أمّا المبرّرات، فتظلّ مجرّد غبار ناجم عن ارتدادات «رجع الصدى» التي تردّدها المواقعُ المختلفة التي تتواجه فيها الأصواتُ المغربيّةُ والجزائريّة؛ إقليميًّا ودوليًّا■

عمالةُ القصر لآل صهيون علامةٌ مسجّلةٌ باسمه!

خليفه بن قاره– كاتبٌ إعلاميٌّ/ الجزائر

يُخطئ مَن يظنُّ أنّ ما ألحقه القصرُ الملكيُّ المغربيُّ من ضرر بالجزائر؛ هو نتيجةُ وقوفها إلى جانب الشعب الصحراوي منذ كان تحت الاحتلال الإسباني، ذلك أنّ المُطلعين على تاريخ هذا القصر، لم يتفاجؤوا باستقدام الصّهاينة إلى أرض الشعب المغربي وتهديد الجزائر بهم، وهو الذي يفاخر بأنّه صدر للكيان الصهيوني (الذي احتلّ أرضَ فلسطينَ وشرّد شعبَها) أكثرَ من مليون يهودي؛ عزز بهم ذلك الاحتلالُ البغيضُ وجودَهُ في أرض الآخرين.

إنّ قرار الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية – دون المساس بالعلاقات الشعبيّة، حتى وإنْ حاول المخزن مسّها بسوء؛ ليزرع الضغينة والحقد والبغضاء بين الشعبين الشقيقين – إنّما هو وضعُ حدٍّ لمظالمَ تاريخيّة، اقترفها هذا النظامُ ضدَّ الشعب الجزائري، كلما وجد في النظام السياسي الذي يحكم الجزائر ما لا يتماشى مع هواه الذي يتجاوز مصلحته الخاصّة، ليخدم المصالح الحيوية للاستعمار الغربي، وإنْ استطاع أن يُحقّق بعضَ النجاح في بعض الأوقات، فإنّه سرعان ما يكتشف المغاربةُ خيانةَ قصرهم، فيطردون شيطانه ويعودون إخوةً مع الجزائريين كما كانوا وسيظلون.

لمن لا يعرف تاريخَ القصرِ المغربي من الأجيال الجديدة؛ نُذكّره ببعض محطّات الغدر بالجزائر – كبلد مكافح عبر الحقَب، وكقطر من أقطارِ الوطنِ العربيِ الكبير، الذي وحّده الإسلام وجعله جسمًا واحدًا، إذا اشتكى منه عضوٌ، تداعى له سائرُ الجسد – وهي:

*حينما ابتلى الله الجزائريين بآفة الاحتلال الفرنسي الهمجي سنة 1830؛ لم يستسلم الشعبُ كما استسلمت «إيالته» أي النظام الذي كان يحكمه، بل ثار في كلّ جهة من جهات الجزائر الواسعة، إلى أن تَولّى قيادة ثورته الأمير عبد القادر، ابتداءً من عام 1832، وخاض به معاركَ ضاريةً كادت أن تُنهي ذلك الاحتلال، وتطرد آخر مَن بقيَ حيًّا إلى ما وراء البحر، ولما رأى ملكُ ذلك الزمن عبد الرحمن بن هشام، التفافَ القبائل حول مشروع الأمير التّحرّري، والمؤازرة غير المشروطة من الشعب المغربي له؛ أوجس خيفةً على حكمه؛ فانساق وراءَ التحالف مع عدوّه «الكافر» ضدّ الأمير «المجاهد»، فاشترط عليه ذلك الحليف الفرنسي، أن يقتل الأمير أو يأسره ليخلوَ له الجو، وزاد هو كيلَ بعيرٍ بأنْ منع معونات الشعب المغربي إلى جيش الأمير، وقال: أنا أولى بها منه، ما جعل المغاربةَ يثورون ويطلبون من الأمير مبايعته عليهم؛ فرفض واكتفى بمراسلة الأزهر الشريف، يشكو له فيها أفعالَ ملكٍ مسلم جارٍ، حتي وإن جاءت الفتوى مستنكرةً ما يقوم به ذلك الملك الضالّ، إلا أن وضع جيش الأمير ازداد صعوبةً على الأرض؛ فاختار الأمير أخفّ الأضرار حقنًا لدماء المسلمين وحفظًا لأرواحهم وأرزاقهم.

*ما إن بدأت المفاوضات بين ثوّار جبهة التحرير الوطني الجزائرية وجيشها وبين فرنسا، ولاحت في الأفق ملامح استرجاع الجزائريين لأرضهم ووطنهم، بعد التضحية بأكثرَ من مليون ونصف المليون من الشهداء، ولم يبقَ إلا تحديد آليات تسليم الإدارة لأصحاب الأرض، وضمان خروج آمن للقوّات الغازيّة الفرنسيّة؛ حتىً اتّصل الملك محمد الخامس بالجنرال شارل ديغول، وطلب منه اقتطاع أجزاء من الجزائر «المُستعمَرة» وإلحاقها بالمغرب، قبل التوقيع النهائي على أيِّ اتّفاقٍ بين فرنسا والثوّار الجزائريّين، وهو ما رفضه ديغول كما جاء في مُذكّراته، مع أن الجزائريين، وهم في أتون الحرب، خرجوا عام 1956 في مظاهرات كبرى؛ احتجاجًا على نفْي محمد الخامس ويطالبون بإرجاعه إلى عرشه.

العودة إلى الفهرس

* ما زال حبرُ الاتّفاق بين الجزائر ودولة الاحتلال لم يجفّ، ودموع الجزائريّين وجراحهم لم تندمل، حتى قام الأمير المغامر الحسن الثاني (الذي أصبح ملكًا في لحظة طيش وراثيّة) بغزو الجزائر عام 1963 فيما يُعرَف بحرب الرمال، في أكبر عمليّة دناءة يقوم بها جار شقيق، في محاولة يائسة منه، لتحقيق رغبة «الوالد» باحتلال أراضٍ جزائريّة؛ يدّعي أنّها أرض تاريخيّة ملكٌ للقصر، ولأنّ الجزائريّين كانت أيديهم ما زالت على زناد أسلحتهم؛ هبّوا جميعًا إلى مواجهته؛ متناسين ما بينهم من خلافات تركها فيهم الاحتلالُ قبل الترحيل؛ فلقّنوه درسًا لا أظنّ أنّه نسيه حتى رحل، ولأنّه خسر الحربَ وخسر معها سمعته؛ حاول استرداد بعض ما ضاع، إذ دعا إلى استضافة القمّة العربيّة في المغرب، التي سيُصبح منها رئيسًا للجنة القدس، أو تحرير القدس، أو تسليم القدس، في إطار المواجهة المفتوحة، بين المجموعة العربيّة، التي كانت كلها في جبهة القتال، من أجل استئصال الزرع الصهيوني، الذي زرعه الغربُ الاستعماري في قلب الأمّة، ولكنّه راح ينتقم من الجميع، حيث باع للموساد كلّ التسجيلات التي جرت في القمّة العربيّة عام 1965، التي حضرها وتحدّث فيها، الرؤساءُ والملوكُ العرب، ووزراءُ دفاعهم وقادةُ جيوشهم، ومسؤولو أجهزتهم الأمنيّة؛ ما كشف كلّ الخطط العسكريّة العربيّة، أمامَ قادة الكيان الصهيوني، وألحق الهزيمة بالجيوش العربيّة فيما يُعرَف بنكبة 1967.

* أدخل سَفَهُ السياسة الجزائريين في دوامة الجنون، الذي سرعان ما تحوّل إلى جنونٍ دموي، في ذلك الوقت استعار ملكُ القصر من أبي لهب مُهمّته وراح يؤجّج الحرب، ويُزوّد الخارجين عن الدولة بالمال والسلاح والإقامة الآمنة، وحينما امتدّ إليه لهبُ ما أوقده، من خلال تفجيرات مراكش عام 1994، سارع في خطوة مُتهوّرة إلى فرْض التأشيرة على الجزائريين؛ مُتّهمًا إياهم بتلك التفجيرات، لترد عليه الجزائرُ بخطوةٍ لم يحسب حسابها، وهي غلقُ الحدود تمامًا، التي كان الجزائريون – عبرَها – قد أعادوا الحياةَ إلى المناطق الغربيّة، من مملكة ملك «شعبي العزيز» لتعود بعدها إلى تصحّرها القديم؛ فأجدبت تلك المناطق، وجفّت فيها كلُّ منابع «الخضرة والوجه الحسن».

* ولما لم يجد القصرُ وحلفاؤه بعد التذلّل والتوسل للجزائر، ولم تشفع له وساطاتُ الأشقاء والأصدقاء، في فتح الحدود، بلا شروط كما يهوى؛ راح يستعمل الوسائل غيرَ المشروعة، وانساق وراء وهْم مقايضة أغراه بها دونالد ترامب (الرئيس التاجر)؛ المُخرَج من البيت الأبيض الأمريكي، بأن تعترف إدارته في آخر أيامها؛ بمغربيّة صحراء يقاتل أبناؤها من أجل استقلالهم، مقابلَ أن يُخرج القصر الملكي ما كان مخفيًا بينَه وبين الصهاينة إلى العلن، ويقيم علاقات دبلوماسيّة بينه وبين الكيان الصهيوني؛ ظنًا منه أن ذلك سيُرغم الجزائر على فتْح حدودها، التي سيهرب إليها المغاربة، من عوز يطاردهم، وشماتة الأشقاء التي تلاحقهم، وليندسّ بينهم عملاءُ الموساد، وكلّ مَن لا يريد خيرًا للجزائر وشعبها، ولأنّ المعتوهين يفعلون ما لا يحسبون له حسابًا؛ استضافوا وزيرَ خارجيّة الكيان الصهيوني، وتركوه أو همسوا له، ليهاجم الجزائر وهو على بُعد حجر منها؛ مُتّهما إياها بالتّهَم الجاهزة، لعلّ أقلّها السيرُ على خطى إيران.

القصرُ الملكي يدفعه صهاينتُهُ اليهودُ دفعًا، إلى ارتكاب مزيدٍ من الحماقات والأخطاء، ليس في حقّ الشعب الجزائري فقط، إنّما في حقّ الشعب المغربي أيضًا، وهما الشعبان اللذان وحّدتهما الجغرافيا والتاريخ، والدِّين واللغة، والألسن المحليّة المتنوّعة، وتحاول مصالحُ الآخرين الضيّقة، أن تُلحق بهما الأضرار، ولِمَ لا تكون المواجهةُ العسكريّة، هكذا ربّما هم يأملون. ولأنّ الجزائر من ثوابتها التي لن تُفرّط فيها؛ مناصرةُ كل قضايا التحرّر في العالم، وعلى رأسها القضيتان؛ الفلسطينيّةُ التي تناصرها «ظالمةً أو مظلومة». والصحراويّةُ التي تتحمّل تبعات نضالها وكفاح أبنائها، وهي تُعتبَرُ خطًّا أحمرَ في فهمها الرسمي والشعبي، وكلّ مَن يحاول تجاوزه أو يستعين بمن يحاول تخطّيه، فهو في مرمى نيرانها التي لا ترحم، واسألوا المقبور الذي لفظته الحياةُ وعافه الموتُ (شارون) عن بأس الجزائريين، الذين أبادوا كتيبته في الحرب العربيّة الصهيونيّة عام 1973، بأسلحة بسيطة وكادوا يأسرونه، لولا فرملةُ مَن ذهبوا لنصرتهم؛ فما بالُك وهم يحوزون على أفضل ما أنتجته تكنولوجيا السلاح، ويتحكّمون فيها باقتدارٍ كبير، وفوق ذلك يملكون إرادةً لم تنهزم ولن تنهزم، رغم كل الحواجز التي وُضعت على الطريق، منذ بدايةِ تسعيناتِ القرن الماضي■

العلاقاتُ الجزائريّة المغربيّة:
قراءةٌ في اللقاء الصحفي لوزير خارجيّة إسرائيل

الشريف الأدرم– كاتبٌ ومترجمٌ وأستاذٌ جامعي/ الجزائر

«ألكلّ شيءٍ خاتمة؟ نعم؛ خاصّةً في المسرح. نحن نتذكّر هذه الخاتمة دائمًا أكثرَ من تذكّرنا لتفاصيل الحكاية»

باتريس بافيس

ممّا لا شكّ فيه أنّ جميع المتابعين قد استوقفهم مشهدُ وزير خارجيّة إسرائيل وهو يصرّح غداةَ لقاءٍ صحفيٍّ مشترك مع وزير الخارجيّة المغربي بمدينة الدار البيضاء؛ وبصيغة الجمع تتشارك القلق من علاقات الجزائر بإيران، ويعقّب بالإشارة إلى مسعى الجزائر العدائي المتمثّل في اعتراضها على حصول إسرائيل على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي». وحتى لا يبدو هذا المشهدُ بمثابة خاتمة مفاجئة واعتباطيّة في حكاية الجزائر مع إسرائيل ومع المملكة المغربيّة البلد الشقيقّ والجار للجزائر، مثلمًا هو حال الخاتمة في مسرحيّات غير المعقول. وحتى لا يبدو الأمرُ كذلك؛ نعيد التذكير ببعض تفاصيل الحكاية التاريخيّة.

كانت الجزائرُ – كغيرها – من بلدان المغرب العربي منذ التاريخ القديم قبلةً للمهاجرين اليهودِ القادمين من المشرق العربي، وخاصّةً من فلسطين، ومن المناطق التي طاب مقامُ هؤلاء المهاجرين بها منطقةُ توات الجزائريّة، حتى أنّهم أطلقوا عليها تسميةَ «فلسطين التواتية» (نذير معروف 38 : 1980).

وإذا ما تجاوزنا فاصلَ ما يعرف بمحنة يهود توات مع الشيخ عبد الكريم المغيلي؛ فإنّ مقامَهم بالجزائر قد جعل منهم أصحابَ جاه وثروة إلى درجة التغوّل والكفر بالنعمة؛ فكان كبارُ تجّارهم في مقدّمة المتعاونين مع الفرنسيّين عند احتلالهم للجزائر. فتح ذلك شرخًا حقيقيًّا في علاقة اليهود بالجزائريّين استغلّته السلطاتُ الاستعماريّةُ الفرنسيّةُ بإصدارها في 24 أكتوبر 1870 أمريّةَ كريميو، التي تمنح حقّ المواطنة الفرنسيّة ليهود الجزائر. وهكذا انتقل يهودُ الجزائر دفعةً واحدةً إلى الفضاء المقابل؛ فضاءَ العدو.

إنّ هذا الفعل المدروس لم يكن حبًّا في اليهود، ولكنّه كان منعًا لأيّ نوعٍ من أنواع الوحدة بينهم وبين الأهاليّ الجزائريّين، وتكريسَ عامل الكراهيّة والعداوة بشكلٍ يبعد شرّهما معًا عن الفرنسيّين، ولعلّ الدعمَ غير المشروط الذي تلقته الحركةُ الصهيونيّةُ من فرنسا وبريطانيا وآخرين، لمسعى اختلاق وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين العربيّة؛ خيرُ دليلٍ على ذلك. وحتّت سرًّا وعلانيةً يهودَ الجزائر على الانخراط في هذا المسعى، وبالفعل، بادر من كان منهم تحت تأثير الحركة الصهيونيّة بالهجرة معكوسةً، وهكذا تحوّلت منطقةُ توات خاصّةً، والجزائرُ عامّةً مع الوقت في المخيّلة الجماعيّة لهؤلاءِ العائدين إلى فلسطين، إلى أن أصبح ما يسمّى في قاموس اليهود بـ»الجنّة المفقودة».

هذه بعضُ تفاصيل حكاية اليهود مع الجزَائر والجزائريّين، وهي على العموم تختلف عن تفاصيل حكاية المملكة المغربيّة معهم، فقد تميّزت الأخيرةُ بترك سلطان المغرب سنة 1844 الأمير عبد القادر وجيشه وحدهما في مواجهة القوّات الفرنسيّة؛ بعد أن كان قد عاهده على قتال الفرنسيّين المحتلّين للبلدين الشقيقين معًا، بل إنّ السلطان بدلًا من المحافظة على العهد أمضى معاهدةَ طنجة مع الفرنسيّين، التزم فيها بملاحقة الأمير والقبض عليه إذا ما وُجد على تراب المملكة.

إنّ من يتأمّل جيّدًا الحكايتين معًا يلاحظ أنّ القوّتين اللتين حرّكتا الصهاينة نحو السعي لإقامة وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين، هما – على وجه التحديد – الإمبرياليّتان؛ البريطانيّة والفرنسيّة. والأخيرةُ منهما هي التي أوعزت لسلطان المغرب خيانةَ المقاومين الجزائريّين وقائدهم الأمير عبد القادر، وإذا كانت الدولتان الفاعلتان في الحكايتين مختلفتين، فإنّ موضوعهما يكاد يكون واحدًا؛ وهو التمكينُ لاستعمار كلٍّ من: فلسطين، والجزائر. وقد أدرك الجزائريّون ذلك، فجمعوا بين التصدّي لمشروع إقامة وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين، والاستمرار في مقاومةِ الاحتلال الفرنسي لبلدهم الجزائر؛ بكلّ ما يملكون من قوّة وبأس. وكان الرسّامُ الصحفيُّ عمر راسم (1884– 1959) في طليعة النضال ضدّ السياسة الصهيونيّة في فلسطين وحلفائها؛ البريطانيّين والفرنسيّين منهم، وشلّة الخانعين والتابعين للقوى الاستعماريّة من العرب والمسلمين.

ويحفل سجلُ النخبة الجزائريّة – ممثّلةً في عمر راسم – بالكثير من المواقف التي أرّقت – في حينها – الإمبرياليتين؛ البريطانيّة والفرنسيّة، كما أرّقت الحركةَ الصهيونيّةَ وتؤرّق – اليوم – دولة إسرائيل؛ خاصّةً وهي ترى حركةَ المقاطعة العربيّة والعالميّة للبضائع الإسرائيليّة تستجيب بعد نحو 112 سنة إلى دعواه المتمثّلة في

العودة إلى الفهرس

«مقاطعة التعامل مع اليهود، خصوصًا في البيع والشراء؛ لأنّ عمر اليهود في قبضة التجارة» (عمر راسم :1909).

نتيجةَ هذا النشاط المعادي للاستعمار والصهيونيّة؛ يوضعُ عمر راسم في قائمة العناصر التي ينبغي تحييدها، توجّه السلطات الفرنسيّةُ لراسم تهمةَ التخابر والتعامل مع العدو، بناءً على ضبطِ مصالح البريد الإنجليزي بمصر رسالةً قادمةً من الجزائر؛ يحثّ صاحبُها فيها على الوحدة العربيّة الإسلاميّة، ويدعو إلى عدم التعاون مع العدو. قورن خطّ الرسالة بخط راسم، ولثبوت تشابه الخطين – حسب زعم الخبرة – صدر حكم بالأشغال الشاقّة عليه في 13 أوت 1915 ثمّ حكم آخر بالمؤبّد في 06 نوفمبر في السنة نفسها، ولم يطلق سراحه إلا سنة 1921 بعد ثبوت براءته.

وما يمكن استنتاجُه مما ذكرناه – حتى الآن – هو أنّ حكاية المصلح الاجتماعي والسياسي المعادي للاستعمار والصهيونيّة؛ الصحفي والفنان التشكيلي عمر راسم تتقاطع مع حكاية الجزائر والعرب، وهاتان الحكايتان تتّحدان في تركيبة سرديّة موضوعُها مقاومة الاستعمار؛ وهي تركيبةٌ سرديّةٌ تعارض السرديّة الإمبرياليّة بتعدّد قواها العميلة من إنجليز وفرنسيين وصهاينة وعملاء محليين؛ سواءً أكانوا أفرادًا أو طبقات أو دولًا على امتداد مشرق الوطن العربي ومغربه.

لن نتوسّع في سرد تفاصيل الحكاية التاريخيّة الجزائريّة المغربيّة، فهي تحتوي على جزئيات تولّد وجعًا مأساويًّا يميّز المأساة بمفهومها الأرسطي الناجمة عن عمل صديق أو من يفترض أن يكون بالبداهة فيً صفّك من إخوة وآباء وأجداد وغيرهم، من ذوي القربى، ولا أريد أنّ أزيد عن الصورة التي رسمها كاتب ياسين في مسرحيتيه التراجيديتين –الجثة المطوّقة– و–الأجداد يزدادون ضراوة– لغدر سلطان المغرب بالأمير عبد القادر، وغدر سلفه الملك نهاية الخمسينات من القرن الماضي بالأحرار الخمسة الذين اختطفت قوّات الجو الفرنسيّة الطائرة المغربيّة التي كانت تقلّهم إلى القاهرة. فالأفضل للمغرب العربي ولشعوبه؛ وخاصةً الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري، أن نذكّر بالنضال والكفاح السياسي المشترك لعمالنا في المهجر، الذين أنشأوا حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926. وتأكيدًا على وحدة كفاح شعوب المغرب الغربي؛ اختار زيغود يوسف مهندس هجمات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني أن تكون بمثابة – تضامن فعّال وبالدم مع الشعب المغربي في ذكرى نُفي محمد الخامس– (علي كافي84 : 1999).

وينبغي للوعي بالمصير المشترك أن يكون هو السائدُ لدى الحكومتين ولدى الشعبين المغربي والجزائري، ولا يعقل أن يكون اختلافُ النظامين عائقًا أمام الوحدة، فالصينُ – مثلا – دولةٌ بنظامين. ولا يجوز القفز على حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير؛ بدعوى أن منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب جزءًا لا يتجزّأ من أراضي المملكة المغربيّة. كذلك كانت المملكة المغربيّة ترى بعض مناطق ولايتي بشار وتيندوف التي لم تكافح من أجل افتكاكها من الاستعمار الفرنسي؛ جزءًا من أراضيها وفضّلت أن تستردّهما بالقوّة العسكريّة من الجزائر محرّرتها من السيطرة الفرنسيّة، مثل: باقي مناطقها الأخرى. إنّ الأخلاق والسياسة والشرعيّة الدوليّة لا تعطي أيًّا كان الحقَّ في استرجاع أرض من الشعب الذي حرّرها، كما لا يجُوز لأية دولة أن تستعمر شعبًا بعد انسحاب القوّةً التي احتلّت أرضه؛ بدعوى أن الأراضي التي كانت تحتلها القوّة المنسحبة هي أراضٍ سابقةٌ لها، وفي كلمة، لا يجوز مصادرةُ حقّ شعبٍ مُستعمَرٍ في تقرير مصيره بنفسه.

من حقّ المملكة المغربيّة أن تستميت في مطالبتها بأراضي الصحراء الغربيّة، فقد سبق لها أن طمعت في أراضٍ جزائريّة ثمّ طمعت في أراضٍ موريتانيّة، ولمّ تجد من الدولتين غيرَ الرفض السّاطع، وها هي تكرّر الأطماعَ نفسها مع جبهة البوليزاريو؛ الممثّل الوحيد المعترف به دوليًّا لشعب الساقية الحمراء ووادي الذهب.

يبدو أنّ الفكرَ الاستراتيجي الأمريكي الفرنسي الصهيوني، ومن يواليهم في منطقتنا العربيّة؛ قد اهتدوا إلى طريقة يدخلون فيها الجزائرَ ومنطقة المغربَ العربي إلى بيت الطاعة الأميركي الفرنسي الصهيوني، فأشاروا على المغرب تمكين الدولة المارقة إسرائيل من موطئ قدم حقيقيٍّ في المغرب مقابلَ اعترافٍ أمريكيٍّ – فايسبوكي– بتبعيّة الصّحراء للمغرب. ما لا يعرفه المغربُ أنّ إسرائيل تعرف الجزائريين حقّ المعرفة، ويعرف الجزائريّون اليهودَ الصهاينة؛ خاصّةً البريطانيّين والفرنسيّين منهم، إنّهم يعرفون أنّ البريطانيين والفرنسيين والصهاينة مجتمعين؛ كانوا يراقبون الأمير عبد القادر في منفاه، ويراقبون عمر راسم في الجزائر وفي رحلته إلى المشرق، ويراقبون المناضل الشيوعي الجزائري محمود الأطرش في المشرق العربي، ثم في الجزائر منذ عام – . ومن جهتهم اطلع قادة ثورة التحرير قبل الثورة على أدبيّات الحركة الصهيونيّة التي اكتشفها العربي بن مهيدي صدفةً سنة 1943–1944 في مخزن تاجر التمور دافيد تويتو، الذي كان يشتغل عنده، وهذا الاطلاع هو الذي عمّق لديه إحساسه بـ: –جرحه الفلسطيني– – على حد تعبير رفيق كفاحه الهاشمي طرودي (الهاشمي طرودي30: 1991).

لقد خبرت فرنسا وإسرائيل بعض ضربات محمد بوديا – القائد العسكري بالولاية السابعة، كما كانت تسمى فرنسا أثناء ثورة التحرير الجزائريّة، والمناضل بعد ذلك في صفوف الثورة الفلسطينيّة – الذي اغتالته الذراعُ الإجراميّةُ للكيان الصهيوني الموساد في السبعينات بالعاصمة الفرنسيّة باريس، والمحمّدون اليوم كثيرون والحمد لله.

إن ما يحزّ في النفس حقًا هو نَكْءُ الجرح المفتوح منذ 1844 مجدّدًا، فهذا موجعٌ جدًّا، ويؤذي. ومع ذلك، فإنّنا لا نثمّن إلغاء عقد نقل الغاز عبر الأنبوب المار بالمملكة المغربيّة، ولا نعتقد أنّ مناضلي حزب نجم شمال إفريقيا أو القائد الحكيم زيغود يوسف يرضون بذلك. إنّ المملكة المغربيّة جزءٌ أصيلٌ من المغرب العربي الكبير، وإسبانيا هي جزءٌ من أوروبا التي استعمرت بلداننا واحدًا فواحدًا، ولا زالت تحتلّ من مغربنا – مع الأسف – مدينتي مليلة وسبتة. ولا نحبّذ – أيضًا – اللجوءَ إلى قطع العلاقات بسبب «الماك» أو غير ذلك، وإذا كانت الماك هي السببُ الحقيقي لقطع العلاقات الجزائريّة المغربيّة، فلماذا لا نقطع علاقاتنا بفرنسا؛ عدونا التاريخي التي تستضيف قادة «الماك».

يدرك الشعبُ الجزائريُّ أنّ عواملَ توتير العلاقات الجزائريّة كثيرةٌ ومتداخلة، ويفهم جيّدًا أنّ مخرج المشهد المسرحي ليوم 12 أوت الأخير هو فرنسا، ومن ورائها أميركا والغرب عامة، والمتأمركون العرب، وهذا الإدراكُ هو حصنُهُ الحصينُ في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل■

الأزمةُ الليبيّةُ والحاجةُ إلى يقظةٍ وطنيّةٍ
للعمل من أجل المصالحة والوحدة

د. يوسف محمد الصواني– أستاذُ السياسةِ والعلاقاتِ الدوليّة، جامعة طرابلس/ ليبيا

رغمَ الآمالِ التي ولدتها النسخةُ الليبيّةُ من الربيع العربيّ، في أنّ هذا البلدَ القليلَ السكّان الغني بالموارد سينتقل بكل سلاسة ويسر نحو واحة الديمقراطيّة الموعودة، فقد انتقلت البلادُ فعليًّا من الاستقرار والوحدة، في الخضوع لسلطة مركزيّة واحدة إلى عدم الاستقرار والانقسام وحلقات متتاليّة من الحرب الأهليّة والانقسام، وعدمِ الثقة بين الأطراف يؤجّجها التدخّل الأجنبي المتصاعد، رغم وجود وقف إطلاق نارٍ هش، وتنصيبِ حكومةِ وحدةٍ وطنيّةٍ نتيجة لحواراتٍ رعتها الأممُ المتحدة.

من المؤكّد أنّ ما جرى في 2011، مترافقًا بالدعم الخارجي، وتواصل تأثيراته السلبيّة؛ أحدث انقسامًا واستقطابًا مجتمعيًّا؛ خاصّةً عندما يتّصل الأمرُ بتلك الشرائح الكبيرة من المجتمع، التي تمّ استبعادُها في فترة ما بعد عام 2011، بذريعةِ مزاعمَ أنّها مواليّةٌ للنظام السابق، وهو ما استعمل مبرّرًا لما جرى ارتكابُهُ من فظائعَ بحقّها تحتَ شعار 17 فبراير؛ خصمًا من رصيد الوطنِ والهُويّة والوحدة الوطنيّة، إضافةً إلى الخسارة الاقتصاديّة، نتيجةَ الهدر والفساد غيرِ المسبوق في إدارة الموارد الوطنيّة. هكذا، فإنّ نظرةً سريعةً تكشف لنا أنّ ليبيا تعاني اليوم العديدَ من الأزمات المتّصلة، وتواجه تحدّياتٍ كبيرة، ضمنَ ركودٍ اقتصاديٍّ وصعوباتٍ ماليّةٍ بالغة، كما يتّضح من النقص في إمدادات الطاقة والوقود والسيولة النقديّة، وقد تفاقمت هذه المشاكلُ بسبب الانتشار الكبير لجائحة كورونا بين السكان، في حين يعجز القطاعُ الصحيُّ عن المواجهة.

مع ذلك، ولأجلّ الحقيقة، فإنّ كلَّ مكوّنات هذه الصورة القاتمة لا يمكن عزوها فقط لتداعيات الانتفاضة ضدّ نظام القذافي، والتدخّل العسكريّ الأجنبي فقط، ولكن أيضًا بحقيقة أن بُنى الدولة وهياكلها التي استخدمها القذافي في الممارسات الاستبداديّة والقمعيّة، كانت جزءًا أساسيًّا من الصراع. كما لا ينبغي أن نتجاهلَ أن حكومة الوحدة الوطنيّة منذ وجودها في ربيع العام الجاري؛ عملت على حلحلة الكثير من المشاكل بشكل أنعشَ الأوضاعَ إيجابيًّا، لذلك، لا يمكنُ فهمُ ما يجري في هذا البد المكلوم، ما لم يتمَّ إدراكُ الدور والأثر الذي يؤدّيه تفاعلُ مجموعةٍ مركّبةٍ من العوامل. فبقدر ما كانَ الوضعُ الفوضويُّ الذي ساد منذ الانتفاضة نتيجةً مباشرة لها وارتداداتها، فهو أيضًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالماضي القريب الذي يتضمّن إرث نظام القذافي؛ المتمثّل في انتهاكات حقوق الإنسان عبرَ أربعة عقود، علاوةً على الانتهاكات والفظائع التي جرى ارتكابُها منذ الانتفاضة، وهذا يعني أنّ البلادَ بحاجةٍ للتعامل مع هذا الإرث وما تلاه من ممارسات، ومواجهتها لتجنّب الانحدار أكثرَ نحو المزيد من الفوضى والصراع الذي يتأجّج، نتيجةَ الاختراق المتواصل للحدود وانتشار الأسلحة، وحرص قوى الإسلام السياسي على تصدّر المشهد والاستحواذ على مؤسّسات الدولة واستبعاد الآخرين، بحججٍ متنوّعة، وهو ما ولّد ردةَ فعلٍ من قُوًى أخرى مدنيّةٍ وعسكريّة؛ فصارت البلادُ رهينةَ

العودة إلى الفهرس

صراع على السلطة تحت مظلّة الحلفاء من العالم الخارجي.

حواراتٌ ومحادثاتٌ ومؤتمراتٌ واتفاقيّات دوليّة.. لكن لا حلَّ في الأفق

سعت الأممُ المتّحدةُ وعددٌ من الدول والمنظّمات للتوصّل إلى حلٍّ للأزمة، من خلال عقد الحوارات بين أطراف الصراع الليبي، كما عقدت مؤتمرات قمّة واجتماعات رفيعة المستوى، إضافةً إلى مفاوضاتٍ ومؤتمرات متعدّدة الأطراف. تنقّل الممثّلون الليبيون بين طرابلس وتونس والرباط والجزائر والقاهرة ودبي وجنيف وروما وفاليتا وداكار وموسكو وبروكسل وأديس أبابا وباريس ومسقط وبرلين، وعدد آخرَ من العواصم والمدن في دول متعدّدة، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية؛ انخرط الفاعلون الليبيّون في حوارات ومحادثات للتفاوض على تسوية سياسيّة للأزمة، وفي بعض الأحيانُ للتوصّلِ إلى وقف لإطلاق النار أو هدنة، لكن ذلك لم يُلحق تغييرًا ذا بالٍ على الوضع، فعلى الرغم من بعض النتائج تستمرّ الأزمةُ بلا هوادة، ولا تلوح في الأفق تسويةٌ نهائيّةٌ شاملةٌ مستدامة. ورغم النجاح النسبي الذي حقّقه ملتقى الحوار السياسي الليبي – برعاية الأمم المتحدة – في إيجاد سلطة مؤقّتة جديدة مكوّنة من مجلس رئاسيٍّ ثلاثّيّ العضويّة، وحكومةٍ مؤقّتة للوحدة الوطنيّة؛ باشرت عملها بعد أنْ أعطاها البرلمانُ الثقة واعترف بها الفاعلون سلطةً وحدة، فإنّ أخطرَ التحدّيات لم تلقَ حتى الآن معالجةً مناسبة.

قامت حكومةُ الوحدة الوطنيّة، والمجلسُ الرئاسيُّ ببعض الخطوات على مستوى المصالحة الوطنيّة، لكن تلك الخطواتُ لم تتجاوز الشكليّاتُ وتبقى محدودةَ الأثر، ويبرز الوضعُ الصعبُ في أن الحكومةَ لم تتمكّن بعدُ من بسط نفوذها على كامل التراب الليبي، الذي تقع مناطقُ منه تحت سيطرة قوّات أجنبيّة ومرتزقة، كما فشل المجلسُ الرئاسيُّ في القيام بدوره المحدّد في خارطة الطريق، كقائدٍ أعلى لكلّ القوى المسلّحة، في حين تستمرّ الميليشياتُ في الهيمنة على الغرب الليبي، ويخضعُ شرقُ البلاد وجنوبُها لسيطرة قوّاتِ ما يعرف «بالجيش الوطني الليبي». الذي يقوده الجنرالُ خليفةُ حفتر الذي عيّنه البرلمانُ قائدًا عامًّا.

هل الانتخاباتُ هي الحلّ؟

رغم ما يتمّ تداولُهُ هذه الأيام عن الانتخابات المأمولة في ديسمبر القادم، وأن ما يعرقلها هو عدم وجود قاعدة دستوريّة أو تشريع أو قانون انتخابي؛ فإنّ جوهرَ العوائق سياسيٌّ بالدرجة الأولى، ويرتبطُ بالصراع الدائر بمشاركة خارجيّة منذ 2011، وأنّ ما قام به المجتمعُ الدوليّ عمومًا وهيئةُ الأمم المتّحدة خصوصًا؛ لم ينجح سوى في تجنّب معالجة العقدة الحقيقيّة للصراع مع إصرار غريب، لا يمكن سوى التشكيك في النّيّات التي تقف وراءه، على حصر المسألة في إبرام الصفقات ولكن، بإجراءات بائسة لتقاسم السلطة بشكل يديم الصراعَ والهدر للموارد الماديَّة والمعنويّة؛ خصمًا من أرصدة كيان الدولة والمجتمع الليبي معًا. ما تكشف عنه التحرّكاتُ والتصريحاتُ والقراراتُ التي صدرت عن رئاسة البرلمان ورئاسة المجلس الأعلى للدولة أن الانتخابات المؤمّلَ عقدُها؛ وَفقًا لخارطة الطريق في ديسمبر المقبل، ليست سوى هدف بعيد المنال، وهو ما يهدّد بالعودةً إلى مربع الانقسام والصراع. كل ذلك يؤكّد في الواقع فشلَ المقاربة التي تتبنّاها الأممُ المتّحدة للأزمة الليبيّة، وما تنتجه من حلول لم تتجاوز عمليّات مشبوهة لتقاسم السلطة تظلّ غيرَ مقبولة من قطاعات وفاعلين مختلفين في أنحاءٍ متعدّدةٍ من البلاد.

مؤتمرُ سلامٍ ومصالحةٍ وطنيّةٍ شاملة

إنّ جوهرَ الفشل يعود في الواقع إلى هذا التوجّه السياسي، كما يعود إلى الإصرار على إجراء انتخابات، في ظلّ غياب أيّ اتفاق على القيم والمبادئ الأساسيّة بين الليبيين بمختلف توجّهاتهم؛ لم تؤدِ الانتخاباتُ التي جرت في ليبيا لانتخاب البرلمان أو هيئة صياغة مُسَوَّدَة الدستور، سوى إلى المزيد من الانقسام والصراع والتدخّل الخارجي، كما أدّت عمليّة صياغة الدستور في ظلّ الصراع إلى المزيد من التناقضات والصراعات، وبدل أن يقود مشروعُ الدستور لحلّ الأزمة، كما تقتضي مقاربةُ الأمم المتحدة، أصبحت المُسَوَّدَةُ التي أصدرها عددٌ كبيرٌ من أعضاء الهيئة في يوليو2017، هي ذاتُها مادّةٌ للصراع والانقسام.

النتيجةُ الظاهرةُ والملموسةُ هي أنّ مقاربةَ الأمم المتّحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك مؤتمرُ برلين؛ لم تنتج ما يحقّق إجماعًا أو توافقًا لليبيين؛ يحوّل بين استمرار الأزمة، ويمنع العودة لمربع الصراع، هكذا أصبحت ترتيباتُ تقاسم السلطة مدخلًا لمزيدٍ من الصراع، وهدرَ الموارد والفساد، بل صارت اليوم مهدِدًا للوحدة الوطنيّة والسيادة وسلامة الكيان وحرمة الحدود. ولعلّ التجربةَ الليبيّةَ تضيفُ تأكيدًا جديدًا على فشل مقاربات حلّ الصراع التي تنتهجها الأممُ المتّحدة؛ لتؤكدَ ما يقرّره الكثيرون من دارسي الصراعات وبناء الدولة؛ أنّ الانتخابات وكتابةَ الدستور في ظروف مشابهة لما تمرّ به ليبيا، ليست سوى عاملًا لاستدامة الصراع.

إنّ تجربةَ عقد من الزمن كفيلةٌ بأن تثبت أن ترتيبات تقاسم السلطة، وما يسمى بديمقراطيّة التوافق والإصرار عليها؛ لن تؤدّي إلا إلى المزيد من الصراع واستمرار الأزمة، وتهديد كل ما يربط الليبيين ويجمعهم، وتجد فيه القوى الخارجيّة دولًا أو فاعلين ما دون مستوى الدولة؛ مجالًا خصبًا لتحقيق مستهدفاتها. فالدرسُ الواضحُ المستفادُ هو ضرورةُ الانطلاق من مسار المصالحة الوطنيّة الشاملة، والاتّفاق على القيم والمبادئ التي تحكم الدولة الجديدة، دون أي إقصاء أو استبعاد مهما كانت مبرّراته؛ إذًا تمّ القيامُ بذلك يمكن لليبيا أن تقدّم نموذجًا ناجحًا للربيع العربي تسندها عوامل التجانس والوحدة والموارد الوفيرة لتحقيق النمو والديمقراطيّة. إنّ أولى اشتراطات ذلك هو أن تعمل السلطاتُ المؤقّتةُ وتتكاتف النخبُ الوطنيّةُ لتجاوز المقاربات التقسيميّة، لوقف هدر كلّ الموارد الوطنيّة الماديّة والمعنويّة، وأن تخلق الفرصةَ السياسيّة التي يمكن كسبُها فيما لو كرّس الجهد للقيام بعمل وطنيٍّ داخليٍّ في مقدمته المصالحةُ الوطنيّةُ الشاملةُ والاتّفاقُ على المبادئ الأساسيّة للدستور الدائم؛ تمهيدًا لعقدٍ اجتماعيٍّ جديد■

لماذا تهتزُّ دولةٌ بسبب نفق؟

أكرم عطا الله – كاتب صحفي فلسطيني/ بريطانيا

ستظلُّ معجزةُ الأسرى الستّة الذين تمكّنوا من حفر نفقٍ في سجن جلبوع والخروج منه ماثلةً في الرواية الفلسطينيّة، كواحدة من أبرز الأحداث التي قدّمت نموذجًا لقدرة الإرادة على الانتصار على كل اختراعات التكنولوجيا وكل القوّة الأمنيّة، وستظل شاهدًا على إصابة الجيش الإسرائيلي برصاصة في خاصرته، التي ستبقى ندبةً لن تزول سريعًا حين وضعت إسرائيل كل إمكاناتها لمراقبتهم وحشرهم في زنزانةٍ صغيرةٍ؛ تمكنوا من معانقة الحريّة رغمًا عنها، ولو حتى مدّة وجيزة.

هذا الحدث سيطر على إسرائيل منذ لحظة وقوعه ولم ينته الجدال الصاخب هناك حتى بعد أن تمكّن جيشها من إعادة اعتقالهم، فقد حدث اختراقٌ لأهمّ منظومة ضخّت عليها قدرًا هائلًا من الموازنات ليس هذا فحسب، بل في أكثر الأماكن رقابةً، ولم يتعلّق الأمرُ فقط برئيسة مصلحة السجون، ولكن بالمخابرات والاستخبارات.

ولأنّ إسرائيل ولأسبوعين تركت كلّ شيءٍ ولم يكن على جدول أعمالها سوى ملاحقة ستة تمكّنوا من إحراجها، بل أبعد من ذلك عندما تصاب دولةٌ بهستيريا هروب ستة أسرى بدءًا من رئيسها ووزرائها مرورًا بكلّ قادة الدولة وقادة أجهزتها، لا بدّ من البحث عن تفسيرٍ وسط حالة الصراع الدامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فقد مثّلت العمليّةُ هاجسًا لدولةٍ اعترف أحدُ أكثر رؤساء وزرائها تطرّفًا في السابق، وهو بنيامين نتنياهو، أنّها لا يمكن أن تعيش على السيف وحده، ولأنّ إسرائيل تعيش وتعتاش على السيف والأمن، فإنّ ذلك لا يشكّل ضمانةً لأمنها ولوجودها؛ لأنّ للسيف حدودًا، والأهم، لأنّ من يواجه هذا السيف لديه قدرٌ من الذكاء والتحرّي وفائض الدم والإرادة، وتلك أزمةُ الدولة التي لا تثق بنفسها رغمَ ما تملكه من قدراتٍ هائلةٍ اهتزت مرّةً واحدة.

كتب ذات مرّةٍ الصديقُ الكاتبُ أنطوان شلحت عن العقل اليهودي الخائف مُسلسلًا أحداثَ التاريخ، مازجًا بين الأسطورة والواقع؛ وهو العقل الذي تمكّن من تحويل كلّ يهود الدولة إلى مخبرين للأمن في هاجسٍ مستمرٍّ حدّ العنصريّة التي تجاوزت الفهمَ النازي؛ إذ قالت أجهزةُ الأمن في سقطةٍ لها إنّ مكالمةً جاءت من أحد اليهود يقول فيها إنّه «رأى عربيًّا في الشارع» هذا العربيُّ هو نفسُهُ الأسيرُ ولكن أيّ قدرٍ من السلوك الذي يحمل يهوديًّا إلى إبلاغ الشرطة بأنّه رأى عربيًّا، هذا طبعًا قبل أن تعرف الشرطةُ أن هناك أسرى خرجوا من السجن، ولكن الخبر يحمل في مضمونه أن المواطن الإسرائيلي المشحون والمسكون بالخوف، ولأنّ الدول هي مجموعُ العقل الجمعي لأفراده؛ فقد مثّلت تلك المكالمةُ والإعلانُ عنها شكلَ الثقافة في تلك الدولة، وتلك بحاجةٍ إلى علماء نفس السياسة أو علم نفسٍ الشعوب وهو ما حاول المؤرخون والمثقّفون الإجابة عليه، وهم يحاولون فهم سيكولوجيّة دولةٍ تجلس فوق مفاعل نووي وتهتز لحدثٍ كهذا ذلك يعني أن هناك ما يحتاج لقراءةٍ أبعد.

تمكّنت إسرائيل من إعادة اعتقال الأسرى، ولكن التحقيقات بدأت لديها كيف حدث هذا الخرق ومن المسؤول؟ وفي سلوكها ما يشي بما هو أكبرُ من الاعتقال، بل استمرار السيطرة على شعبٍ بأكمله وتصنيف درجات اعتقاله، فهي تسيطر وتتحكّم أو بمعنى أخر؛ تعتقل كلّ الفلسطينيّين، ولكن على درجاتٍ سواءً في السجون، وهي الدرجة الأولى أو بقطاع غزة الذي تحاصره وتحوّله بسكانه إلى سجنٍ وسجناء، أو الضفّة الغربيّة التي تحوّلها إلى معازل تأسر شعبًا بأكمله.

أحيانا – وكما كان يكتب الأستاذ محمد

العودة إلى الفهرس

حسنين هيكل – يكون ثمنُ السلاح الذي يتجاوز حدوده فادحًا؛ فالسلاحُ دومًا في خدمة السياسة وفي إسرائيل لم يعد هناك سياسةٌ بعد سيطرة الأيديولوجيا وقواها على الحكم في إسرائيل، منذ مطلع القرن أصبح السلاح وحده والأمن وحده يسيران وتعمّقت المسألةُ أكثرَ من صراع السياسة في السنوات الأخيرة، وتكرار الانتخابات وغياب البعد السياسي وهو ما يؤكّده نفتالي بينيت أن لا حديث سياسي مع الفلسطينيين ولا دولة فلسطينيّة ستنشأ.

إذن، فاعتقال الفلسطينيين والسيطرة عليهم هو الحلُّ الوحيدُ والقائمُ في إسرائيل، وهو ما يغني استمرار وتعمّق الاشتباك والصراع من مسافة أقربَ لنقطة الصفر؛ بمعنى: أنّ إسرائيل وجيشَها ينتشرون أكثر بين الفلسطينيين ويجعلون من الفصل (وهو المنقذ الوحيد لها) أمرًا مستحيلًا وهو ما دفع صحفيٌّ، مثل: جدعون ليفي ليكتب في صحيفة هارتس «أن بينيت يندفع بلطف وتصميم نحو الدولة الواحدة مع ملايين الرعايا الفلسطينيين، ولكن بينيت لا ينشئ مجرّد دولة واحدة بل هو ينشئ دولةً أبرتهايدً وهذا الاسم الثاني في دولة إسرائيل منذ اللحظة التي أعلن فيها أنّه لا يوجد لديه اهتمامٌ بالتسوية، وأنّ الاحتلال هو خالدٌ في نظره».

تلك هي الدولةُ العنصريّة التي وجدت شعبنا في بطنها، وليس هناك خيارات للحل مع هذا الشعب الذي يصرّ على نيل حريّته، وهو ما جسّدته رمزيّة هذا النفق، وهو ما قرأته إسرائيل كتعبير عن حالة تدير معها صراعًا، بل تهدئةً مدركةً أن لا حلول لا فصل ولا يمكن ترحيله ولا ضمه ولا المساواة معه كشعب يتمّ تربيتُهُ على أنّ «هناك عربيًّا يسيرُ في الشارع في الليل» ومن هنا كانت الصدمةُ بأنّ هذا العربي يخرج من باطن الأرض نحو حريّته ويحفرُ الصخرَ بأظافره ولا يستسلم.

إذن، فرمزيّةُ الحدث هو ما جعل الدولةَ ترتجُّ بهذا القدر، وتتحدّث عن مئة مليون شيكل، كلّفت عمليّة البحث ليس من أجل إيجادهم فقط، فهي تدرك أن كل اهتمامهم سيكون كيف يختفون ويتجمدون، ولكن من أجل محاولة معادلة الرمزية بأنّ السيف ينتصر، وأنّ الدولة يمكن أن تعيش على السيف وهو ما أجاب عليه بنيامين نتنياهو■

عملية نفق الحرية: خسائرهم

خاص (الهدف)

على غرار عشرات آلاف العمليات التي نفذها أبطال فلسطين ضد عدوهم؛ نجحت عملية نفق الحرية؛ خُرق التحصين ونجح الأبطال في تكبيد العدو خسائر كبيرة على المستوى العملاني، والمقصود هنا بالتأكيد ليس الخسارة المعنوية للعدو والربح المعنوي للفلسطينيين، ولكن تلك الخسائر المباشرة التي يمكن احتسابها واحتساب تأثيرها الآني والمستقبلي.

إنّ نظام السجون ومعسكرات الأسر كما إدارة مصلحة السجون لدى العدو؛ تشكّل واحدة من أبرز أذرعه وأدوات قمعه للفلسطينيين، وحين وجّه الأسرى ضربتهم، فقد أصابوا هذه المنظومة بطعنة كبيرة؛ فالمراجعات التي يقوم بها العدو منذ لحظة عمليتهم حتى الآن لوحدها تكبده خسارة بملايين الشواقل على مستوى اجراءاته الأمنية المستحدثة، والأهم أنّها تضطره لنوع من إعادة التركيب لهذه المنظومة؛ بنوع من الشرح، لنحاول معًا فهم الأمر على النحو التالي؛ تعمل منظومات القمع والتحصين والأمن من خلال عامل الثقة؛ نظرية للأمن وفلسفة محددة يشكّل إيمان أفرادها ومركباتها بها عامل أساسي في تسييرها وبقائها؛ تؤمن أي منظومة أمن بأنها كاملة أو هي أقصى وأفضل ما يمكن، وأنّها قادرة على سد أي خرق اعتيادي من خلال عمليات رتق أو تعديلات بسيطة؛ سور إضافي؛ كاميرات؛ تعزيز التنسيق بين مكوناتها؛ تحديث شبكات الإنذار، كل ذلك، ولكن ما أحدثته عملية نفق الحرية لا يمكن معالجته بأي من عمليات الرتق هذه. لقد نزع أهم مركب لمنظومة أمن العدو بشأن سجونه وتحصيناته؛ الثقة بكفاءة الآلة والمنظومة وبالنظرية.

يعتبر العدو أنه متفوّق علينا وكمركب أساسي في تبريره لغزونا واستعمارنا ودافع لاستمراره في ذلك؛ ينظر العدو لتخلفنا وعجزنا، وكذلك لغلبته التكنولوجية، ويصوّر التكنولوجيا وخبرته الأمنية في القمع كأداة لا تقهر، ويعمل على تعميمها دوليًا أو تصديرها لأطرافٍ ودول أخرى.

تسويق الكيان كقلعة للأمن جزء من رأس ماله السياسي كما أنه مورد مالي أساسي، حيث يحتاج مُختبر الأمن والقمع وآلة القتل لتمويل مستمر، واجتذاب للموارد البشرية كما المالية، وكل هذا وضعت علامات كبيرة بشأنه، بل إن الحديث عن العلامات والأسئلة يبدو تخفيف لما حدث. لقد افتضح خطأ النظرية، وفشل تطبيقها، والأهم أن المقاتل لأجل حريته وحرية شعبه؛ أكد تفوقه في استخدام عامل الزمن؛ الزمن يشكل مادة السجن الأهم، حيث يعمل السجن أو الأسر كآلة تعطيل لتأثير الأسير في مجرى الزمن، في الأحداث الحالية، ويطوّر السجانون ومنظومتهم؛ أفكارًا وتصورات ومعتقدات عن قدرتهم على الهيمنة الكاملة على زمن الأسير، بالمواعيد اليومية، باحتجازه عن كل ما تطوّر حدث في الحياة خارج السجن، بتحديد سنين عمره داخل السجن وما سيتبقى له أو لن يتبقى من الحياة بعدها خارجه؛ تحويل الزمن لمادة لحفر النفق يوميًا؛ استثمار كل ثانية على مدى سنوات في خرق الأسير لهيمنة السجان على الزمن والمكان، هي انتصار آخر، لا بالمعنى اللفظي والرمزي، ولكن على معاني إيمان عنصر المشروع الصهيوني بإمكانية استمرار هيمنته.

يلقي ضباط وعناصر مصلحة السجون الاحتلالية وقادتهم بكل أداة للعذاب والتنكيل على جموع الأسرى الآن، لتقديرهم بأنهم هزموا فحسب؛ صحيح أنها ليست الهزيمة النهائية الكفيلة بإسقاط المنظومة للأبد، ولكنها قطعت شوطًا عظيمًا بهذا الاتجاه، فيما ينهض الأسرى ليلتقطوا يد شعبهم مجددًا؛ مؤكدين موضعهم كخندق متقدم للحركة الوطنية الفلسطينيّة ومشروع تحرير فلسطين؛ تحرير الإنسان والأرض والمستقبل، وهزيمة فكرة السجن والسجّان■

تصدّعاتٌ حقيقيّةٌ في القلعة الصهيونيّة:
هل ستختفي "إسرائيل" عن الوجود...؟!

نواف الزرو– كاتبٌ مختصٌ في الشأن الإسرائيلي/ الأردن

بعيدًا عن جدليّة التشاؤم والتفاؤل، مرّةً أخرى، نعود لهذا السؤال الاستراتيجيّ الوجوديّ المصيريّ الكبير الذي يفرض نفسه في الآونة الأخيرة على الأجندات السياسيّة الإسرائيليّة: هل ستختفي «إسرائيل» عن الوجود في عقدها الثامن...؟!

ففي المشهد الصراعيّ الفلسطينيّ - الإسرائيلي المتبلّور في ظلّ صفقات التصفيّة للقضيّة الفلسطينيّة، وأقربها وأخطرها: صفقة القرن وتداعياتها الوجوديّة (فهذه لم تنتهِ عمليًّا، وإن كانت سقطت إعلاميًّا، وخيرُ دليلٍ على ذلك اتّفاقيّاتُ التطبيع العربيّ الرسمي مع الكيان ومعاهداته) وفي ظلّ تطوّرات الأحداث والمواجهات والمعارك الكبيرة على امتداد مساحة فلسطين، أخذت تتوافرُ مؤشراتٌ متزايدةٌ متراكمةٌ على أنّ ما كان قبل هذه الصفقة؛ لن يكون ما بعدها على مستوى المنطقة برمّتها، فنحن أمام تاريخ جديدٍ تجري صياغته، وأمام تداعيات ومعادلات مختلفة، أخذت تتسيّدُ الشرقَ الأوسط، وأمام عودة بالصراع مع المشروع الصهيوني إلى البدايات، والأبرز في كلّ ذلك أنّنا أمام أدبيّات ونظريّات صهيونيّة جديدة، تبعثُ لديهم هواجس القلقِ والوجود والمصير، فظهر هناك في المشهد الإسرائيليّ من يطلق عليهم «أنبياء زوال - نهاية إسرائيل».

فالمتابعةُ الحثيثةُ للتفاعلات داخل الدولة - المجتمع والمؤسّسات الأمنيّة الفكريّة السياسيّة الأكاديميّة الإعلاميّة الإسرائيليّة، تظهر جدلًا حقيقيًّا متسعًا حول مستقبل «إسرائيل» والحركة الصهيونيّة، وإن كان هذا الجدل يعود في بداياته إلى ما قبل وخلال وبعد النكبة، حيث تساءل الآباءُ المؤسّسون – آنذاك – حول مستقبل «إسرائيل» وشروط بقائها، ويعود كذلك إلى ما بعد احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وسيناء والجولان، حيث كتب البروفيسور اليهودي المناهض لـ«إسرائيل» يشعياهو ليبوفيتش مرّةً: «في اليوم السابع، اللاحق لسادس أيام تلك الحرب، ستبدأ نهايةُ إسرائيلَ إذا لم تستيقظ». و«إسرائيل» الشمشونيّة الغاشمة لم تستيقظ بالمعنى الذي ذهب إليه ليبوفيتش، بل تمادت وذهبت أبعدَ وأبعدَ عميقًا في سياسات التطهير العرقي والتوسّع الاستعماري الاستيطاني، وفي سياسات إلغاء الآخر بالقوّة الغاشمة، ما أجّج عمليًّا الصراعَ وأعاده إلى بداياته، وما كرّس مفاهيمَ وقناعات عربيّةً راسخةً بأنّ الصراعَ وجوديٌّ واستراتيجيٌّ و«إما نحن وإما هم».

وفي الجانب الآخر كذلك، باتوا من جهتهم يجمعون إلى حدٍّ كبير على «أنّ إسرائيلَ تقاتل على وجودها واستمرارها»، ما يثيرُ الرعبَ الوجوديَّ لديهم بين آونة وأخرى، فتحوّلت «إسرائيل» إلى ما يمكن أنْ نسمّيَها «دولة الأزمات الوجوديّة». وتحوّلت العناوينُ لديهم كافةً إلى عناوينَ وجوديّةٍ ترتبطُ ارتباطًا جدليًّا بأمن «إسرائيل» ووجودها ومستقبلها، بل أصبحت حتى الجزئيات تتحوّل إلى قضايا رئيسيّة تتعلق بأمن الدولة ووجودها، ولذلك نتابع هواجسَ الوجود تتفاعلُ على أجندة الجدل الإسرائيلي - اليهودي بقوّة، ونتابع كيف أصبحت دولةُ «إسرائيل» تحت وطأة الرعب والذعر من المصير القادم، فها هو وزيرُ الجيش الإسرائيلي بني غانتس؛ يعلن الإثنين 31 مايو 2021: «إن إسرائيلَ قويّةٌ ضدّ أعدائها، لكنّها في الداخل ضعيفةٌ ومتضاربةٌ وجريحة». والمفوّضُ السابقُ لشكاوي جنود الجيش الإسرائيلي يتسحاك بريك يقول: «أسفرت عمليّة حارس الأسوار - وهبّة القدس وفلسطين - عن تداعياتٍ مصيريّةٍ تهدّد وجودَ إسرائيل - صحيفة «هآرتس» العبرية السبت 29 مايو 2021».

وكان نتنياهو قد أعرب عن قلقه من إمكانيّة زوال إسرائيل؛ أسوةً بمملكة الحشمونائيم2017/10/10، وحذّر من «أيّ مخاطرَ وجوديّة قد تواجه دولة إسرائيل، وشدّد على «ضرورة أن تكونَ الدولةُ على أهبة الاستعداد للتهديدات التي تهدّد وجودَها؛ ليتسنى بعد ثلاثة عقودٍ الاحتفالُ بيوم الاستقلال الـ100 للدولة».

وقد وردت هذه التحذيراتُ والتصريحاتُ خلال ندوة دينيّة، التي استضافها في منزله مع زوجته سارة نتنياهو، وذكر نتنياهو أنّ مملكةَ الحشمونائيم نجت فقط 80 عامًا، وأنّه «يعمل على ضمان أنّ دولةَ إسرائيلَ سوف تنجحُ هذهِ المرّة والوصول إلى 100 سنة».

ولاحقًا، كشف سفيرُ تل أبيب السابق بواشنطن مايكل أورن، النقابَ عمّا أسماه بـ«سيناريو نهاية إسرائيل». ناقلًا عن مصادرَ رفيعة في المجلس الوزاريّ الأمنيّ - السياسيّ المصغّر بتل أبيب أنّ 4000 آلاف صاروخ دقيق ستسقط يوميًّا على الجبهة الداخليّة، وأنّ منظومات الدفاع ستنهار، وأنّ الدولةَ العبريّةَ ستدخل إلى حالةِ شللٍ تامٍّ - هآرتس 2020/12/21.

وعقب المُحلّلُ في صحيفة (هآرتس)، روغل ألفير، مُوجّهًا كلامَهُ إلى الإسرائيليّين: «خفتم؟ أنتم على حقّ، إذا فكّرتم أنّ حربَ أكتوبر عامَ 1973، كانت تشكّل خطرًا بأنْ تُشطبَ إسرائيلُ عن الخريطة، فإنّ السيناريو، الذي تمّت مُناقشتُهُ في المجلس الوزاريّ الأمنيّ - السياسيّ المُصغّر مؤخّرًا؛ يجعلُ من حرب 73 لعبةَ أطفال؛ مُقارنةً بما سيحصل، لافتًا إلى أنّ إسرائيلُ تُهدّد بإعادة لبنان إلى العصور الحجريّة، ولكن بعد الاطلاع على السيناريو، فإنّ الحديثَ يدورُ عن انتحار جماعيٍّ لدول الشرق الأوسط».

بينما كان الصحفيُّ المخضرمُ وداعيةُ السلام الإسرائيلي، أوري أفنيري، قد نشر مَقالًا تحت عنوان «كي لا نكون

العودة إلى الفهرس

مثل الصليبيّين»، حذّر فيه من «أن يكون مصيرُ الإسرائيليّين كمصير الدولة الصليبيّة: هآرتس- 2017/09/05 -». في حين شكّك العالمُ الصهيونيُّ الحائزُ على جائزة نوبل في الاقتصاد، إسرائيل أومان، باستمرار وجود الدولة العبريّة على المدى البعيد، مشيرًا إلى أن: «عددًا كبيرًا، وأكثر ممّا ينبغي، من اليهود لا يدركون لماذا هم موجودون هنا»، وأضاف «إذا لم ندرك لماذا نحن موجودون هنا، وأنّ إسرائيل ليست مجرّدَ مكانٍ للسكن فيه، فإنّنا لن نبقى: 2006/10/18». بينما كان جدعون ليفي كتب في هآرتس 2012/4/15 عن «إسرائيل» واصفًا إيّاها «بدولة لأمد قصير»، إلا أنّ إبراهام بورغ - رئيسَ الكنيست سابقًا - أكّد من جهته: «أنّ إسرائيل غيتو صهيونيٌّ يحمل بذورَ زواله في ذاته».

الكاتبُ المعروفُ «بـ ميخائيل» يكتب عن»نهاية دولة إسرائيل تلوح في الأفق- يديعوت 28/12/2006». وكاتبٌ إسرائيليٌّ ثالثٌ يتحدّث عن «اقتراب انهيار الصهيونيّة»، ورابعٌ يقول: «إن إسرائيل - وجودٌ مفتوحٌ للجدل- ناحوم برنياع - يديعوت أحرونوت 19/2/2007» وخامسٌ يتساءل: هل أوشكت «دولة اليهود» أن تكون «مشهدًا عابرًا؟ إبراهام تيروش، عن «معاريف-2007-4-18». وكانت قد قالت وكالةُ الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة: «إن انهيار إسرائيل خلال 20 عامًا المقبلة أمرٌ محتومٌ ولا مفرّ منه»، مضيفةً: «إنّ أكثرَ من مليوني إسرائيليٍّ بينهم 500 ألف يحملون البطاقةَ الخضراءَ أو جوازَ سفرٍ، سوف يتوجّهون إلى أمريكا خلال الأعوام الـ 15 المقبلة، وأنّ نحو مليون و 600 ألف إسرائيلي يستعدّون للعودة إلى أوطانهم في روسيا وأوروبا الشرقية والغرب - سما 2009/3/16».

فكلُّ هذه العناوين القويّة أعلاه، والمتعلّقة بهواجس الوجود والمصير والمستقبل، التي أخذت تتفاعل على الأجندة الإسرائيلية/اليهودية بقوّة متزايدة يومًا بعد يوم، ليس فيها مبالغةٌ أو تهويلٌ أو تزييف.. وإنّما هي حقيقيّةٌ كبيرةٌ وردت في جملة من التحليلات والتعليقات، وعلى لسان الرأي العام الإسرائيلي أيضًا، فلأوّلِ مرّةٍ في تاريخها، لم تعد تلك الدّولةُ العبريّةُ محاطةً بذلك الجدار الفولاذي، الذي لا يخترق ولا يتحطّم، كما لم تعد القياداتُ والمؤسّسةُ الأمنيّةُ الإسرائيليّةُ، التي قادت حروب «إسرائيل» على مدى العقود الماضيّة؛ تحظى بثقة الإسرائيليّين، كما لم تعد دولةُ «إسرائيل» تشكّل ملاذًا آمنًا حصينًا مصانًا لأكثرَ من ثلث الإسرائيليّين، بل إنّ أكثرَ من سبعين بالمئة من الإسرائيليّين يعربون عن انعدام ثقتهم بصورة مطلقة بصورة «إسرائيل» السياسيّة - الأمنيّة، وكذلك أركان تلك الدولة وأركان ذلك المجتمع الصهيوني واليهودي على حدٍّ سواء، أخذوا بجموعهم يتحدّثون ويتساءلون بقلق متزايد عن مستقبل «إسرائيل» ومستقبل المشروع الصهيوني، بل ومستقبل الشعب اليهودي أيضًا؛ الأمرُ الذي يجعل من «وجود إسرائيل مفتوحًا للجدل، ويضع علامات استفهام حول اعتبارها مشهدًا عابرًا في التاريخ، كما كانت دويلات اليهود سابقًا...!»، بل إنّ هذا التشاؤم الوجودي أُخرجَ سينمائيًّا، فحاول المخرجُ الإسرائيليُّ يارون كفتورى فى فيلمه (2048) الذي عرض ضمنَ (مهرجان **القدس** السينمائي) تخيّل زوال دولة إسرائيل، من خلال قصّة مخرج إسرائيليٍّ مغمور يدعى يويو نيتزر، يجول العالم عامَ 2048، ليقابل إسرائيليّي الشتات بعدما دمّرت إسرائيلُ نفسَها ذاتيًّا، وفى الفيلم، لن يشهد العالم أيَّ وجود لإسرائيل، وما سيبقى من حلم هرتزلَ «المشؤوم». مجرّدُ تذكارات فى متجر فى فلسطين، ووثائقُ يعلّوها الغبارُ فى برلين، ومقابرُ مندثرةٌ هنا وهناك، ويأتي فيلم «يويو» ليستكملَ شريطًا وثائقيًّا كان قد بدأه جدُّهُ منذ أربعين عامًا، أي عام 2008، فى الذكرى الستين لتأسيس إسرائيل، وفى المشاهد، لم يبقَ من إسرائيلَ سوى قلّة من الناس تروى قصصها بالعبريّة واليديش (اللغة التي يتقنها اليهود الاشكيناز، وتنتقل الكاميرا مع انتقال المخرج من مكانٍ إلى آخر؛ ليصوّرَ آخرَ الرموز الباقية من تلك الحقبة.. مقابرُ تشهدُ على وجودهم فيما مضى، وبعضُ الجرار الفخاريّة التى تحتفظ برماد موتاهم، وقسمٌ مهجورٌ للدراسات الإسرائيليّة فى مكتبة برلين، ومتجرٌ لبيع التذكارات فى فلسطين.

ويظهر الفيلمُ إسرائيلَ دولةً محتلّةً وكيانًا غاصبًا قائمًا على ارتكاب المجازر يوميًّا، وزرع الموساد فى دول العالم ونشاطها فى الاغتيال المنظّم وتوزيع الأسلحة، ويخلص إلى أنّ انتهاء (الدولة اليهوديّة) يعود لأسباب داخليّة بحتة، وأنّ هناك سرطانًا ينْهش إسرائيلَ من الداخل رويدًا رويدًا، فهل تكون «إسرائيل» بذلك أكذوبةً كبرى لا مكان لها في التاريخ ...؟!

ربّما يكون الحاخام اليهوديّ «يسرائيل فايس». وهو من جماعة: «اليهودُ المتّحدون ضد الصهيونية»، خير من تحدّث عن هذا البعد الوجوديّ للدولة اليهوديّة حينما أعلن خلال لقاءٍ حصريٍّ أجرته معه «وكالة فوكسَ نيوز» الأمريكيّة: «إنّ الكيان الصهيوني المسمى زورًا بـ»إسرائيل» ما هو إلا كذبةٌ شيطانيّةٌ خدعت ذوي «النوايا الحسنة» حول العالم، وأقنعتهم بدعم هذا الكيان الشرير والبغيض». مضيفًا «إنّ «إسرائيل» أفسدت كلّ شيءٍ على الناس جميعًا، اليهود منهم وغيرَ اليهود، وهذه وجهةُ نظرٍ متّفق عليها عبرَ المائة سنة الماضية، أيْ منذ أنْ قامت الحركةُ الصهيونيّةُ بخلق مفهوم أو فكرة تحويل اليهوديّة من ديانةٍ روحيّةٍ إلَى شيءٍ ماديٍّ ذي هدفٍ قوميٍّ للحصول على قطعة أرض، وجميع المراجع قالت: إنّ هذا الأمرَ يتناقض مع ما تدعو إليه الديانة اليهوديّة - وهو أمرٌ محرّمٌ قطعًا في التوراة؛ لأنّنا منفيّون بأمرٍ من اللّه» - على حدّ تعبيره - الترجمةُ، نقلًا عن فلسطين اليوم 2006/8/26.

إذن.. هكذا هي دولةُ «إسرائيل» إنّها كذبةٌ شيطانيّةٌ مخادعة، ودولةٌ مصطنعةٌ مزروعةٌ بفعل القوّة الغاشمة، وتحوّلت بذلك إلى الدولة الأسوأ والأخطر والأبشع على وجه الكرة الأرضيّة، كما أنّها دولةُ الإرهاب، وجرائم الحرب والعنصريّة والتسميم في المنطقة والعالم، وذلك بالشهادات والوثائق التي لا حصر لها.. ما يوثّق ويؤكّد لنا في الخلاصة المفيدة أنّ «القلعة الصهيونيّة أخذت تتصدّع»، وأنّ «إسرائيل» قد تختفي عن الوجود إذا ما توفّرت الشروطُ العربيّة والإقليميّة، لذلكَ إلى جانب التصدّعات الداخليّة في المجتمع الصهيونيّ... وإذا ما جدّ العربُ في التصدّي للمشروع الصهيونيّ...!

أفغانستان: دروس وعبر

د. محمد أبو ناموس– كاتب سياسي فلسطيني/ سوريا

أدخلَ الانسحابُ الأمريكيُّ من أفغانستان، وعودة حركة طالبان للسيطرة على هذا البلد الاستراتيجيّ؛ المنطقةَ في معادلات جديدة لم تكن متوقّعة على الأغلب، وأجبرت المحيطَ القريبَ والبعيدَ على إعادة النّظر بسياساته وأهدافه، بل والتشكيك باستراتيجيّاتٍ قديمةٍ أدّت إلى شنّ الحرب، وإسقاط حكومة طالبان السابقة باسم محاربة الإرهاب.

وما يدورُ على مسرح الأحداث في أفغانستان؛ يستحقُّ الإمعانَ والتأمّلَ والقراءةَ الموضوعيّةَ؛ لاستخلاص الدروس و العبر، ولا شكّ أنّ قراءة المشهد الداخلي الأفغاني في بُعده التاريخيّ، يحتلّ أهميّةً لفهم ما يحدثُ الآن، وهذا يستوجبُ العودةَ لاستذكار المحطّات التي سبقت وصولَ حركة طالبان للسلطة، وانتزاع البلاد من سياق التحديث إلى القرون الوسطى، فما جرى في أفغانستان لا يمكن أن تفسّره الشعاراتُ الجوفاءُ والخطاباتُ الرنّانةُ الشعبويّة، التي يتشدّقُ بها قادةُ طالبان، وما يحلو لبعض المحلّلين وخبراءِ الغفلةِ قولُه .

انقلابُ الجنرال عبد القادر

عندما قاد الجنرالُ عبدُ القادر – قائدُ سلاح الجو – الانقلابَ العسكريَّ وأطاح بنظام الرئيس محمد داوود، الذي سبق وأن أطاح بالملك محمد ظاهر شاه؛ عندما كان في زيارة إلى إيطاليا، بعد خلاف عائليٍّ نشب بينهما، وأعلن أفغانستانَ جمهوريّةً، واستعان بالكثيرين من كوادر حزب الشعب الديمقراطيّ الأفغاني .

تأسّس الحزبُ عامَ 1965، (وهو الحزب الشيوعي الأفغاني)، الذي وصلته عدوى انشقاقات الأحزاب الشيوعيّة؛ فسُمّي أحدُ شقّيه بحزب الشعب.. والجناحُ الآخرُ بحزب الراية؛ الأوّل: كان بقيادة نور محمد تركي، والآخر، بقيادة ببرك كارمل، الذي أصبح نائبًا لتركي بعد عودة الحزب للتوحّد، وتسلّم مقاليدَ البلاد... لكن للأسف، عادت الخلافاتُ ودبّت في صفوف القيادات الحزبيّة، وأبعدت قادةُ جناح الراية عن السلطة، وزُجّ بالكثير من الكوادر في السجون، كان جناحا الحزب يتنابزان بالألقاب؛ فجناح الشعب الذي يتشكّل من الأغلبيّة البشتونيّة من أبناء القرى والأرياف؛ يلقّبُ جناحَ الراية بأبناء الأرستقراطيّة، الذي يتشكّل من البرجوازيّة الصغيرة والمثقفين وأبناء المدن، وغالبيّتهم من القوميّة الطاجكيّة. كما يلقّب جناحُ الراية جناحَ الشعب بأصحابِ القدم المدوَّرة .

حفيظ الله أمين

بعد تصفيةِ جناح الراية وإبعاده؛ انقلب حفيظُ اللهِ أمينَ على الرئيس تركي (الأمين العام للحزب، ورئيس مجلس قيادة الثورة)، بعد عودته من مؤتمر عدم الانحياز، الذي عُقد في كوبا، وقتله بيديه، وقام بتصفية أنصاره، وادّعى أنّه قدّم استقالتَهُ لكبر سنه، واعتلال جسده، وكان يطلقُ على نفسه أنّه التلميذُ الوفيُّ والمخلّصُ للرئيس تركي.

بعد أن استولى أمين على مقاليد السلطة والحزب؛ فتح جبهاتٍ عديدة على أفغانستان؛ برفعه شعاراتٍ متطرّفة، أهمُّها: على الصعيد الخارجيّ «الموت للشوفينيّة الصينيّة ذات النزعة التوسعيّة»، و «الموت لملالي إيران صناعة واشنطن وباريس»، و«الموت لباكستان»، و«الموت لأمريكا»، «الموت للإمبرياليّة والصهيونيّة»، و«الموت للرجعيّة العربيّة» .

وعلى الصعيد الداخلي «الموت للمنحرفين أبناء البرجوازيّة»، «الموت للانتهازيّين»، «الموت للقوميّين الشوفينيّين»، «الموت لإخوان الشياطين» (الإخوان المسلمين)، وأعلن أنّ على كلّ مواطنٍ أن يحدّد موقفه من الثورة؛ إمّا معَ الثورة أو ضدها، ولا خيار ثالث لأحد، والموت لأعداء الثورة. فزادت وتيرةُ الاعتقالات والملاحقات، وزاد أعدادُ المفقودين والفارّين؛ ممّا فاقم الأمور، وحوصرت البلاد، وقُطعت العلاقاتُ الدبلوماسيّةُ معها حتى تدخّل الاتّحادُ السوفيتي بشكلٍ ميدانيٍّ ومباشر .

المرحلةُ السوفييتيّة

نشبت خلافاتٌ كثيرةٌ بين الاتّحاد السوفييتي وأمين، وبمساعدة القوّات السوفييتيّة، سيطروا على مقاليد الحكم، وعاد الأمين العام لجناح الراية من موسكو وتسلّم مقاليدَ الحكم، وأطلق على هذه المرحلة مرحلةَ تكامل الثورة، وطُرحت سياسةُ المصالحةَ الوطنيّة، واستعدّ للحوار مع أطراف المعارضة كافةً، وهذا ما عُزّزَ بعد تنحي كارمل وتسليم مقاليد الحكم للدكتور نجيب الله، الذي كان يشغل – سابقًا – عضوَ مكتب سياسيٍّ في الحزب ومدير المخابرات العامّة .

البيروسترويكا وإعدامُ نجيب الله

وصلت عدوى البروسترويكا إلى أفغانستان؛ فغيّرت اسمَ الحزب

العودة إلى الفهرس

إلى حزب الوطن، وأُجريَ الكثيرُ من التعديلات على النظام الداخلي والرؤية السياسيّة والتنظيميّة للحزب، وأعلن الرئيسُ أنّه مستعدٌّ للقاء قادة المعارضة في أيّ مكان يريدون، واقترحَ مكّةَ المكرّمة أو العاصمة كابل، وأبدى استعدادَهُ للتخلّي عن السلطة دون قيد أو شرط، وأن كلّ ما يهمّه هو وحدةُ الأراضي الأفغانيّة، والحفاظ على سيادة البلاد واستقلالها وحقن الدماء ووقف القتال بين الأشقّاء، ووجّهَ نداءً لزعيم المعارضة في وادي بانج شير أحمد شاه مسعود، وأطلقَ عليه لقبَ أسد بانج شير، الذي اغتيلَ – لاحقًا – على أيدي عناصرَ من القاعدة خدمةً لأهداف حركة طالبان وتوجّهاتها، كما قال الرئيسُ نجيب الله: إنّ كابل العاصمة الأفغانيّة تفتح ذراعيها لاستقبال البطل مسعود وترحّب به؛ ليتقلّدَ أرفعَ المناصب العسكريّة والسياسيّة التي يرغبُ بها .

للأسف؛ قوبلت كلّ هذه الجهود والمبادرات بعدم الاستجابة من أطراف المعارضة، حتى في أوساط حزب الوطن، وكان هناك ردّ في الصحيفة المركزيّة للحزب على لسان رئيس تحريرها، وعضو اللجنة المركزيّة للحزب: بأن اترك السلطةَ وغادرْ! فأنتَ لستَ وصيًّا على البلاد والعباد!

ومن المفارقات التي تحضرني؛ ما كتبه نائبُ رئيس الجمهوريّة، ونائبُ رئيس الحزب سليمان لائق، في روايته الشهيرة «رجل الجبال» الذي انتصر في حربه، ولمّا سألتُ لائق: كيف انتصر رجلُ الجبال على الدولة؟ أجاب: هذا هو سياقُ الأحداث وليس رغبتي. وهذا ما تحقّق – لاحقًا – إذ استولى ائتلافُ المجاهدين على السلطة، وسقط نظامُ حزب الوطن، وقبض على الرئيس نجيب الله، وأعدمَ بدم بارد أمامَ مقرّ الأمم المتّحدة في العاصمة كابول.

سقوطُ حركةِ المجاهدين وصعودُ طالبان

لم تستطعْ حركةُ المجاهدين إعادةَ الأمن والأمان والاستقرار إلى البلاد، ونشبت الخلافاتُ في أوساط الائتلاف، وسادت الفوضى والمحسوبيّة والفساد؛ ممّا استدعى من الاستخبارات العسكريّة الباكستانيّة تشكيلَ حركة طالبانَ ودعمها وتمكينها من الاستيلاء على السلطة، فطردت ونكّلت بائتلاف المجاهدين .وبعدَ أن استولت طالبان

على السلطة؛ تعهّدت بحماية رموز القاعدة والدفاع عنهم، ثمّ وقعت أحداثُ سبتمبر في قلب أمريكا، وأعلنت القاعدةُ مسؤوليّتها عن تفجيرات الأبراج؛ ممّا سهّل مهمّةَ أمريكا في إقصاء حركة طالبان بكلّ يسرٍ وسهولة

الاحتلالُ الأمريكي

استولت أمريكا على أفغانستان، وثبت أنّ عشرين عامًا من الاحتلال فشلت في معالجة الاختلالات الرئيسيّة في أفغانستان؛ بسبب فشلها في تقديم حلٍّ أفغانيٍّ أصيل، وكان الانسحابُ الأمريكيُّ والأوروبي المذلّ بمثابة إغلاق دائرة على زمن فائت غير مُجد، وعادت طالبان من جديد إلى السلطة، وكأنّ شيئًا لم يكن، مرتديةً ثوبًا جديدًا؛ غيرَ أنّ بقع الثوب الأوّل ما زالت واضحةً للعيان، لمن يريد أن يدقّق ويمحّص في مسرح الأحداث.

دروسٌ وعبر

الدرس الأول: تثبتُ التجربةُ الأفغانيّةُ أنّه يجب الحذرُ من محاربي طواحين الهواء؛ أصحاب الخطابات الشعبويّة والديماغوجيا السياسيّة، وتركهم يستمرّون في حروبهم الوهميّة، وفضحُ شعاراتهم الجوفاء وتعريتُها، التي تضلّل وتخدع جماهيرَ الكادحين باسم الدين، كما فعلت وتفعل شقيقاتها في مشارق الأرض ومغاربها، التي فشلت جميعها واحدةً تلو الأخرى في تحقيق شعار (الإسلام هو الحل).

الدرسُ الثاني: أنّه يجب الحذرُ من القوى التي أنشئت في أروقة الأجهزة الأمنيّة، مهما يكن انتماؤها وجنسيّتها؛ لأنّها لن تعمّر طويلًا، وسوف يُكتشف أمرُها في الملمّات. كما أن الشعارات البرّاقة الجوفاء لم تعد تقنع الناس؛ فالناس تريد الأفعال وليس الأقوال، والصراع على السلطة، وتغليب مصلحة التنظيم والحزب على مصلحة الوطن لا يجلب لأصحابه في النهاية إلا كراهية الجماهير ورفضها لذلك .وقد أثبتت التجربةُ الأمريكيّةُ المكلّلة بالفشل في أفغانستان، أنّ الولايات المتّحدة – وكلّ من يدور في فلكها – عدوةٌ للشعوب المتطلّعة للحريّة والاستقلال ،وأنّها هي المغذي الأوّل للرجعيّة والفوضى والإرهاب.

الدرسُ الثالث: أثبتت التجربةُ الأفغانيّةُ – أيضًا – أن التشرذم والتشتّت وعبادة الأشخاص، واعتبار الحزب هدفًا واختزاله بالفرد؛ يعود لأفدح الأضرار على الوطن .

وخلاصةُ القول: لن تصدّق طالبان بالشعارات التي أطلقتها وتطلقها، ولم تفِ بتعهّداتها التي قطعتها للغرب، ووعدت المواطنين الأفغان بها، وسوف تبقى مصدرَ قلق وعدم استقرار في المنطقة؛ وكماً يقولَ المثل (أول الرقص حنجلة) فما تقومُ به من اعتقالات وإعدامات خيرُ دليل وشاهد على ذلك، وستبقى بانج شيرُ شوكةً في حلق طالبان، الذي يعيش معاركَ الكرّ والفرّ والبيانات المتناقضة في سقوط الوادي أو استمرار مقاومته، وتبقى أفغانستانُ حاضنةً للتطرّف والمتطرّفين، وقبلةً لقوى الإسلام السياسيّ، ومحطّة لتصدير كلّ ما يعكّرُ صفوَ المنطقة واستقرارَها■

الصبرُ والذكاءُ الاستراتيجي الصيني
مقابلَ الانسحابِ الأمريكي من أفغانستان

حمدي عبد العزيز– كاتب سياسي/ مصر

ربّما إذا ما نظرنا إلى مؤشرات باتت الآنَ ملموسةً لدى الجميع، فقد تظهر لدينا الدلائل الماديّة على أنّ ثمّةً ما قد يكون هناك، حيث المسألة الأفغانية.. ما هو مؤهّل لقلب التوازنات العالميّة رأسًا على عقب، وأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ربما تكون في طريقها إلى تكبّد أكبر خسائرها خلال هذا القرن، إذا ما تحققت احتماليّة خيبة مسعاها لضرب كل عصافير الصين وروسيا وإيران وحلفائهم بحجر واحد؛ عبرَ هذا الانسحاب، وبصرف النظر عن دوافعه المتعلّقة بالداخل، ثمّ فشل ما يمّكن أن تكون قد استهدفته أمريكا من تلغيم لتلك المنطقة الجيوسياسيّة الشديدة الحساسيّة، التي تتوسّط ما بين شرق آسيا وغربها، وتصل ما بين الصين وآسيا الوسطى، وفي القلب من ذلك دوافع تخريب خطوط الطريق البري لمشروع (الطريق والحزام) التي تعدّ نقطة نفاذ حيوي للصين إلى آسيا الوسطى؛ فالشرق الأوسط وأوروبا. ولذلك سنحاول هنا التركيزَ على المشهد الأكثر تأثيرًا في المسألة الأفغانيّة من الآن فصاعدًا، وهو المشهدُ المتعلّق بالسياسات الصينيّة تجاه أفغانستان.

ماذا تعنى أفغانستان للأمن الإقليمي الصيني، ولمشروع الحزام والحرير؟

الصينُ تتشارك حدودها البريّة مع أربعَ عشرةَ دولةً، ومن بين دول الجوار البري، كلٌّ من: أفغانستان وباكستان من بين الأربع عشرة دولة، فقط هما الدولتان اللتان لا توجد بينهما وبين الصين أيُّ نزاعات على الحدود الجغرافيّة، ولم تدخلاً معها في أي صراعٍ عسكريٍّ في الماضي أو الحاضر؛ هذا فضلًا عن اشتراك خمس دول أخرى مع الصين في حدوده البحريّة، وكلّها لديها مع الصين مشاكلُ ونزاعاتٌ حدوديّة ..وأفغانستان تشكّل لها بعدًا أمنيًّا في غاية الحساسية؛ نظرًا لوقوع إقليم تشانجيانج الصيني على الحدود مع أفغانستان، وهو الإقليم الذى يشهد ما تمثّله من مشاكل عرقيّة؛ الإيجورُ المسلمةُ من صداع للصين على المستوى العالمي، وهى تكتاج في هذا إلى جوار أفغاني مستقرٍّ هادئ تتمتع معه بعلاقاتِ تفاهم وتعاونٍ يضمن لها ألا يكونَ هذا الإقليمُ رهينةً لنشاط منظّمة تحرير تركستان أو تنظيم الدولة الإسلاميّة لولاية خرسان ..

ولا شكّ أنّ الصين قد باتت في أمس الحاجة إلى أن يكون لديها امتدادٌ جيوسياسيٌّ من الدول الصديقة؛ يؤمّن لها الممرّات البريّة لمشروع الحزام والطريق، كباكستان، وأفغانستان، وطاجيكستان؛ ليؤدي إلى الحد من تأثير توتّراتها الحدوديّة مع دول الجوار، وخصوصًا في بحر الصين الجنوبي، الذى يشكّل منطقة المنطلق الاستراتيجيّ والحيويّ للطريق البحري في (الحزام والطريق)، ومن ثَمَّ، فإنّ ضمان اندماج أفغانستان – كممرٍّ بريّ – سيخفّف من تأثير محاولات حصار الصين، ثمّ محاولات تخريب الممرّات البحريّة للحزام والطريق، وسيقلّل من قيمة امتناع الهند عن الانخراط في المشروع التجاري الصيني، ومحاولاتها انتزاع وضعيّة المعاند المنافس للصين .

أفغانستان الفقيرة ...التي ترقد على ثروة هائلة

وطبقًا لتقّاريرَ دوليّة مرموقة، فإنّ أفغانستان تمتلك ثانيً أكبر احتياطي للنحاس في العالم، بقيمة تقدّر بنحو 88 مليار دولار، إضافةً إلى نحو 2,2 مليار طن من خام الحديد، كذلك الليثيوم وهو مركّبٌ نادرٌ يعدّ موردًا أساسيًّا لنقل الطاقة؛ إذ يُستخدم لتخزين الكهرباء في البطاريات، وفي منشآت توليد الطاقة الشمسيّة، ومزارع الرياح وفي صناعة الإلكترونيّات وأجهزة الاتصالات الرقميّة الحديثة، وقد قدرت وكالةُ الطاقة الدوليّة في أحدث تقاريرها أنّ الطلب العالمي على الليثيوم سيتضاعف بمقدار 40 مرّةً بحلول عام 2040. وفي تقاريرَ دوليّة متنوّعة، فإنّ المعادن الأرضيّة النادرة في أفغانستان تقدّر بما يتراوح بين تريليون دولار إلى ثلاثة تريليونات دولار .

والمعروف أنّ رؤوس الأموال والشركات الأمريكيّة والأوربيّة العاملة في مجالات التعدين، لم تكن تفضّل المغامرة بالعمل في أفغانستان؛ نظرًا للمخاطر الأمنيّة العالية هناك، حتّى في ظلّ الوجود العسكريّ الأمريكي، في حين كانت الشركاتُ الصينيّة قد نجحت في الاتّفاق مع كل من: السلطة الحاكمة وحركة طالبان في حماية أعمالها. وبالفعل،

العودة إلى الفهرس

فمنذ 2004، هناك شركاتُ مناجمَ صينيّةٌ كبرى تعمل في استخراج النحاس، كذلك مع وجود مشاريعَ استثماريّة صينيّة ضخمة تعمل على الأراضي الأفغانيّة في حماية حركة طالبان؛ مما يفتح الطريق – في ظلّ هيمنة طالبان على السلطة – على أن يكون هناك المزيدُ من اتّفاقات وتفاهمات التعاون الصيني الأفغاني في سياق انخراطهما معًا في مشروع (الطريق والحزام)؛ لتحديث البُنى التحتيّة الأفغانيّة، وهو ما قد يعني بالتبعيّة تحديث المجتمع الأفغاني، ونقله نقلةً كيفيّةً تؤدى إلى استقرار أفغانستان – كدولة وكمجتمع – وينقلها عبر الانخراط في التعامل المجتمعي، مع ما تتيحه أدواتُ التحديث التحتي الصينيّةُ العصريّةُ الطابع إلى أرض ذات آفاق أوسعَ بكثير من مجرّد تبنّي أفكار التطرّف الديني، وأوهام الخلافة الإسلاميّة، التي لا تزدهر إلا مع تخلّف علاقات الإنتاج، وتفجّر أسئلة الهويّة مع تراكم الهزائم الحضاريّة..

بدايات صينيّة مبكرة للتعامل طالبان

الصينُ – في حين أنّها لم تكن متورّطةً من قبلُ في المسألة الأفغانيّة – هي في الوقت نفسه لم تكن بعيدةً عن العلاقات مع أفغانستان، ولا من حيث التعامل مع الأوضاع الأفغانيّة، ولكنّها كانت تتعامل مع الجارة أفغانستان بما لا يجعل من تعاملها تداخلًا في الصراعات الأفغانيّة الداخليّة، وفي الوقت نفسه كانت تسير بهدوء دون ضجيج على طريق مراكمة علاقات مصلحيّة اقتصاديّة مشتركة ونسجها مع أركان (الدولة) الأفغانيّة؛ مستغلّةً تركيز الولايات المتّحدة الامريكيّة في الجوانب الأمنيّة والجوانب الخاصّة؛ بضمان ولاء السلطة الأفغانيّة للمحتلّ الأمريكي. ولقد بات معروفًا للمحلّلين والمتابعين للسياسة الصينيّة منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود؛ أنّ الصين تمتلك رؤيةً أكثرَ مرونةً تؤهّلها للتعامل مع الأطراف الدوليّة والإقليميّة وأطراف الجوار الداخليّة كافةً؛ بما يحقّق مصالحها وأمنها القومي، وهي تعرف – تمامًا – أنّ أفغانستان أحدُ المفاتيح المهمّة للحزام البري الموازي للطريق البحري (الحزام والطريق)، وهي من أهمّ الممرّات البريّة التي تربط الصين بآسيا الوسطى، ثمّ ترسيخ الطريق التجاري إلى الشرق الأوسط وأوروبا، وهذا ليس غريبًا عن التنّين الصيني الذي يتميز بعمق الحكمة الكنفشيوسية والصبر الماوي، والذكاء الاستراتيجي والانفتاح الفكري الذى ورثته السياسة الصينيّةُ عن حقبة دينج شاو بينج، والصياغة العمليّة المرنة والهادئة للعلاقات الجيوسياسيّة والدوليّة التي تتّسم بها النخبُ الصينيّةُ التي تصاحب بروز ظاهرة (شي جين بينج).. ولذلك فقد بادرت الصين – مبكرًا – في التعامل مع طالبان دونما توقف عند إيديولوجيّة طالبان؛ فالسياساتُ الصينيّةُ منذ أن خرجت الصين من عزلتها على العالم لا تشترط تماثل المعتقدات والأفكار السياسيّة لإقامة علاقاتها وتحالفاتها ..وبمجرّد ظهور البوادر الأولى على بَدْء طالبان بسط هيمنتها على الأوضاع في أفغانستان – مع بدء الانسحاب الأمريكي – شدَّ نظرَ المتابعين التصريحُ الذى أدلى به المتحدّثُ باسم حركة طالبان (محمد سهيل شاهين) بأنّ الجانب الصيني قد أبلغ الحركةَ بالإبقاء على سفارة الصين في العاصمة كابول، وفى المقابل كذلك، ما صرّحت به (هوا تشون ينغ) المتحدّثةُ باسم الخارجيّة الصينيّة عن أنّ الصين «على اتّصال وتواصل مع حركة طالبان الأفغانيّة..». والصينُ أسّست لعلاقاتها بطالبان منذ عام 2000؛ لأنّها كانت تدرك جيّدًا أنّ طالبان قد أضحت هي الرقمَ الصعبَ في المعادلة الأفغانيّة؛ وبالرغم من إسقاط حكم طالبان بعد اجتياح القوّات الأمريكيّة لأفغانستان على إثر تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلا أنّه كان هناك يقينٌ راسخٌ لدى الصين بأنّ حركة طالبان هي القوّةُ المؤهّلة لتأدية الدور المهمّ في السلطة الأفغانيّة؛ لتجذّرها في الواقع الأفغاني بتعقيداته المعروفة، ولذلك فقد أقدمت الصينُ على إبرام تفاهمتها مع حركة طالبان في الوقت الذي كانت تحتفظ به بعلاقات تعاون مع الحكومة وأطراف النظام الرسمي الأفغاني (بالرغم من مولاته للولايات المتحدة الأمريكية)... وبفضل هذه السياسة؛ فالصينُ قد ضمنت من قبل أن ينتهي العقدُ الأوّلُ من القرن الحالي الوصولَ إلى المناجم الأفغانيّة الواعدة، وحصلت في 2008 على امتياز استغلال أهمّ مناجم النحاس في أفغانستان، كذلك فهي تتفاوض منذ 2015 وحتى تاريخه على المزيد من استغلال مناجم مركب الليثيوم، وكذلك الأتربة النادرة في أفغانستان .

ولباكستان المنخرطة في مقدّمة بنية الطريق البري لمشروع الحزام والطريق الصيني؛ دورٌ رئيسيٌّ في هندسة العلاقات الأفغانيّة الصينيّة، فباكستان هي نقطةُ مبتدأ الطريق البري في مشروع الحزام والحرير، وهي الجارة التي دعمتها الصين تاريخيًّا في مواجهة الهند ولا زالت. لذا، فمن مصلحة باكستان أن ترى جارتها أفغانستان (المتاخمة لها والمتداخلة معها حدوديًّا) مندمجةً في الطريق البري للمشروع، بما يقوّي من ثقل باكستان أمام لدودتها التاريخيّة الهند، خاصةً أنّ قيادات طالبان المهيمنة – الآن – وكوادرها على أفغانستان، هم في الأصل أبناءُ المدارس الشرعية وتلاميذها، التي كانت تشرف عليها المخابراتُ الباكستانيّةُ في ثمانينات القرن الماضي، ويرتبطون بها ارتباطات وثيقة؛ نتيجةً للولاءات القبليّة المشتركةً بين أفغانستان وباكستان، وخصوصًا الانتماء الباشتوني الذي تمثّله طالبان بامتداده داخل باكستان.. وهكذا، فقبل أن تصعد طالبان إلى السلطة جرت مفاوضاتٌ بين الصين وطالبان حولَ التعاون المشترك، وباكستان لم تكن غائبةً عنها، وتمّ إبرامُ اتفاقيّات ذات طابع أمني تتعلّق بموقف طالبان من مناطق (الإيجور المسلمة)، وكلّ ما يتعلّق بالمناطق الحدوديّة الصينيّة المجاورة لأفغانستان.. ولعلّ في تصريح مولاي عبد السلام حنفي – نائب مدير المكتب السياسي لحركة طالبان – عقب مباحثات أجريت في الدوحة بين الجانبين؛ الصيني والطالباني؛ دلالةً بالغةً حين قال: «الصينُ صديقٌ جديرٌ بالثقة لأفغانستان، وحركة طالبان مستعدةٌ لمواصلة تطوير العلاقات الوديّة بين أفغانستان والصين، ولن تسمح طالبان مطلقًا لأيّ قوّة باستخدام الأراضي الأفغانيّة لتهديد مصالح الصين»، وهي تصريحاتٌ ذاتُ دلالات عميقة تفسّر طبيعة العلاقات الصينيّةً بطالبان.. وربّما سيظهر للعالم فيما هو قادمٌ بعد المزيد من الاتفاقيّات المشتركة التي تمّ التفاهمُ على إبرامها فورَ استقرار طالبان في السلطة بدعم صينيّ■

تبعاتُ الزلزالِ الأفغاني

رضي الموسوي– كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

تسارعت الأحداثُ في أفغانستان، وتساقطت ولاياتُ الدولة في أيدي مقاتلي حركة طالبان الذين تصل أعدادُهم عشراتِ الآلاف، مقابل أكثرَ من 300 ألف جنديٍّ؛ هم قوامُ الجيش الأفغاني الذي تَبخّر وتفسّخ وترك عتادَهُ الضخم، مع دخول الحركة العاصمة كابول. سقطت كابول، وشخصت الأنظارُ صوبَ مطارها الذي غصّ بالراغبين في الفرار من حكم طالبان القادمة بقوّة إلى حكم هذه الدولة الداخليّة، التي ليس لها منفذٌ على البحر، ولم تهدأ طوالَ تاريخِها الحديث إلّا قليلًا.

ما حدث في مطار كابول من تزاحم للهروب؛ يُذكّر بما حدث في فيتنامَ عامَ 1975، عندما سقطت سايغون، ورفع الثوّارُ العلمَ الفيتنامي على مبانيها، في الوقت الذي كان أفرادُ الجيش الأمريكي يهربون بسرعة في المروحيّات من على أسطح مبنى السفارة والمباني المجاورة، ويرمون جواسيسَهم من على السلالم التي كانوا يتمسّكون بها، كما يتمسّك الغريقُ بقشة تنقذُهُ من مصير محتوم. شبيهٌ لهذا المشهد حصل في جنوب لبنان صبيحةَ الخامس والعشرين من مايو 2000، حين لم يتمكّن جنودُ الاحتلال الصهيوني من لبس سراويلهم الداخليّة؛ وهم يتلقّون الأوامرَ بالهرب من ضربات المقاومة اللبنانيّة. الصهاينةُ أيضًا تركوا أيتامهم على بوّابة فاطمة، وفرّوا إلى فلسطينَ المحتلّة، وبقي العملاءُ يندبون حظوظَهم.

صحيحٌ أنّه ليس كلُّ من ذهب إلى مطار كابول هو من الجواسيس والمتعاونين مع الجيش الأمريكيّ الغازي؛ فالكثيرُ من المدنيّين الذين عاشوا عقدين من الزمن تحت الاحتلال الأمريكيّ وُلِدوا قبيلَ الاحتلال أو تزامنًا معه أو بعده بقليل، وقد سمح بالحريّات الشخصيّة والليبراليّة المنضبطة بما يتماشى مع المصالح الأمريكيّة، وتشكّلت فئات اجتماعيّة جديدة منفتحة على المجتمع، وباحثةٌ عن مكان تحت الشمس؛ بعيدًا عن الحروب الأهليّة والإقليميّة والدوليّة على هذا البلد. لكنّ الصحيحَ أيضًا أنّ خمسينَ ألفَ متعاونٍ أفغانيٍّ – على الأقلّ – هم ممّن يُريدون الهربَ من جحيم حركة طالبان وقصاصها، رغمَ أنّ الأخيرةَ تحاول تطمينَ الداخل والخارج بأنّها قادمةٌ للحكم بعقليّة جديدة؛ تسمحُ بعملِ المرأة، وتشركُ الآخرينَ في المشاورات، لكنّ الديمقراطيّة ليست من أولويّاتها – حسب قول المسؤولين فيها – بعد دخول الحركة العاصمة كابول منتصف شهر أغسطس الجاري، وطيّهم العلمَ الأفغانيّ، ورفعهم علمَ الإمارة بدلًا منه؛ إيذانًا بدخول أفغانستان حقبةً جديدةً من تاريخها المضطرب.

ما يُرعبُ الشّعبَ الأفغانيّ ودولَ الجوار؛ هو ما كانت عليه حركةُ طالبان وسمعتُها التي سبقتها إلى كابول، رغمَ أنّ طريقةَ تعاطي الحركة في السيطرة على الولايات وعواصمها كانت ذكيّة، ولم ترقْ فيها دماءً، كما كان يحدث من قبل؛ فقد دخلت «طالبان» المدنَ دخولَ الفاتحين المسالمين بعد هروب عناصر الجيش الأفغاني أو بعد الاتّفاق معه على التسليم، أو تقديم الرشوة لجنرالاته، أو بالتفاهم مع القبائل لتجنيب المناطق ويلات دمار الحرب وكوارثها. مارست المؤتمراتُ الصحفيّةُ التي عقدها مسؤولو الحركة فعلَ التبريد، حيث كانوا يؤكّدون من القصر الجمهوريّ على أنّ طالبان 2021 ليست هي في تسعينات القرن الماضي.. فهل يمكن تصديقُ هذهِ البروباغاندا والبراغماتيّة

العودة إلى الفهرس

العاليّة الأداء من قادة الحركة الخارجة من رحم تنظيم القاعدة، التي رعتها المخابرات الباكستانيّة ؟

ديمغرافيُّة الفسيفساء العرقيّة

تقعُ أفغانستان جنوبَ آسيا؛ يحدُّها من الشرق والجنوب الشرقي باكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي إيران، ومن الشمال الشرقي الصين، ومن الشمال طاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان، وتبلغ مساحتها 650000 كيلومتر مربع، ويبلغُ عددُ سكّانها نحو 40 مليون نسمة، ولا تتمتّعُ بأيّ منفذ بحريّ، وأقربُ منفذ لها ميناءُ كراتشي الذي يبعدُ أكثرَ من 700 كيلومتر، وأغلبُ أراضي البلاد ترتفعُ عن سطح البحر، نحو 1200 متر.

إنّ تاريخَ أفغانستان الحديثَ يشبهُ تاريخَ الكثير من دول العالم الثالث، يتّسم بعدم الاستقرار، وبغياب العدالة الاجتماعيّة، وبتفشّي الصّراعات العرقيّة؛ فعامَ 1964، أُعلن الدستورُ الجديدُ الذي يُحوّل البلادَ إلى ملكيّة دستوريّة، ويفصل بين السلطاتُ التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة. وفي يوليو عامَ 1973، أعلن النظامُ الجمهوريُّ بعد انقلاب سلميٍّ قاده الجنرالُ محمد داوود خانٌ (ابنُ عم الملك محمد ظاهر شاه) في حين كان الملكُ في زيارة إلى إيطاليا، وأصبح داوود خانٌ رئيساً للجمهوريّة ورئيساً للوزراء، وَفْق ما يذكرُ يوسف الجهماني في كتابه القيّم، «تورا بورا.. أولى حروب القرن».

استمرّ داوود خان بضعَ سنوات، ثمّ قتل في انقلاب في إبريل عامَ 1978، أدّى أيضًا إلى مقتل أغلب أفراد أسرته، وأصبحت أفغانستانُ بموجبِ الانقلاب الجديد جمهوريّةً ديمقراطيّةً في زمن الحرب الباردة، وأبرمت اتّفاقيّات عدّة مع الاتّحاد السوفييتي، وانتُخبَ نورُ محمد طرقي رئيساً للمجلس الثوري، ورئيساً للوزراء، وأميناً عامًّا لحزب الشعب الأفغاني الديمقراطي، كما انتُخب بابراك كارمل زعيمَ جناح بارشام، وحفيظ الله أمين زعيمَ جناح خلق، نائبين لرئيس الوزراء، وأعلن الزعماءُ الجددُ التزامَهم بالاتّفاقيّات الدوليّة التي وقعتها أفغانستان، وحبّهم للسلام والعدل الاجتماعي والاقتصادي.

بعد أشهر قفز حفيظ الله أمين إلى رئاسة الوزراء، وبقي طرقي في رئاسة الدولة، وأميناً عامًّا لحزب الشعب الديمقراطي الحاكم، لكنّ الاضطرابات تزايدت؛ فأنهار الجيشُ، وطلب حفيظ الله أمين المزيدَ من الدعم السوفييتي الذي تجاوبَ وأرسلَ خبراءَ وأسلحة، وقُتل طرقي في المواجهات مع حفيظ الله أمين، وذلك في سبتمبر عامَ 1979.

ومع استمرار حالة عدم الاستقرار؛ تدخّل الجيشُ السوفييتي في ديسمبر عامَ 1979، وقتل حفيظ الله أمين بسبب ذلك، وعاد بابراك كارمال مع القوّات السوفييتيّة؛ ليتبوأ مناصبَ رئيس مجلس الثورة، وأميناً عامًا لحزب الشعب الأفغاني الديمقراطي، ورئيساً للوزراء، لكن المظاهرات اندلعت في وجهه، وزاد منسوبُ التدخّل السوفييتي في البلاد، واستثمرت الولاياتُ المتحدةُ وحلفاؤها الوضعَ لإنهاك الجيش السوفييتي حتى انسحابه عام 1989، بعد أن قتل أكثر من 15 ألفاً من جنود الجيش الأحمر، وجرح أكثر من 50 ألفاً آخرين، وأكثر من مليون قتيل من المدنيين، و3 ملايين ما بين جريح ومعاق، وشرّد 5 ملايين أفغاني من ديارهم. لقد جرى الانسحابُ بعد أن تمّ التوقيعُ على اتّفاقيّة بإشراف الأمم المتّحدة؛ تقضي بانسحابِ القوات السوفييتيّة، وإقامة حكومة محايدة، وإعادة اللاجئين، إلا أنّ «المجاهدين» رفضوا الاتّفاقيّةَ وواصلوا القتال، في حين أتمّ السوفييتُ الانسحابَ من طرف واحد في منتصف فبراير عامَ 1989، وظلّ الصراعُ قائمًا بين المجاهدين وبين قوّات الحكومة بزعامة نجيب الله، الذي تخلّى عن منصبه بعد محاولة انقلاب فاشلة في مارس عامَ 1990، لجأ فيها إلى مقرّ الأمم المتّحدة، ليخلو الجو للمجاهدين في السيطرة على البلاد. لم يدم الأمرُ كثيرًا حتى تجدّد الصراعُ بين المجاهدين أنفسهم، وأصبحت البلادُ مقسّمةَ الولاءاتَ بين جنرالات الحرب الأهليّة، وفسيفساء التعدديّة العرقيّة المتواجهة، لتغرق مرّةً أخرى في بحر الدم. إنّ أغلب الصراعات والخلافات التي دارت في أفغانستان؛ هي صراعاتٌ قوميّةٌ وليست صراعات طائفيّة.

يشكّل المسلمون السنّةُ (الحنفية) نسبةً تزيد على 90 بالمئة من سكان البلاد، في المقابل يشكّل الشيعةُ ما بين 8 - 10 بالمئة، وبعضهم إسماعيليّة، وتزخر أفغانستان بنحو 20 قوميّةً موزّعةً على أربع مجموعات رئيسيّة هي: 1-البشتون؛ وتشكّل مًا بين 55 إلى 60 بالمئة من السكان، 2-الطاجيك؛ ويشكّلون نحو 20 بالمئة من السكان، 3- مجموعةٌ قبائلَ تنحدرُ من أصل تركي؛ وتشكّل نحو 10 بالمئة، وأهمُّها: قبيلةُ الأوزبك، والتركمان، والقيرغيز، والإيماق، 4-الهزارا؛ ويشكّلون ما بين 8-10 بالمئة، وغالبيّتهم من الشيعة، وبعضهم إسماعيلون، كما أن هناك أقليّات ما بين 5 إلى 7 بالمئة، وهناك البلوشُ والبراهنيون والنوريستانيون، وهناك أقليّاتٌ صغيرةٌ جدًّا من اليهود والسيخ والأرمن.

صعودُ طالبان

أسّس الملا محمد عمر حركةَ طالبان سنةَ 1994، وقدّمت المخابراتُ الباكستانيّةُ الدعمَ الكبيرَ للحركة من أجل السيطرة على البلاد المقسّمة، التي تعاني من صراعات دمويّة بين أمراء الحرب، وكان لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن دورًا كبيرًا في تقوية الحركة لإقامة مشروع متطرّف عنوانُه «إحياءُ الخلافة». قدّم بن لادنٌ الدعمَ الكبيرَ واللازمَ من المال والمقاتلين لحركة طالبان، وخصوصًا في الحرب على الشمال؛ بهدف بسط السيطرة الكاملة. سارت طالبان، مع الوقت، على هدى أفكار أسامة بن لادن الذي لم يتخل عنه محمد عمر، وعَدَّهُ ضيفًا لا يمكن طردُهُ من البلاد، فكانت النتيجةُ إنهاءَ مشروع الخلافة الذي تريد طالبان الآن إحياءَهُ بنسخة جديدة.

عندما تسلّمت طالبان الحكمَ سنةَ 1996، لم تكن هناك شبكة مياه، ولا كهرباء، ولا طرقٌ سالكة، كانت البلادُ تعاني من الضروريّات الأساسيّة، كالغذاء، والمياه، والأمن...، وتشيرُ الإحصاءاتُ إلى أنّ وَفَيَاتِ الأطفال الرضّع هي الأعلى في أفغانستان منتصف التسعينات، وأنّ ربعَ الأطفال يموتون في عمر الخامسة، والاقتصاد مدمّر.

يقول الخبيرُ الباكستاني في شؤون أفغانستان أحمد رشيد: إنّه «خلال سنتيْ 1994 و 1999، تلقّى ما بين 80,000 - 100,000 باكستاني تدريبات عسكريّة، وقاتلوا في أفغانستان إلىً جانب طالبان»، وإنّه حتى 11 سبتمبر سنة 2001، شاركت الاستخباراتُ الباكستانيّةُ مع الآلاف من أفراد القوّات المسلّحة الباكستانيّة في القتال في أفغانستان. وسنةَ 2001، ووفقًا لمصادرَ دوليّة عدّة، كان 28,000 - 30,000 مواطن باكستاني و 14,000-15,000 أفغاني من طالبان و 2000-3000 من مقاتلي القاعدة؛ يقاتلون ضدَّ القوّات المناهضة لطالبان في أفغانستان، لتكون قوّةً عسكريّةً قوامُها 45,000 فرد. وكان برويز مشرف - الذي كان آنذاك رئيسَ أركان الجيش - مسؤولًا عن إرسال آلاف الباكستانيّين إلى القتال جانب طالبان، وابن لادن ضدّ قوّات أحمد شاه مسعود.

تؤكّد وثيقةٌ صدرت عامَ 1998، عن وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أنّ ما بين «20-40 بالمائة من جنود طالبان النظاميّين هم باكستانيّون»، وطبقًا لتقرير وزارة الخارجيّة وتقارير هيومن رايتس ووتش؛ فإنّ الباكستانيّين الذين يقاتلون في أفغانستان كانوا جنودًا باكستانيّين نظاميّين. لقد تبخّر كلُّ شيء بعد 11 سبتمبر سنةَ 2001، بتفجير برجيِ التجارة العالميّة في نيويورك وما أعقبه من تداعيات.

الغزو الأمريكي

كان واضحًا أنّ المحافظين الجدد في الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد تمكّنوا من زمام الأمور، وباغتوا القوى ومؤسّسات المجتمع المدني الأمريكيّة، كما فاجؤوا العالمَ بالخطوات الدراماتيكيّة التي أقدموا عليها، فوجّهوا سهام الاتّهامات إلى كلٍ من: أفغانستان، والعراق، فقاموا بغزو الأولى بعد ثلاثة أشهر من تفجير البرجين، وغزوا العراقَ سنةَ 2003، ودمّروه وأخرجوه من التاريخ، حتى الآن على الأقل. كان الرئيسُ جورج بوش الابن يؤكّد في أغلب خطاباته على شعاره الشعبوي السيئ «من ليس معنا فهو ضدُّنا».

الآن، وبعد عشرين عامًا على غزو أفغانستان، ومع هرولة الجنود لصعود طائرات الشحن العملاقة للهرب من الجحيم الطالباني؛ بدأت عمليّةُ عدّ الخسائر التي تكبّدتها الولاياتُ المتّحدةُ في أطول حروبها - كما تصفها العديدُ من وسائل الإعلام الأمريكيّة -. تشيرُ صحيفةُ الغارديان إلى أنّ الحرب كلّفت الخزينةَ الأمريكيّة نحو تريليوني دولار (2000 مليار دولار)، وحسب تقرير الصحيفة، الذي نشر في وسائل إعلاميّة عدّة، فإنّ أمريكا أنفقت على معدّات القتال 837 مليارَ دولار، ومبلغ 145 مليارَ دولار لإعادة إعمار أفغانستان، كما أنفقت 9 مليارات دولار على محاربة تجارة المخدّرات، لكن هذه التجارةُ، وبدلًا من تراجعها، ازدهرت أكثر في العصر الأمريكي (!!)، وبلغ حجمُ الخسائر البشريّة - وَفْقَ نيويورك تايمز - 2448 جنديًّا أمريكيًّا، وأكثرَ من 3 آلاف متعاقد - وَفْقَ «الغارديان» - وتقدّر عدد إصابات الجيش الأمريكي نحو 20 ألفَ إصابة. تعدّ هذه الأرقامُ متواضعةً أمامَ عدد الأفغان الذين قتلوا، الذين بلغ عددُهم 66 ألفَ عنصرٍ من الجيش والشرطة، كما قُتل 47 ألفَ مدنيٍّ أفغاني، ونزح ملايينُ الأشخاص.

إنّ هذه الحربَ المجنونةَ التي دامت عشرين عامًا، قادت إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي، ودفعت البلاد إلى الانهيار الاقتصادي. يقدّر البنكُ الدوليُّ أنٍ 72 بالمئة من الأفغان يعيشون تحت خطِ الفقر، وأنّ معدّلَ البطالة يلامس 38 بالمئة، ونحو 6 ملايين أفغاني، نصفهم من الأطفال في حاجة لمساعدات إنسانيّة عاجلة، حسب منظّمةُ اليونسيفُ، وأن 3 ملايين وسبعمائة ألف طفلٍ لم يلتحقوا بالمدارس.

أمّا العارُ الذي عدّهُ الجيشُ الأمريكيُّ كبيرًا، فهو ما انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي لمقاتلي طالبان وهم يتفقّدون أسلحةً ومعدّاتٍ أمريكيّة كبيرةً وكثيرةً بعد الاستيلاء عليها من الجيش الأفغاني، بما فيها: مروحيّات «بلاك هوك» الهجوميّة، وأسلحةٌ آليّةٌ متعدّدةُ الأحجام. لقد أنفقت أمريكا أكثرَ من 83 مليارَ دولارٍ على تدريب الجيش الأفغاني وتجهيزه خلال عشرين عامًا دون جدوى، في حين ضرب الفسادُ النخبةَ السياسيّةَ التي أتت بها الإدارةُ الأمريكيّةُ، وأسهم ذلك في تفسّخ الجيش الذي كان الرهان عليه رئيسيًّا. كان كبارُ الجنرالات يتقاسمون الأجورَ العائدة إلى نحو 100 ألف اسم وهميٍّ مسجّلين في الجيش، وهذه المعلوماتُ والأوضاع التي آل إليها الجيشُ؛ هي معروفةٌ لدى حركة طالبان التي لم تخض معاركَ حقيقيّةً لإسقاط المدن والولايات. لقد أتاحت هذه المعطياتُ لحركة طالبان بأنْ تفرضَ شروطها على الأمريكان، فرفضت تمديدَ مهلة انسحاب القوّات الأمريكيّة والأجنبيّة الأخرى من مطار كابول في نهاية شهر أغسطس الجاري.

المفارقةُ؛ هي أنّ قادةَ مجموعة السبعة الكبار غيّروا من لهجتهم التي اعتادوها طيلةَ عشرين عامًا؛ فانتقلوا من إطلاق التصريحات التي تهدّد الإرهابَ، وتتوعّد بقطع دابره، وضربه في عقر داره، وشنّ الحروب عليه أينما كان؛ إلى استجداء السماح لهم بممرٍّ آمن في جزء من مطار كابول يهرب منه الجنودُ الأمريكيّون والبريطانيّون، وجنودُ الناتو والجواسيسُ والمتعاونون. يفسّر هذا الاستجداء، تصريحُ الرئيس الأمريكي يوم 25 أغسطس/آب، عندما أكّد أنّ قوّاته ستنهي وجودها في أفغانستان نهايةَ الشهر «فكلّ يوم إضافيٍّ خطرٌ على قوّاتنا.. وتنظيمُ الدولة في خراسان يستعدّ للقيام بعمليّات إرهابيّة، وهو خطرٌ علينا وعلى طالبانَ أيضًا».. وقد فعلها التنظيمُ الإرهابيُّ وفجّر بالقرب من مطار كابل، وقتل جنودًا أمريكيين، ومدنيين أفغان، ليتذكر الرئيس جو بايدن مرّةً أخرى ما استحضره من التاريخ: «أفغانستان مقبرةُ الإمبراطوريّات».

خلّف الزلزالُ الأفغانيُّ ارتداداتٍ كثيرة، في المحيط القريب، حيث تشتّرك ستُّ دول مع هذه الدولة في الحدود، ويمتدّ التأثيرُ للمنطقة العربيّة التي لا تزالُ تتوجّسُ وتستشعرُ الإرهاصاتِ الأوليّةَ لصعود «طالبان» مجدّدًا، وبدأ شَدُّ الرّحال الأمريكيّة، نحو بحر الصين الجنوبي، حيث يشتدّ وطيسُ «الحرب التجاريّة» بين العملاقين؛ الولايات المتّحدة، والصين. إنّ الأيامَ حُبلى بالكثير القادم من آسيا لمنطقتنا العربيّة.. إنّها مسألةُ وقتٍ ليس إلّا■

العودة إلى الفهرس

هل تؤثّرُ أزمةُ الغواصّاتِ الفرنسيّةِ على مصير الناتو؟

خاص (الهدف)

بعد نحو أسبوعين على اندلاع أزمة الغواصّات مع أستراليا، وتشكّل محورٍ مناكفة كلاميّة، أطرافُهُ الولاياتُ المتّحدة، وأستراليا، وبريطانيا (المغادرة حديثًا للاتّحاد الأوروبي) من جهة، وفرنسا وقيادة الاتحادِ من جهةٍ أخرى، أخذت فرنسا خطوةً جديدةً في المواجهة بعد توقيعها اتفاقيّةً لبيع اليونان ثلاث فرقاطات في إطار «شراكة استراتيجيّة» أعلنَ عنها في المتوسطِ بين باريس وأثينا، تعطي دفعًا لخطة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في معركته للترويج للدفاع الأوروبي. وقال ماكرون: إنّ اليونان ستشتري الفرقاطات الثلاث من فرنسا، في إطار «شراكة استراتيجيّة» أكثرَ عمقًا بين البلدين؛ للدفاع عن مصالحهما المشتركة في البحرِ المتوسط. ويمثّل هذا الاتفاقُ «خطوةً أولى جريئة نحو استقلاليّة استراتيجيّة أوروبيّة – حسب قوله – وقد عدَّ قرارَ أثينا نوعًا من «مؤشر ثقّة» في الصناعة العسكريّة الفرنسيّة في وجه المنافسة؛ خصوصًا مع شركة لوكهيد مارتن الأمريكيّة، التي ستصنعُ الغوّاصاتِ النوويّة لصالح أستراليا.

تأتي هذه التطوّراتُ التي أدّت إلى استدعاء فَرنسا سفراءَها لدى الدول المعنيّة، بعد خسارتها عقدًا بقيمة 56 مليار يورو، لتزويد أستراليا بغوّاصات، فيما تراجعت كانبيرا عن الصفقة دون سابق إنذار، معلنةً أنّها ستوقّع عقدًا مع الولاياتِ المتّحدة لشراء غوّاصاتٍ تعملُ بالدفع النووي.

الأزمةُ اكتسبت دفعةً بتصريحات مسؤول الخارجيّة الأوروبي جوزيب بوريل، بأنّ «هذه الأزمة لا تخصّ فرنسا وحدَها، بل هي مشكلةٌ تهمّ جميعَ دول أوروبا». وأضاف وبيّن: أنّ باريس وأوروبا لهما الحقّ في معرفة سبب عدم مشاركتهما في التّعاون في مجال الدفاعِ بمنطقة الهندي والهادي، وأنّ الوجودَ العسكريّ الفرنسيّ في المنطقة هو «الأهم» بين الدول الأوروبيّة.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنّ واشنطن ستقدّمُ لأستراليا بموجب الصفقةِ المبرمة حديثًا، تكنولوجيا متقدّمةً لغوّاصات تعمل بالطاقة النوويّة؛ ما يعدّ استفزازًا للصين التي احتجّت بقوّة على خطوة ما عدّته تسليحًا نوويًّا لأستراليا، يخالف اتفاقيّةَ منع انتشارِ السلاح النووي، في حين فُسّر الأمرُ بأنّه مساعدةٌ أمريكيّة بريطانيّةٌ لأستراليا؛ لدعمها في التصدّي «لنفوذ الصين المتنامي في منطقة المحيطين الهندي والهادي» وبينما سعت بريطانيا والولاياتُ المتّحدة للضغط على الصين، وجهتا مع كانبيرا طعنةً في الظهر لحليفٍ استراتيجيٍّ وعضوٍ بارزٍ في الناتو؛ هو باريس.

من جانبه شدّد رئيسُ الوزراء البريطاني بوريس جونسون، على العلاقة «البالغة الأهمّية» بين بلاده وفرنسا، وذلك في مواجهة غضب باريس من إعلان شراكة استراتيجيّة بين الولايات المتّحدةً وأستراليا وبريطانيا.

وقال جونسون لصحافيّين: إنّ لندن وباريس تربطهما «علاقة ودّية جدًّا» و«بالغة الأهمّية»، مشدّدًا على أنّ «حبّ بريطانيا لفرنسا» راسخٌ؛ مضيفًا: إنّ الاتّفاقيّةَ الأمنيّةَ الثلاثيّةَ الجديدة «لا تهدف إلى أن تكون إقصائيّة».

وردّ وزيرُ الخارجيّة الفرنسي جان إيف لودريان بشكلٍ لاذعٍ على سؤالٍ بشأن السبب الذي دفعَ فرنسا إلى عدم استدعاء سفيرها من بريطانيا، المنضوية في الاتّفاق الأمني الثلاثي: «استدعينا سفيرينا من (كانبيرا وواشنطن) لإعادة تقييم الوضع. مع بريطانيا، لا حاجة إلى ذلك. نعلم انتهازيّتهم الدائمة، ولذا فلا حاجة إلى إعادة سفيرنا ليفسّر الوضع. وفي تعليقه على دور لندن في الاتفاقيّة، قالَ باستخفاف: «بريطانيا ليست إلا طرفًا زائدًا (أيّ بلا قيمة) في كلّ هذه المعادلة». وكانت الجهاتُ الرسميّةُ الفرنسيّةُ قد أكّدت أن «ما جرى في قضيّة الغوّاصات سيؤثّر على مستقبلِ حلف شمال الأطلسي (الناتو)».

وتعليقًا علىَ هذا الأمر؛ قال الكاتب الصحفي هاني حبيب: «كان يُعتقد على نطاقٍ واسع، أنّ السياسة الخارجيّة الأميركيّةً في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، قد أدّت إلى إضعاف حلف الأطلسي، وتوتير العلاقات بين ضفّتيه؛ وتحديدًا بين أميركا وحلفائها التقليديّين في أوروبا الغربيّة، وعندما وصل جو بايدن إلى البيت الأبيض، ظهر وكأنّه يسعى إلى ترميم هذه العلاقة، وتعزيزها بين ضفّتيه بعدما سادها الاضطرابُ طوال سنوات ترامب الأربع، إلاّ أنّ هذا الاعتقادَ قد تلاشى وزال تمامًا، بعد سلسلة من السياسات التي أدّت إلى مزيد منَ الشرخ والتوتّر بين أوروبا وأميركا؛ خاصّةً بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان دون التشاور على جدول الانسحاب مع تلك البلاد، ولم تكن هناك شراكةٌ بين ضفتي الأطلسي على جدولة عمليّة الانسحاب، عندما قام بايدن منفردًا بهذه الخطوة ذات الأبعاد الاستراتيجيّة، بحيث شعرت الدولُ الأوروبيّة بأنّها مجرّدُ تابعٍ وليس شريكا للولايات المتّحدة، ولمٍ تتمكن من إخلاء دبلوماسيّيها وقوّاتها والعاملين معها إلاّ من خلال الجدول الأميركي للانسحاب».

يبدو أن فرنسا لن تنسى بسرعة أنّها طعنت في الظهر من قبل الحليف الأمريكي عبرَ «أزمة الغوّاصات». كما يتّضح من كلام وزير خارجيّتها جان إيف لودريان، بعد لقائه نظيرَهُ الأمريكي أنتوني بلينكن، في نيويورك، حيث أبلغه بأنّ الخروجَ من الأزمة يتطلّب «وقتًا وأفعالًا»؛ وعليه قد تكون الأزمة والصدع الأكبر في المصير الذي سيؤول إليه حلف «الناتو»■

مآلُ الأحاديّة الأمريكيّة..
بعد سيطرةِ طالبانَ على أفغانستان..!

محمد صوان– كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ سوريا

في أوائل تشرين أوّل عامَ 2001، بدأت الولاياتُ المتّحدةُ عمليّةً عسكريّةً واسعةَ النطاق في أفغانستان؛ ردًّا على هجمات 11 أيلول 2001، التي استهدفت برجَي منظمة التجارة العالميّة في نيويورك.. وبعد عشر سنوات على تلك الحادثة، شرعت الإدارةُ الأمريكيّةُ بإجراء مفاوضات مع حركة طالبان على نحوٍ جدي، على يد الرئيس الأسبق باراك أوباما، وتواصلت تلك المفاوضاتُ في عهد الرئيس الجمهوري ترامب.. وبعد عشرين عامًا على غزو أفغانستان واحتلاله؛ أعلن الرئيسُ الديمقراطيُّ جو بايدن، أنّ «الوقت قد حان لسحب جميع القوّات الأمريكيّة والأطلسيّة من أفغانستان، فهذا البلدُ مقبرةُ الإمبراطوريّات».. وبذلك يكون وسط آسيا قد دخل مرحلةً من الغموض بشأن ما يخبّئه المستقبل.. بعد قرار الانسحاب والتراجع الأمريكيّ المدّوي اقتصاديًّا، وقبل ذلك سياسيًّا وحتى عسكريًّا.

تطوُّر مسار التفاوض

شهدت العاصمةُ القطريّةُ الدوحةُ والألمانيّةُ برلين، ابتداءً من 2019/3/20؛ سلسلةَ لقاءات بين كلٍّ من: الإدارة الأمريكيّة وحركة طالبان، وحكومة أشرف غني، وممثّلين عن الأمم المتّحدة، أسفرت عن تفاهمات لاقت قَبُولًا دوليًّا، وتوافقت بموجبها جميعُ الأطراف على الآتي:

1. إنهاءُ الاحتلال الأمريكيّ والوجود الأجنبيّ على الأراضي الأفغانيّة.
2. الاعترافُ بحركة طالبان منظّمةً سياسيّةً يمكنها المشاركة بإدارة شؤون البلاد؛ حالَ إقرار الدستور، والتناوب على السلطة.
3. رفعُ أسماء قيادات الحركة من القوائم السوداء، وتسهيلُ حركة أعضائها لتكثيف مساعي التوصّل للسّلام؛ لأنّ تحقيقَ ذلك يتطلّبُ بيئةً مفتوحة ومريحة دون وجودِ ضغوط خارجيّة.
4. فكُّ الارتباط بين حركتي طالبان والقاعدة.
5. وضعُ دستور جديد للبلاد، وإجراءُ انتخابات تشريعيّة ورئاسيّة.
6. تعزيزُ حقوق الإنسان، وفي المقدمة؛ المرأةُ والأقليّاتُ.
7. جعلُ الانسحاب الأمريكيّ والأطلسيّ من أفغانستان أكثرَ أمنًا.

تراجعٌ أمريكيٌّ وصعودٌ صيني

أغلبيّةُ القراءات والتحليلات الاستراتيجيّة، خلالَ العقد الأخير من القرن الماضي؛ رجّحت تراجعَ الاقتصاد الأمريكيّ إلى المرتبة الثانية؛ ابتداءً من العقد الثاني من القرن الحالي، وأنّ الصين ستتحوّل إلى قوّة عظمى، وسيكون لها تأثيرُها في المنظومة الأمنيّة الأمميّة وسط آسيا وغربها. هذه القراءاتُ صحيحةٌ، إلا أنّ بعضها تحفّظَ على الفترة الزمنيّة المفترضة لحدوث تلك التحوّلات؛ كونها بعيدةً نسبيًّا في المقاييس العسكريّة والسياسيّة.. لذلك لم تكن المخاوفُ من حدوث تلك التحوّلات واردةً في حسابات مراكز القوى الغربيّة، باعتبار أن «الفترة الفاصلة تحتاج إلى نصف قرنٍ لبلوغها الحدّ الأدنى» اليوم نحن في منتصف الفترة الافتراضيّة، حيث دخل العالمُ هذه الحقبةَ وشرع بتجاوزها، وأصبح اقتصادُ الولايات المتّحدة في الموقع الثاني – تقريبًا – بعد أن تراجعت حصّتُها في الدورة الإنتاجيّة للكرة الأرضيّة «من النصف إلى الثلث». إنّ وصول العالم إلى هذا المستوى؛ سبقه حدوثُ كثيرٍ من التطوّرات الجيواستراتيجيّة؛ أدّتْ إلى سقوط دولٍ ونهوض أخرى.. واستطرادًا؛ حينَ وقعت هجماتُ 2001/9/11، كانت الولاياتُ المتّحدة لا تزال في موقعٍ يعطيها القدرةَ على الردّ ومواجهةِ كلّ ضربةٍ عسكريّةٍ بضربتين،

العودة إلى الفهرس

مثلما حدث في أفغانستان 2001، واجتياح العراق 2003. كانت الاستراتيجيّة الأمريكيّةُ – آنذاك – واضحةَ المعالم في ترسيم حدود مصالحها، وفرض نفوذها السياسي المقرون بقوّتها العسكريّة التي لا تضاهى.

بعد تلك الحقبة، أخذت عوارضُ الضعف تظهرُ وتؤثرُ في مجرى الدور الأمريكيّ في العال؛ فالصينُ التي كانت حدودُها تنتهي على شواطئ المحيط الهادي أخذت تتوسّعُ سياسيًّا في الأقاليم المجاورة، وشرعت تبني قوّةً بحريّةً تحمي مصالحها الاقتصاديّة في الجرف القاري.. أمّا روسيا الاتحاديّةُ التي غابت عن المشهد الدولي أكثرَ من عقدين؛ فبدأت تستفيقُ وتنشطُ في محيطها الجواري – القرم وأوكرانيا – في وقت أخذت واشنطنُ بالانسحاب من مواقعها ومراكزها المستحدثة في أفغانستان والعراق!

لقد كان القرارُ بالانسحاب صدمةً استراتيجيّةً؛ لأنّ الفراغَ ليس مسألةً نظريّة؛ كونه يشكّل نقطةَ جذب تشدُّ الأطرافَ طوعًا إلى الاصطدام، فالفراغُ أشبهُ بالمغناطيس السياسيّ الذي يجذب القوى إلى مركز الدائرة، بحيث تبدأ القوى الفاعلة بالتضارب؛ حتى لو كان الأمرُ على حساب الداخل الوطني، وضد المواطنين في الساحات العامة.. الانسحابُ العسكريّ الأمريكيّ من بعض المواقع المستحدثة كان له تداعياتٌ سياسيّةٌ فاقت التوقّعات، ولم يعد بالإمكان ضبطُهُ دون الانجراف نحو اقتتال أهليٍّ يتطلّب كثيرًا من الجهد لوقفهِ عند الحدّ المعقول للتسوية بين حاجة الدول إلى الأمن والاستقرار، وحقّ الشعوب بالحريّة والاختيار الحرّ وتقرير المصير.

يقول الفيلسوفُ الألمانيُّ هيغل: «الاستبداد يؤدّي إلى الفوضى التي بدورها تعزّز الرغبةَ في طلب الاستبداد» وهذا ما حدث في شرق المتوسط وغرب آسيا ووسطها، حيث تاهت الخياراتُ بين مناهضة الاحتلال والاستبداد، والخوف من تداعيات الفوضى. لم تعد الولاياتُ المتّحدةُ الدولةَ الناشطة في جميع الحقول والمجالات، كما كان دورُها مطلعَ القرن الماضي.

يقول ابنُ خلدون في مقدّمته: «الدولُ كالبشر؛ تعيشُ فترةً محدّدةً لا تزيد على 120 عامًا، وتمرّ بأطوار الطفولة والمراهقة والكهولة والشيخوخة، وأخيرًا العجز»..!

أسئلةٌ بلا أجوبة

المسألةُ – فعلًا – تطرحُ السؤالَ المؤجّل: هل وصلت الولاياتُ المتّحدةُ إلى مرحلة العجز؟ أم أنّها فترةُ الشيخوخة؟ أم هي لا تزال في حقبة الشباب؟ أم أنّ ما قاله ابنُ خلدون ينطبق بشروطه على الدول المعاصرة وبنيتها؟!

الأجوبةُ كلُّها مفتوحةٌ على احتمالات لا يمكن ضبطُها وضمان انفعالاتها بُعد الإشارات السلبيّة التي جدّدت واشنطن إرسالها إلى حلفائها الأوروبيّين بدايةً.. فقرارُ الانسحاب والطريقةُ التي تمّ بها، أصاب المركزَ العصبي لجهاز التنفس الاقتصادي والأمني لدول الحلف الأطلسي؛ الأمرُ الذي يتطلّب حمايةَ الرئة من الاختناق وانطباق الصدر. حتى الآن لا يمكن التوصّل إلى جواب واضح بشأن المسألة.. فالحدثُ يتطلّبُ قراءةً هادئةً للتعرّف إلى ما تخفيه العاصفةُ الاستوائيّةُ من ارتدادات ليست ظاهرةً في الأفق المنظور، لذلكَ تصبح التوقّعاتُ أفضل وسيلة للتدليل على المسار الذي يمكن أن تدخلَهُ التداعياتُ قبل أن تستقرّ الأمور.. فالتوقّعاتُ متباينةٌ وغيرُ موحّدة في خطّ سيرها، وهي تتفاوتُ بين الانزواء العسكري والانسحاب، أو المواجهة إذا اقتضت المصالح، أو ترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعي، إلى أن تمرّ العاصفةُ بالحدّ الأدنى من الخسائر.

كلُّ القراءات هذه محكومةٌ بسؤال يتعلّق بمدى قدرة الدول الكبرى على المناورة والتحمّل، ومدى استعداد الولايات المتّحدة للإقرار بالهزيمة؛ صونًا لما تبقّى لها من مصالحَ وشبكةِ حلفاءَ وأصدقاء؟!

فإذا كانت الإدارةُ الأمريكيّةُ ومعها بلدانُ الحلف الأطلسي يقرؤون الانسحابَ من منظار سلبيّ، ويشاهدون ما يحدث وكأنّه قدٌ يعرّض مصالحهم المباشرة للخطر؛ فمعنى ذلك أنّهم قد لا يتردّدوا في الردّ؛ كي يمنعوا موازين القوى من الانكسار لمصلحة طرف ضدّ آخر، وإذا كانت الإدارةُ الأمريكيّةُ عينُها تنظرُ إلى التحوّلات بمنظار إيجابي، وبأنّها معنيّة مباشرةً بالتداعيات الناجمة عن تأزّم ملفات وسط آسيا وشرقها وغربها؛ فمعنى ذلك أنّها ستنتقل من الدفاع إلى الهجوم.

أما خارج هذا المشهد الفوضوي والمتدهور، فإنّ السياقَ العام يبدو في مرحلة الانتظار للآتي من بعيد وقريب.. ولذلك، يبدو المشهدُ ملبّدًا ومشوّشًا، وكي تتوضّح المعالم؛ فإنّه لا بدّ من التوافق على مدى جديّة الرئيس الأمريكيّ بايدن، وإشاراته المتكرّرة بشأن المصالح الأمريكيّة والأوربيّة في وسط آسيا وغربها.

التحوّلاتُ مفتوحةٌ على احتمالات وترجيحات بين ما هو حقيقيٌّ ومرئيٌّ، وما هو كامنٌ في مكان غير منظور، إلا أنّ الواضحَ من الأرقام يمكن ملاحظته بتراجع مسار الاقتصاد الأمريكيّ؛ قياسًا بالدورة العالميّة للإنتاج – الانتقال إلى تعدديّة دوليّة تلغي حقبةَ الأحاديّة الأمريكيّة – فالأرقامُ تقول: إنّ الولاياتِ المتّحدةَ لم تعد الدولةَ الأولى اقتصاديًّا.. فهل هذا يعني أنّها أصبحت أضعفَ مما كانت عليه في السياسة والقوّة العسكريّة؟!

سؤالٌ يحتملُ إجاباتٍ متعارضة في نتائجها، ويحملُ في الوقت نفسه أسئلةً أخرى، فهل ستديرُ الولاياتُ المتّحدةُ ظهرَها لوسط آسيا وغربها؛ تاركةً الساحات مفتوحةً على تدخّلات إقليميّة ودوليّة لتعبئة الفراغ، والدخولُ في مواجهاتٍ بذريعة أنّها أصبحت مشغولةً بالتصدّي للتنّين الصينيّ الزاحف من الشرق؟! أم أنّها غيرُ قادرة على الدفاع عن مصالحها – باستثناء أمن «إسرائيل» – ولذلك قرّرت الانكفاءَ والتحصّن خلف جدرانها المغلقة؟! أم أنّ هناك مفاجأةً غيرَ متوقّعة تشبهُ عودةَ الشيخ إلى صباه؟!

ما يحدثُ – كما يبدو من ظاهر المشهد – أكبرُ كثيرًا من موضوع تراجع القيمة الاستراتيجيّة لوسط آسيا وغربها، ومن مسألة انزلاق الدول الكبرى وطموحها لتعبئة الفراغ الأمنيّ، وبسط نفوذها السياسيّ في الجوار الجغرافيّ. ما يجري هو أكبرُ من دائرة وسط آسيا وغربها، ويتّصلُ – أساسًا – بإعادة تشكيل خريطة مراكز القوى، وتوزيع مناطقَ سيطرتها؛ بناءً على أرقام المعادلات الاقتصاديّة الدوليّة التي بدأت تظهرُ – ميدانيًّا – في مناطق متعدّدة من العالم■

«أوكوس» في سياقٍ تاريخي ساخر!

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

في قرارة نفسه؛ يدركُ الرئيسُ الأميركيُّ بايدن، مدى الإذلال الذي أحاقَ به وبإدارَته وبالولايات المتّحدة، أثناءَ انسحاب قوّاته من أفغانستان، ولعلّ المستوى العَالي من العصبيّة التي تحكمت به، كانتَ وَراءَ نسيانه اسمَ حليفه الجديد – القديم، رئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون حينما توجّهَ إليه ليشكرَهَ إثرَ التوقيع على الشراكة الأمريكيّة البريطانيّةِ الأستراليّة، فقد توجّه بايدن إلى شاشة البرنامج الافتراضِي، الذي جمع القادةَ الثلاثةَ إلى صورة موريسون قائلا: أريدُ أن أشكرَ ذلك الزميلَ هناك، في الأسفل، شكرًا جزيلا أيّها الرفيق، تقديري سيد رئيس الوزراء!

في وعي الأمريكان البيض أنّ أصولَهم أوروبيّة، بريطانيّةٌ تحديدًا، وذلك عندما هاجر البريطانيّون إلى أميركا الشماليّة لاستيطان الأراضي المفتوحة في الزراعة، وشنّوا حربًا لا هوادةَ فيها على سكان أميركا الأصليّينَ، ومع أنّ أميركا تُعدُّ أنّها كانت محتلّةً من بريطانيا، وأنّها نجحت في الاستقلال عنها إلاّ أنّ الوعي الذاتي لأصولهم البريطانيّة، يتشابهُ إلى حدّ كبير مع أشقائهم الأستراليّين، في سياقٍ لا يختلفُ كثيرًا!

أستراليّا مستعمَرة بريطانيّةٌ سابقةٌ، لكنّها ما تزال مرتبطةً بها من خلال الكومنويلث البريطاني، وما يزال العلمُ الأسترالي يتشكل في جزء منه من العلم البريطاني. الأستراليّون المؤسّسون هم في الواقع من المجرمين البريطانيّين الذين حاولت بلادُهم التخلصَ منهم، ومن تكلفة إقامتهم في سجونها؛ نظرًا لعجز الحكومات البريطانيّة في العثور على مهاجرين للاستيطان في أستراليا القاحلة، فإنّها اعتمدت على المجرمين الذين أرسلوا إلى أستراليا للاستعمار فيها وتعميرها؛ انطلاقًا من مدينة سيدني عام 1787، وعَليه، فإنّ معظم المواطنين الأستراليّين هم من نسلٍ بريطاني، ومع أنّ مكتشفَ أستراليا هو الهولندي ويليم جانزون عام 1606، إلاّ أنّ بريطانيا تعدّ أنّ مستكشفَها هو الإنجليزيُّ جيمس كوك عام 1770، ورغمَ فشلِ هولندا في استيطانها إلاّ أنّ العبقريّة الإنجليزيّة وجدت في المجرمين أداةً فعّالةً في استيطان هذه القارّة القاحلة. وهكذا كان – ولا نجدُ تفسيرًا مقنعًا لنسيان بايدن اسمَ شقيقه بالاستيطان – بعد إعلان الشراكة معه ومع الأصل البريطاني!

يمكن تفسيرُ ذلك في سياقٍ ساخر، فالشراكة الثلاثيّة الموجّهةُ للصين في جزء كبير منها ما هي إلاّ شكلاً من أشكال الانتقام من هذه الأخيرة، التي دعمت فيتنام في حربها ضدّ الاستعمارين الفرنسي ثم الأميركي، وعلى الأقلّ منذ عهد أوباما الذي تحوّل إلى الإعداد لمواجهة مع الصين في جنوب شرق آسيا بعد فشل سياسته الشرق أوسطيّة، وهو ما جرى الأمرُ عليه في عهد خليفته ترامب، ثمّ الآن في عهد بايدن، فرغمَ الحديث عن سياسة استراتيجيّة جديَدة؛ فإنّهَا في جزء منه، ومن خلال الوعي الذاتي الداخلي لقادة أميركا حربًا انتقاميّةً من الدرجة الأولى، وربّما أنّ التفكير الانتقامي لدى بايدن كان وراءَ نسيانِه اسمَ حليفِه الجديد – القديم، ورئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون!

وللمزيد من السياق الساخر، فإنّ المستفيدَ الأوّلَ من هذه الشراكة هو الرئيسُ الفرنسيُّ ماكرون، الذي سيستثمر هذا التحالفَ لفتح حرب ضدّهم؛ ما يَمنحهِ شعبيّةً أكثرَ وهو على مشارفِ انتخابات رئاسيّة العامَ القادم، كما ستعطيه فرصةً لقيادة الاتّحاد الأوروبي، فبعدَ انسلاخ بريطانيا عن هذا الاتّحاد والمترافق مع انتهاء ولاية المستشارة الألمانيّة أنجيلا ميركل؛ صاحبة الكاريزما الشخصيّة القويّة، فلا يتبقّى سوى الرئيس الفرنسي مرشّحًا لقيادة الاتّحاد الأوروبيّ، خاصةً أنّ بلاده ستتولّى قيادة الاتّحاد في الربع الأوّل من العام القادم، بما يمكنه من إقناع الاتّحاد الأوروبي بتأسيس قوّة عسكريّة أوروبيّة؛ خاصّة للاستقلال عن أمريكا والأطلسي. ماكرون خسر صفقة الغوّاصات، لكنّه ربّما يربحُ صفقةَ قيادةِ الاتّحاد الأوروبيّ، كما يتوقع!

العودة إلى الفهرس

في ضرورةِ نقدِ الفكرِ الدينيّ

«أنا لستُ متعصّبًا ضدَّ الأديان؛ بمعنى الكلمة الموجبة لكراهة من لا يشاركك في اعتقادك الخاص»، يقولُ المفكّر شبلي الشميّل، الذي تأتي رؤيتُهُ للدين انطلاقًا من دعوته إلى فصل الدين عن الدولة، كما ذهبت إلى ذلك دولٌ أوروبيّةٌ كثيرةٌ، في مقدمتها الدولُ الفرنسيّة.

في كتابه «فلسفة النشوء والارتقاء»؛ يتناولُ «الشميل» مسألةَ الدين باعتباره ليس محدّدًا رئيسيًّا في حياة المجتمع، التي قد تدارُ وتصلح من غيره؛ مستشهدًا بتأخّر الأمم وتعصّبها وتباغضها، والاستقواء على بعضها، والحروب التي سبّبتها بين الأمم، حيث جرت الدماءُ بحورًا، وما سببُها إلا العداواتُ التي آثرتها الدياناتُ، ويُظهر تقييد الدين لحريّة الفكر.

يذهب الكاتب وسيم السلطي إلى أنّ «الشميّل»؛ يعتقد بأنّ المحافظين على الأحوال القائمة، هم أصحابُ الروحانيّات، ومن توكأ على عصاهم من أصحاب السلطة، فيدّعون «أنّ الكون لا يعمّر إلا بما هو مقرّرٌ في سياساتهم وديانتهم ولغاتهم وسائر آدابهم، ويستغربون كلّ قول كان ضدّ ذلك». ويتبع ذلك بمقارنة بين الشرق والغرب، ليرينا الفارق العظيم بينهما من جهة التقدّم في الصنائع وسائر أسباب الثورة، وأنّ المقارنة بين أوروبا قبل الثورة اللوثريّة وبعدها، تبيّن لنا أنّ النهضة التي حصلت لأوروبا في الملاحة والفلاحة والصناعة والتجارة؛ إنّما مردّها إلى تلك الثورة الدينيّة التي فكّت العقل من بعض قيوده، فأنشأت المعامل وعقدت الشراكاتُ المختلفة، وبها «كثرت ثورة الأمم الناهضة، وقويَ عزمُ الإنسان على ما فيه من ضعف، واستظهر على الطبيعة وقواها، فقرّب البعيد من الأقطار، إذ استنطق البرقُ، واستسرى البخار، ووصل بين البحار، كلّ ذلك بما اكتشف من معدّاتٍ وعرف من الأسرار».

ويؤكّد «السلطي» بأنّ المفكّر «شبلي الشميّل» قبل وصوله إلى مثل هكذا نتيجة؛ يبدأ بوصف الاستبداد، وكيف يحوّل الناسُ إلى عبيد، ويعلمهم التملّق للتقرّب من أصحاب السلطة، ويهاجم المتسلطين والظالمين والمستغلين، ويؤكّد أنّ المناصب الرفيعة والمقامات السياسيّة العظمى؛ يجب أن تكون قائمةً على استحقاق الدالّ على غزارة العلم وسعة الفضل، وأنّ المقامات العالية تطمس البصائر؛ فالثورةُ للحقوق المهضومة من شأن المتعلّم، أمّا الجاهلُ؛ فحقائقُهُ كلُّها أوهام.

قضيُّة التطبيع في الأدبِ المصري

د. أحمد الخميسي- كاتبٌ وقاصٌّ وروائيّ/ مصر

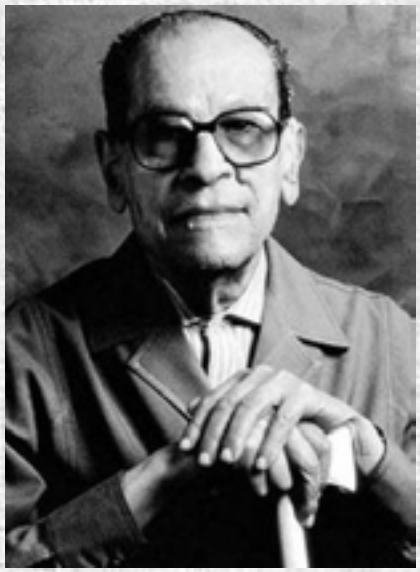

أعتقدُ أنّ تأثيرَ نكسة 1967 في الأدب المصري لم يظهر - بكلّ أبعاده - إلا متأخرًا، ومتأخرًا جدًّا، وربّما في السنوات الأخيرة، فقط، شاع في الروايات موضوعُ «العشق بين العربي واليهوديّة» أو العكس، أو القصّة التي ينبغي أن تستدرّ الدموع عن اليهوديّة التي اشتاقت لوطنها مصر، وغير ذلك من مواضيعَ تصبُّ كلّها في خانة استدرار العطف على الصهيونيّة وقاعدتها العسكريّة.

في حينه - عام 1967 - اقتصرت النكسة - تقريبًا - على وقائع الهزيمة العسكريّة والسياسيّة، بينما استغرقت وقتًا طويلًا عمليةُ اختمار نتائج النكسة؛ خاصّةً في المجال الروحي، أي في مجال الإبداع الأدبي. كان ظهورُ آثار النكسة أسرعَ في المجال الأيديولوجي والسياسي والثقافي بمعناه العام، وفي ذلك السياق... برزت مبكّرًا عامَ 1974 دعوةُ توفيق الحكيم في «عودة الوعي»(1) لمراجعة حصاد التصدّي للاستعمار بفكرة الحكيم الرئيسيّة؛ وهي أنّ مواجهة الاستعمار بلا جدوى وبلا فائدة، وأنّ هذا هو الدرسُ المستفادُ من النكسة، والنتيجةُ المنطقيّةُ المترتّبةُ على تلك الفكرة واحدةٌ، وهي: أنّه لا مفرّ من القَبول بشروط العدوِ ولا مفرّ من الصلح معه؛ هذه النتيجةُ التي لم يعلنها الحكيمُ صراحةً - وإنْ وضع كلّ الأسس لاستنتاجها - وسرعانَ ما وجدت من يلتقطها ويصوغها صراحةً، مثل: د. إبراهيم عبده في كتابه «تاريخ بلا وثائق» (2) الذي تحدّث بوضوحٍ عن أنّ: «مواجهة الاستعمار جنونٌ مطبق».

ولم يكن نجيب محفوظ بعيدًا عن فكرة توفيق الحكيم وإبراهيم عبده - وإنْ أعرب محفوظٌ عن ذلك في ثنايا أحاديث عابرة - لكنه يقول بوضوح: «وعندما دعوتُ لاتباع السلام مع إسرائيل، كنت أدعو لاتباع هذه السياسة العاقلة، حيث يبدو واضحًا للجميع أنّنا لا نحارب إسرائيل وحدها»(3).

أما مشكلةُ عبد الناصر؛ فإنّها - كما يراها محفوظ - تكمنُ في أنّ عبد الناصر دخل في صدام مع أمريكا: «دون أنّ يقدّر إمكانيّاته الحَقيقيّة، ولم يؤمن بالمثل الشعبي القائل: (مد لحافك على قد رجليك!) ولم يكن محفوظ أو الحكيم سوى رأس رمحٍ للاتجاه إلى التطبيع في الأدب.

ومن هنا أخذ الكثيرون في مجال الثقافة يضعون الأساس الأيديولوجي لعمليّة تراجع فكريٍّ شامل عن كلّ قضايا ثورة يوليو من التصنيع والتنميّة والعداء للاستعمار، والتزام مصر بقضايا التحرّر العربي. وسرعانَ ما ظهرت روايةُ «فجر الزمن القادم» لعبد الله الطوخي (4) التي تدعو إلى النظر للصراع مع إسرائيل من منظور المحبّة والتسامح، وتجاوز «العقدة النفسيّة». وشيئًا فشيئًا أخذت الرؤوس تطلّ - بجرأة - بزعامة مؤلّف مسرحيّة مدرسة المشاغبين عليٍّ سالم وأشباهه (5). وظهرت رواياتٌ كثيرةٌ تستدعي قصص الحب الموهومة بين مصري ويهوديّة، وتنسج عليها كلّ نقوش الخلط بين مختلف المسائل الدينيّة والسياسيّة بهدفٍ واحد هو إسقاطُ العداء لإسرائيل، والنظرُ إليها بصفتها صديقًا.

لستُ بصدد حصر تلك الرّوايات، أكتفي - فقط - بالإشارَةِ إلى عمل لنعيم تكلا (6) باسم «نهلة» يروّج فيه لفكرة أنّ الكثيرين في إسرائيل يتعاطفون مع الحقّ الفلسطيني، بل إنّ: «النضال الفلسطيني يعتمد عليهم كثيرًا»! هناك روايةٌ أخرى باسم «حد الغواية» لعمرو عافية (7)، وفيها تلتقي سميحة ليفي اليهوديّة المصريّة بمحمود حنفي المصري في المغرب عام 1950؛ أي بعد إقامة الكيان الصهيوني، وتنشأ بينهما قصّةُ حبّ، ويقومان معًا برحلة إلى قرطبة، وهناك تلتقي بهما سائحةٌ أمريكيّةٌ، وتندهش من اجتماع مصريٍّ ويهوديّة، فتقول لهما: «كنتُ أظنّ أنّكما في حالة حرب؟»، فيرد عليها محمود: «نحن في حالة حب»! وخلال حالة

العودة إلى الفهرس

الحب المزعومة تلك ينهمك محمود في إعداد رسالة دكتوراة حول «نزوح العرب مسلمين ويهودا من أسبانيا»، في إشارة إلى اضطهاد مشترك يفترض أن يجمع العرب واليهود، ويفترض أن يكون ركيزة للمحبّة، التي ينبغي بمقتضاها غضّ النظر عن الطبيعة العسكريّة العدوانيّة للاحتلال الصهيوني.

وفي مطلع 2007 تجدّد التطبيع الأدبي، برواية «طلعة البدن» التي كتبها مؤلّف من سيناء هو مسعد أبو فجر، الذي قام بنشاط محموم تجاه فصل سيناء عن مصر تحت مختلف الذرائع. والرواية عبارةٌ عن حكايات صغيرة متفرّقة من أحداث وذكرياتٍ متناثرةً في حياةً ثلاث شخصيات من سيناء، لا يجمعها فنيًّا بناءٌ مكانيٌّ وزمانيٌّ واحدٌ أو حبكةٌ روائيّة. ويقدّم لنا الكاتب عالم البدو في سيناء، ليس كما يرى المصري سيناء بصفتها جزءًا من الوطن، وساحةً شهدت المعارك، لكن من وجهة نظر أخرى، وعند الكاتب أن سيناء تكاد أن تكون منطقةً احتلّها أهلُ النيل! وأساءوا معاملةَ سكانها من البدو بشكلٍ مستمر.

يبدو ذلك حين يدرج الكاتب - وليس مصادفةً - مشهدًا لصديقين ينظران في متحف إلى لوحة للملك سنفرو وبيمناه عصا لضرب «البدّوي»، ثم تأتي حكايةُ قطيفي البدوي الذي مرّ على حدود مصرَ وإسرائيل، فعذّبه الضباط المصريون؛ ليعترف أنّه جاسوس، ثمّ عذّبوا أمّه أمامَهُ حتّى جنّ. وحين تمنع السلطاتُ المصريّةُ زراعةَ التبغ، فإنّها تجبر البدوَ على اقتلاع ما زرعوه، وعلى الهتاف «تحيا مصر». هكذا يغرز الروائي الشقاق بين أجزاء مصر، مثلما جاء عنده في قول الأستاذ الجامعي للطالب: «أنا عارفكوا كويس يا بتوع سيناء.. سنة سبعة وستين كنتوا بتآخدوا السلاح من العسكري بشربة ماء»! أي أن سكان سيناء عند باقي المصريين خونة.

إذن، هي علاقةٌ حافلةٌ بالشك في البدو وتعذيبهم وإهانتهم رغم أن ذلك لم يمنع البدو من إنقاذ الضباط المصريين في حرب 67 وإرشادهم إلى طرق العودة، وكان من الممكن قبول تلك الصورة لولا أنّ الكاتب يستشهد على الجانب الآخر بذلك «الإسرائيلي» ويصوّره أقرب إلى الملائكة، وليس ممثلًا لقوى الغزو! وانظر على سبيل المثال عساف البدوي الذي هرب إلى إسرائيل وعمل هناك في كافيتريا مواجهةٍ لمعسكر للجيش. لقد استدعاه الإسرائيليون بكل أدب وحذّروه من الوقوف هناك، ولم يعذّبه أحدٌ كما فعل المصريّون مع قطيفي! وحين ترد سيرةُ احتلال اليهود لسيناء في 67 يقول: «احتلّ اليهودُ سيناءَ وطالبوا الناس أن يسجّلوا أنفسهم وأبناءهم ليعطوهم تموينًا»! وأين - إلى جانب التموين - المذابحُ التي قام بها اليهود حينذاك على الأقل في العريش، وقتلهم الأسرى من الجنود المصريّين العزل أحياء؟

الأكثر من ذلك أنّ أحد الطلاب من البدو يقف في جامعة القاهرة تطوّقه في مَعْرِض صور طلابيٍّ لمذابح مدرسة بحر البقَر وغيرها، فيتذكر، ماذا؟ يتذكر: «كيف كان طفلًا حين أمسكه جنديٌّ إسرائيليٌّ من كتفيه.. وقبله من جبهته وأعاده إلى مكانه»! الجنود الإسرائيليّون ملائكة هبطت لانقاذ مصر!

في العمل هناك أيضًا شخصيّةٌ سائحةٌ يهوديّةٌ تدعى «راتشيل» وهي في حديث مع عساف تقول له: «كل حروفنا مكونةٌ من هلال وعصا. القمر هو السين والسين هي سيناء» ولا يجد عساف ما يقوله ردًّا على ذلك، بل يعدّ أن راتشيل بكلماتها: «تكاد تكسر كلّ ما اعتاد الفخر به ليخرج من صلب التاريخ فخرٌ آخر»، أيّ فخر في ادعاءات إسرائيل الكاذبة بحقوقٍ تاريخيّة في سيناء؟ وما طبيعة ذلك «الفخر الآخر» الذي يرى الكاتب أنه خرج من صلب التاريخ، وليس من صلب الأساطير الكاذبة؟

تيارُ التطبيع في الأدب إحدى أبرز نتائج النكسة، وإن كانت ثمارُهُ هي الأشدّ رخصًا وابتذالًا من الناحية الأدبيّة والفكريّة والفنيّة؛ لأنّ أعين أصحاب تلك الأعمال معلقةٌ بجوائزَ ومؤتمرات في عواصمَ أخرى، مثلما فعل الرسّامُ المصري جورج البهجوري، الذي شدّ رحاله إلى تل أبيب عام 2008، للمشاركة في معرض «رسوم كاريكاتوريّة من أجل السلام»، علمًا بأنّ رسّامين عربٍ، وغير عرب، رفضوا المشاركة في المعرض الذي يموّه بحديثه عن السلام على الإجرام اليومي للدولة الاستيطانيّة، أمّا البهجوري فقد برّر فعلته بقوله: «إنّ رسمة كاريكاتيريّة قد تحدث ابتسامة على وجه جندي تمنعه من إلقاء قنبلة في يده»! ولو أن مواجهة الاحتلال - أي احتلال - كانت ممكنةً بادعاءات البهجوري لما كان علينا نحن المصريين أثناء الحروب التي خضناها سوى الاصطفاف على الحدود، وإرسال النكت إلى الجنود الإسرائيليّين لقتلهم ضحكًا! قديمًا كتب الأديب الألماني العظيم فرانز كافكا: «الكتابةُ هي أن تهجرَ معسكر القتلة»، وهو قول يصحّ على كلّ ألوان التعبير الفني. وختامًا لا بدّ من الإشارة إلى التيّار الأدبي والثقافي الشعبي وبين النخبة، الذي يتصدى بكل قوّة للتطبيع، ويسد منافذه أوّلًا بأوّل قدرَ المتاح والممكن.

هوامش:

1- توفيق الحكيم: عودة الوعي، دار شروق، يونيو 1974.

2- د. إبراهيم عبده: تاريخ بلا وثائق، القاهرة، أكتوبر 1975.

3- صفحات من مذكرات نجيب محفوظ: إعداد رجاء النقاش، دار الشروق، 1997، ص 320.

4- عبد الله الطوخي: فجر الزمن القادم، دار الثقافة الجديدة، 1978.

- على سالم: رحلة إلى إسرائيل، كتاب اليوم عن أخبار اليوم، 1994.

6- نعيم تكلا: نهلة، مطبعة منشأة عارف، 1986.

7- عمرو عافية: حد الغواية، دار ميريت، 2004.

إِنَّمَا هُنَّ ذَوَاتُ الْهِمَّةِ

عبد الرحمن بسيسو– شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

الصَّوْغُ الملْحَمِيُّ لِشَخْصِيَّةِ الأُمِّ في الرِّوايَةِ الفِلَسْطِيْنِيَّة

لا تَظْهَرُ شَخْصِيَّةُ «الأُمِّ»، في الرِّوايَةِ الفلَسْطِينية إلّا مُكْتَمِلَةَ الهُوِيَّةِ، مُفْعَمَةً بالعَطاءِ الدَّافِقِ وحيَوِيَّةِ الحُضُورِ؛ وذلك مُنْذُ لَحظَةِ انبثاقِ هذا الحُضور في السَّرد الروائيّ. وإنْ لَمْ يَكُنْ هذا الأمرُ شاملًا ومُطلقًا، بطبيعَةِ الحَالِ، فإنَّهُ لَمُتكرِّرٌ بكثافةٍ لافتةٍ تتميَّزُ بتَنَوُّعِ التَّجلِيَاتِ الجَمَالِيَّةِ في نطَاقِ صَوْغٍ ملحميٍّ لِشَخْصِيَّةٍ روائيَّة.

اللوحة للفنان الفلسطيني محمد الركوعي

هكذا ظهرت «أُمّ مُحَمَّد، في رواية تَوفيق فَيَّاض «حِبيبتي ميليشيا» (1)، وهَكذا تَظهَرُ «أُمُّ حَسَن» في رواية «العُشَّاق» (2) لرشاد أبي شاور، و«أُمِّ سَعد» في رواية غَسَّان كَنَفَاني «أُمِّ سَعْد» (3)، بل إنَّ هذا هو حَالُ الأعَمِّ الأغْلَبِ مِنَ «الأُمَّهَات» اللَّواتي نلتقيهنَّ، ونتعَرَّفُهُنَّ، ونُتَابِعُ سِيَرَهُنَّ، ونَخوضُ مَعَهُنَّ التَّجارِبَ اللَّواتي يَخُضْنَهَا على صَفَحَاتِ الأعَمِّ الأغلبِ من الرِّوايات الفلَسْطِينيّة، حيثُ يَتَمَيَّزْنَ بِظُهُورٍ افتِتاحِيٍّ مُكْتَمِلٍ يُؤَسِّسُ اسْتِمرارَ حُضُورِهِنَّ كشخصِيَّاتٍ ملحميّةٍ مُكْتَمِلَةِ الهُوِيَّة، ويَفْتَحُ آفاقَ تَجْلِيَةٍ مُكَوِّنَاتِ هذهِ الهُوِيّة، وتَجْسيدِ تنزيلاتِهَا السُّلوكِيَّة، عبرَ صيرورةِ السَّرد، وعلى مَدَى تَطَوُّراتِ الحَركةِ الرِّوائِيَّةِ وتَتَابُعِ أحْدَاثِهَا، ووَقَائِعِها، وتَحَوُّلَاتِهَا.

تظهرَ «أم حسَن» في روايةِ «العُشَّاق»، مُنْذُ لحظةِ بَدْئِهَا، هكذا: «ساقان ... مغروسان في الطِّين ... عند العمل تكونُ أم حسن نحلةً، لا، تكون ورشةً، لا تكون طينًا يمزج طينًا، وجهُها المُخَدَّدُ الأسمرُ القاسي الطيّب، جسدُها الضئيل، كومةُ العظام في الجلد الأسمر المحروق. قامتُها المائلةُ إلى القِصَر، تنبضُ، كلّها حياة، وقوّة، وأغاني شجيّة» (العُشَّاق، ص56،57). وهكذا تبدو «أُمُّ حَسَنٍ»، في عيون الرَّاوي، وهي منهمكةٌ في العمل: «نصبت جذعَها وسطَ جبلة الطين، بدت مثل زيتونة جبليّة، صغيرة، ولكنّها قويّةٌ هذه المرأة - هكذا قلت لنفسي- لا تصنع الطُّوب من أجل الربح، إنَّها تستمتع بخلقِ هذا الطُّوب، وبأنّ النّاس يبنون بيوتًا من عرقها وجهدها» (العُشاق، ص112،111).

هكذا، إذنْ، نلتقي «أم حسن» ونعرفها، خير المعرفة، منذ بدء حضورها في بداية الرِّوَايَة، وهكذا يظلُّ ما أدركناهُ من سماتها، وملامحها، وخصائص هُويَّتها، ثابتًا وراسخًا حَتَّى النِّهاية؛ فهي شخصيّةٌ لا تتناقضُ، تحمل الماضي وتدركُ تفاصيله بعمق، فترفد حركة الحاضر بما يفتحها على المستقبل، وكأنَّما هي شجرةٌ أعْطتْ ثمَارًا، وتنطوي على ثمَار، وتَعِدُ بالمزيد من العطاء والإثمار، فهيَ لا تمنع ابنها من القتال مع الفدائيّين، بل تَسْعَدُ بالدَّور الذي يقوم به. إنَّهَا الأُمُّ الفلَسْطِيْنِيَّةُ «المثال»، وهي الحِكْمَةُ الشَّعْبِيَّةُ ببَسَاطتها وعفويّتها، وعمقها أيضًا، وهي رمزُ التَّشَبُّث بالأرض، والانتماء الرَّاسخ إليها، بَل لَعلَّهَا تكونُ هي إيَّاهَا فلا تكونُ الواحدةُ منْهُمَا إلّا نَظِيرةَ الثَّانيَة ورديفَتَهَا المُطابِقة: هُوِيَّةً، ومَدْلولَات، ومَعَانيَ، وتجَلِّيات سُلُوكٍ، وُجُوهَرَ وجُود.

وعلى هذا النَّحْو تظهر «أم سعد» في عيون الرِّوائي غسَّان كنفاني الذي هو راوي روايتها، ومُنْذُ البَدْءِ أيضًا: «فجأةً رأيتها قادمَةً من رأس الطَّريق المُحَاط بأشجار الزَّيتون، وبدت أمام تلك الخلفية من الفراغ والصَّمت والأسى، مثل شيءٍ ينبثق من رحم الأرض.. هذه المرأةُ تجيءُ دائمًا، تصعدُ من قلب الأرض، وكأنّها ترتقي سلّمًا لا نهاية له ... تحملُ الصُّرة الصَّغيرة التي تحتفظُ بها دائمًا، وتسيرُ عاليةً، كما لو أنّها

العودة إلى الفهرس

اللوحة للفنان الفلسطيني سليمان منصور

عَلَمٌ ما، تَحْمِلُهُ زُنُودٌ لا تُرى. ودخلت أمُّ سعد، فَفَوَّحَتْ في الغرفة رائحةُ الرِّيف» (أم سعد، ص245،246).

* * *

ولتقديم «الأمِّ» على هذا النَّحو الملحميِّ الرَّامز للأرض/ الرَّحم؛ أي الأمّ التي تَلْتَحِمُ جُذورُها الرَّاسخة بجذور الماضي، التي تختزن في رحمها بُذُورَ الحاضر؛ لتُنْبِتَ ثمارَ المستقبَل التي تَكْتَنِزُ، في أصْلابِها، وعُودَ إثْمارٍ دائم، وتَجَدُّدِ ولاداتٍ مُسْتَمِرٍّ، أنْ يُؤَسِّسَ، بدوره، لإقامةِ التَّوازي الدَّال بين الأمِّ، و«شَجَرة الزَّيتون» على وجه الخُصوص، فكلتاهما تُمَثِّلان الأصالةَ، والعطاءَ الدَّافقَ، والارتباطَ الجُذوريَّ العميقَ بالأرض، واستمرارَ الحُضُورِ الحياتيِّ الحيَويِّ، الفاعلِ والمُثْمِر والمُتَجَدِّد الخلَّاق، في الأرضَ الفلسطينيَّة، وفي مَساراتِ التَّاريخ، وفي مداراتِ الحضارة، وعَبْرَ تَجَلِّيَاتِ الوجود كافة.

وربما تكون هذه المدلولاتُ القابلةُ للانبثاق والتَّوالُد من رَحْم علاقةٍ رمزيّة مفتوحةٍ على فضاء دلاليٍّ شاسعٍ، هي ما دفع الإنسانَ الفلسطينيَّ إلى منح شَجرة الزَّيتون قيمةً حياتيَّةً عَمَليَّة، ومدلولاتٍ رمزيَّةً ذات مغزًى وجُوديٍّ حَميم، وذلك إلى حدِّ «التَّغَزُّل فيها كشجرة ذات جذور ضاربة في التَّاريخ الشَّعبيِّ» (4).

وربَّما تكونُ هذه المدلولاتُ الثَّريَّةُ، والمفتوحةُ على تأويلاتٍ وقراءاتٍ شتَّى، هي ما حفَّزَ المبدعينَ الفلسطينيين، على تَعَدُّدِ مجالاتهم الإبداعيَّة؛ الأدبيَّة والفنِّيَّة، على استلهام هذا التَّوازي الرَّمزي وتوظيفه بكثافة لافتة عبرَ تجلِّيَاتٍ فنِّيَّة وجماليَّة متنوِّعة، في أعمالهم الإبداعيَّة، وذلك بالقدْر الذي حفَّزَ الروائيين الفلسطينيّين، من منظور فكريٍّ وجماليٍّ متواشج، على استلهامه وتوظيفه في بناء الشَّخْصيَّات الروائيَّة، ولا سيَّما الملحميَّة منها، وذلك على نَحْو ما نُلاحظُهُ في بناء شَخْصيَّة «الأمِّ»، وعلى نَحْو ما، يُمْكِنُ أنْ نلاحظه في بناء شخصيّة «الأب» (5)، وإنْ بدرجة كثافة وتكرار أقلَّ، وبدلالات مُغايرة، مُعدَّلةً أو إضافيَّة، تستجيبُ لطبيعة الشَّخصيَّة من جهة، وللدَّور الاجتماعي والنِّضالي الفعْليِّ الذي تنهضُ بأدائه في الحياة من جهة ثانية.

وإنَّنا لنلتقي هذا الرَّمز الحيويِّ الثَّريِّ، الذي تُجَسِّده «أُمُّ سَعْد» و«أُمُّ مُحَمَّد» و«أم حَسَن»، في الأعمّ الأغلب الرِّوايات والقصص الفلسطينيّة التي ترسم صُورةَ «الأمّ»، وتَصُوغُ مُكَوِّنات هُويَّتِها، في ارتباط وثيق مَعْ حرصها على تشخيص «الواقع القائم القائم»، وبلورة رؤية مستقبليَّة تَقُودُ الخُطوَ الفلسطينيَّ الجَمْعيَّ صَوبَ إدراك «الواقع المُنيرِ المَنشود»، فأُمُّ سعد «ليست امرأةً واحدة، ولولا أنّها ظلَّتْ جسدًا وعقلًا وكدحًا في قلب الجماهير وفي محور همومها، وجزءًا لا ينسلخ عن يومياتها، لما كان بوسعها أن تكون ما هي» (أم سعد، ص 242).

وهذا العَامُّ، والكُلِّيُّ، الذي تُصَوِّرُهُ «أمُّ سَعد» في رواية «أُمُّ سَعد»، يذكّرنا بشخصيّة «أم الخير» في قصّة «أم الخير» (6) لتوفيق فياض. فلئن حضرت «أمّ مُحَمَّد» في «حبيبتي ميليشيا» بوصفها «الأمَّ الفلسطينيّة»، بألف لام التَّعريف، لكونها تَنتمي إلى كلّ فلسطين، ولأنَّ بيتها هو «القيادةُ العامة» للثورة، فإنَّ «أم الخير» هي «الأمُّ الفلسطينية» الخَيِّرةُ الجَامِعَة، «فقد كان كلُّ ما لديها لنا، كلُّ أشيائها التي كانت تصنع الحبَّ للصِّغار.. حتى غضبها. فإذا مرّت بَسْمَةُ يَدِهَا الخيرة على جبين مريضنا شفي، وإذا ارتاحت على رأس شقينا رقد في حجرها زُغْلُول حَمَام، حين كانت تأخذنا أمهاتُنا إليها لتبَاركنا» (الشَّارع الأصفر، ص52،53). و«أم الخير» هي فلسطين كُلِّهَا، فبيتها «يضم جميعَ أرضِ القريّة وجبالها، وقنطرتاه تتَّسعان وتتَّسعان حتّى تَضُمَّا بينهما كلّ بلادنا.. صيفها وخريفها، شتاءها وربيعها، فتاة مُتَجَدِّدة الصِّبَا! تمامًا كأمِّ الخير نفسها» (الشَّارع الأصفر، ص53).

* * *

وللصِّيَاغة المَلْحَميَّة لشخصية «الأم» أنْ تُتِيحَ للكاتب إمكانية تجسيد التَّوَحُّدِ الرَّمزي والدَّلالي، بل والوجدانيِّ والطَّبيعيِّ، بين «الأُمِّ والأَرْض»، أي بين فلسطينَ/الأُمِّ، والأُمِّ/فلسطين، فلئنْ تَجَلَّتِ شَخصيَّةُ «الأُمِّ» في الرِّوايات

الفلَسْطينيّة: أم سَعْد، أُمُّ حَسَن، أُمّ مُحَمَّد، أُمُّ الخَيْر، وأُمُّ الرُّوبابيكيا في رواية إميل حبيبي «الوقائع الغريبة في اختفاء سَعيد أبي النَّحس المُتشائل» (7)، وكذا الأمُّ الشَّابَّة «دهْريَّة» في حبيبتي ميليشيا»، وغيرهنَّ، وغيرهنَّ في رواياتٍ أخرى عديدة، بوصْفها ضَحيَّة مُعَذَّبَةً، مسْلوبَةً ومَقْهُورةً، لا يَعْرف الفَرحُ سبيلًا إليْها، فإنَّها، جُسِّدَتْ في هذه الروايات، وفي اللَّحْظة نَفْسها، بوصْفها كينونَةً حياتيَّةً وُجُوديَّةً وذاتًا إنْسانيَّةً وقَادة الوَعْي، ولا تَعْرف سبيلًا لمُواجَهة الضَّرورات الحياتيَّة القاهرة إلَّا سَبيلَ الاستجابَاتِ النَّضاليَّة المَلْحَميَّة، الَّتي تنبُعُ منْ حقيقة أنَّها ذاتٌ إنسانيَّةٌ واهِيَةٌ وجَديرةٌ بالحياة الحيَّة والوجود الحَقّ، وأنَّها دائمًا، ذاتُ آمالٍ حياتيَّة، وأشواقٍ وُجوديَّةٍ، وذاتُ هِمَّةٍ تُمَكِّنُها منْ إدراكهمَا.

وكذلك هي الأرضُ الفلَسْطينيّة: «الأُمُّ فلَسْطين»، فهي «الأُمُّ الكُبْرى» الَّتي لم تعرف الفرح مُذْ غادرها عُشَّاقُها مُقْتَلَعينَ منْها، أو مُذْ سُرِقَتْ منْهم فَغادرتهم سَليبَةً في أيدي الغُزاة الإرهابيين المُحْتَلِّين الطُّغاة، فالأمُّ الفلَسْطينيّة تُعَاني، والأرضُ تُعَاني، فتُوَحِّدُ المعاناةُ الأُمَّ بالأرض، والأرض بالأُمِّ، فَيَهُبُّ الأبناءُ الذينَ يعانونَ والبَنَاتُ اللَّواتي يُعَانِيْنَ، والآباءَ والأُمَّهَاتِ المَوجُوْعِيْنَ والمَوجُوعَات، والقادرينَ والقادرات على اجتراح الفعل النِّضالي الثَّوريِّ المُغَيِّر؛ يَهُبُّونَ جَميْعًا للدِّفاع عن كينونة الأُمِّ المُوَحَّدَة المُلْتَحمَة، والمُوَحِّدَة، فَتهبُ الأرضُ كُلَّ ما بوُسْعها لأبنائها وبناتها، وتَهبُ كُلُّ أمٍّ أبناءَها وبَناتها للأرض، ولا تَتوانى عن إعادتهم وإعادتهنَّ إلى رحمها الخلَّاق؛ وكأنَّ الأرضَ تَهَبُ ذاتَها لأبنائها وبناتها، فيما الأُمَّهاتُ يَهبْنَ فلذات أكبادهنَّ لأرضٍ هُنَّ إيَّاها وهيَ هُنَّ، وكأنَّما الاسْتشْهادُ في سبيل حمايَة الأرض (الأمِّ) ومن أجل حياتها ومُستقبلها، يُعيْدُ الأبناءَ والبَنَات إلى أمَّهاتهم وأمَّهاتهنَّ لحظةَ ولُوجهمْ وولُوجهنَّ رحْمَ الأرض (الأمِّ) شُهَداءَ وشهيْدات خالدينَ مَع تَجدُّد الولادات.

وهكَذا لا يكون لدى «الأُمِّ الفلسطينيَّة» عَجْزٌ، أو تَقاعُسٌ، يُوجبُ عليها التَّخلُّصَ منهما. إنَّها تُبادِرُ إلى بَذل كُلِّ جَهد، وإلى إعطاء كُلِّ عَطاء، فيْما هيَ تتعهَّدُ أبناءَها وبناتها بالرِّعَايَة، بل إنَّها لَتذْهَبُ إلى التَّضحيَة بنَفْسها إذ تدفعُ أبناءَها وبناتِها إلى اقتحام حُقول الفعْل النِّضالي الثَّوري المؤدي إلى الانعتاق والتَّحرُّر والخلاص من كُلِّ ظُلم واستعمَار واستبداد وقَهر، وهيَ لمْ تكن لتتوانى، أبدًا، عن التَّحَرُّك الخلَّاق في حُقُول الفعْل الحياتيِّ الاجتماعيِّ، وعنْ أداءِ كُلِّ دورٍ نضاليٍّ تستوجبُهُ حمايَةُ هُويَّتها، أوْ يُوجبُهُ الدِّفاعُ عن حُريَّة أبنائها وبناتها، وحُرِّيتها، وحريَّة نَظيرتها الأُمِّ الكُبْرى: فلَسْطين؛ أي دفاعًا عن الكينونة الحياتيَّة الوجوديَّة الواحدَة التي هي كَيْنونَةُ فلَسْطيْنَ الجَمْعيَّة الجَامعَة المُلتَحمَة المَائرة في أصْلاب هُويَّة حَضاريَّة تاريخيَّة، حياتيَّة وجُوديَّة، تَتَجدَّدُ موسُومةً بالنِّضال الفلسطيني الإنْسانيِّ الجَمْعيِّ، الشَّاقِ والنَّبيل، لاجتثاث التَّوحُّش الصَّهْيُوني، وإحْقاقِ الحَقِّ، وللشروع، منْ جَديْد، في إغْناء الحَيَاة بالحياة، وإثْراء الوُجُود بالوُجُود.

وهنا لا يكون للصِّياغة الملحميَّة إلَّا أنْ تلتقطَ جماليَّات هذا التَّماهي التَّفاعُليِّ الكُلِّيِّ، وأنْ تُجَسِّدَهُ: عُمْقًا، وامتدادًا، وأبْعادًا، وتجليات حَيويَّةً تُفْصحُ عن مَكْنونات جَوْهَرِهِ الهُويَّاتيِّ العَميْق، والمُتَجدِّد في مَجرى صيرورة الحياة، وتدفُّقاتِ الوجود في رحاب المجالِ الحياتي الوجوديِّ الحَيويِّ الفَلسطينيّ الوَحيْد: «فلَسْطيْن».

* * *

ومَا حرصُ روايَة «حبيبتي ميليشيا» على تَقديم شخصيَّتين روائيَّتين هُمَا: «أُمُّ مُحَمَّد» و«دَهريَّة» المَوْلودَتَان من رحم الأُمِّ الكُبْرى: «أُمِّ الخَيْر»، واللَّتان تُجَسِّدَان حُضُورَ «الأُمِّ الفلَسْطيْنيَّة» حُضُورًا ملْحَميًّا مُفْعَمًا بالحَيويَّة، ومُمْتَدًّا في الأزْمنَة، إلَّا تجَليًّا رياديًّا لهَذا الصَّوغ الملْحَميِّ لشَخْصيَّة الأمِّ الفلَسْطيْنيَّة في الرِّوايَة الفلَسْطيْنيَّة، وهو الصَّوغُ الَّذي شَكَّل، ومَا زالَ، مَلْمَحًا رؤيَويًّا وجماليًّا بارزًا ومُتَجَدِّدًا في هذه الرِّوايَة، وهو مَلْمَحٌ لا يُفارقُ سَعْيَها الدَّائب لتجديد حَيَويَّتها، وإعَادة ابتكار نفسَها، وبلورةَ جَمالِيَّاتها في تَوَاكُبٍ مَعْ سَعْيها الإبداعيِّ لصَوْغ تَجليَّاتٍ مَلْحَميَّةٍ روائيَّةٍ تُوازي، رُؤْيَويًّا وجَماليًّا، مَا يَصُوغُه النِّضالُ الحَيَاتيُّ الوجُوديُّ الفَلسْطينيُّ في الواقع الفعْليِّ المفتوح على صيرورة نضاليَّة تُجَدِّدُ نفْسَها؛ لتَتَصَاعدَ مُتَواصلَةً، جيْلًا في إثْر جيْل، لاجتثاث الصَّهْيُونيّة العنصريَّة الاسْتعماريَّة الاستيطانيَّة، وإعْتاق الإنسان الفلسطينيِّ والإنسانيَّة بأسرهَا منْ هذَا الوَحْش البَشريِّ؛ وذلكَ في تلازُم حَتْميٍّ معْ تحرير أرض فلَسْطينَ تحريرًا كاملًا لا يُبْقي أدنى أثَرٍ للاستعمار الاستيطانيِّ الصَّهْيُونيِّ في أيِّ بُقْعَةٍ مِنْ أرضها.

هَوامش وإشارات:

(1) توفيق فَيَّاض: حبيبتي ميليشيا، الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين، د.ط، بيروت، آذار (مارس) 1976. وفي جميع المقتبسات من هذه الروايَة، أو من أي روايَة أخرى ستردُ لاحقًا، سنكتفي بالإشَارة إلى اسم الروايَة ورقم الصَّفحة بين قَوسين داخل المتن.

(2) رشاد أبو شاور: العُشَّاق، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، الطبعة الأولى، أيار (مايو) 1977.

(3) غسان كنفاني: أم سعد، الآثار الكاملة، المجلد الأول «الروايات»، لجنة تخلد غسان كنفاني ودار الطليعة، بيروت، الطّبعة الأولى، تشرين الثاني (نوفمبر) 1972.

(4) عادل سماره: حول علاقة الاقتصاد بالتراث الفلسطيني: مجلة التراث والمجتمع، البيره، العدد الأول، المجلد الأول، نيسان (أبريل) 1974، ص 81.

(5) في رواية «العشاق» يقول أبو خليل: «والله لا أكذب عليك، مرات أشعر أنني شجرة، لهذا أنا أحب هذه الزيتونة كثيراً»، ص 256. وفي رواية «أيام الحب والموت» يبدو العم «سلمان» وكأنه شجرة، فهو ساكن، قدماه في التّراب، بدنه مثل جذع زيتونة زُرِعَتْ منذ عشرات السنين، وما زالت تعطي كل عام خصبة لا تبخل»، أنْظرْ: رشاد أبو شاور: أيَّام الحُبِّ والمَوتْ، دار العودة، بيروت، الطّبعة الأولى، 1973، ص 79.

(6) «أم الخير» هي إحدى قصص مجموعة «الشارع الأصفر» لتوفيق فياض، صدرت الطبعة الأولى عن مطبعة أوفست الحكيم، الناصرة، 1968، وصدرت الطبعة الثانية عن دار العودة، بيروت، 1970، وصدرت الطبعة الثالثة عن المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، 1978. ونعتمد، هُنَا، الطبعة الثانية

(7) إميل حبيبي: الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النَّحس المُتشائل، دار ابن خلدون، بيروت، الطَّبْعَة الثانية، تشرين الثاني (نوفمبر) 1974.

العودة إلى الفهرس

في مديحِ الفظاعةِ والبذاءةِ والقمعِ الثوريّ!

مروان عبد العال– روائيٌ وقياديٌ فلسطينيٌ/ لبنان

-1-

بسرعة غيرِ متوقّعة؛ تجري مقاربةٌ بينَ ما هو فظيعٌ وما هو أكثرُ فظاعة؛ يدلي زياد كاج بشهادته في «أمر فظيع يحصل» روايةً واَقعيّةً عن مجزَرة صبرا وشاتيلا، يقدّمُ فيها تجربتَهُ الحيّةَ عن فظاعة الموت؛ شخصٌ اختبر حدثًا استثنائيًّا يشبه - إلى حدّ بعيد - فيلمَ رعب من الطراز الرفيعِ، شخصٌ تعلّم «مهنةَ دفن الموتى» دون إرادته. الشاهد الذي احتفظ بالصمت مدّةَ 38 عامًا، ولم يتحفّز لكتابة روايته، والسبب زيارةُ صديقه الكابتن غسان، الذي أيقظ فيه مشاعرَ دفينة، نوستالجيا تتلاعبُ بين الحنين والألم، الذاكرةُ الاسترجاعيّةُ التي تبوحُ بأدقّ تفاصيل تلك المرحلة: جثثُ القتلى الذين سقطَوا في مجزرة صبرا وشاتيلا؛ الدماءُ؛ رائحةُ الموتِ وكلُّ ذلك النفق المعتم الذي يأخذكَ في نزهة سريعة إلى الجحيم. وظلّ السؤالُ: لماذا هرب من كلّ هذه السنوات واختفى الراوي خلفَ مكتبةِ الجامعة لا يدري بشهادته أحد؟ هل هو الخوفُ من الفظاعةَ؟

لكنّ الشيءَ بالشيء يذكر؛ أخذني ذلك إلى الكاتب الياباني ناكامورا، حين يجعلِ البطلَ معذبًا في حياته بأفعاله. فالقاتلِ في رواية «مذكّرات حقود» يظلّ طوالَ الرواية معذّبًا متألّمًا من جريمته التي فعلها، وبقدر خسّة الجريمة كانت عظمة المعاناة. وبين الروائي الياباني أكوتاغاو الذي يفسّر أنّه من النادر في أيّة جريمة، حتى لو بطلها مجرمٌ عتيد، أن تكون كلّ أطرافها خالصة البراءة؛ في حين تأخذُنا المقاربةُ نحو ما يبحثُ عن السبب الذي دفع 134 شخصًا للزعم بأنّهم قتلوا رئيسَ الوزراء السويدي «أولف بالمه»؟ قد لا يكون واحدًا منهم قد قتله؛ فالقضيّةُ لم تحلّ بعد! حتى الشهود يريدون أن يكونوا في مركز الحدث لهذه الجريمة، حتى لو استدعى ذلك أن يتنافسوا على الاعتراف بالقتل، بما فيهم القتيلُ نفسُه!

أكوتاغاوا يقول بطريقة ما، إنّ كلّ طرف له غايةٌ ما، ودوافعُ تحرّك روايته، وكلما كبرت القضيّةُ أو اشتهر القتيل، كبرت أهميّةُ القاتل، حتى وإن اضطربت روايتُه، فقد أصبح قاتلًا فظيعًا ولو كان ليس هو الفاعل.

ثمّةَ جنسٌ آخرُ من أجناس جمال الفظاعة، عندما يتمُّ اغتيالُ الحقيقة في وضح النهار، وتتراجعُ لغةُ الحوار والمفردات الوطنيّة من المأسسة والديمقراطيّة والمشاركة والشعب الحيّ والفاعل، إلى ذهنيّة القطيع ومن القيم المعنويّة إلى قيم المال! ليفرض نصًّا مجدّدًا ليتجاوز الهوامش من اعتبارات الشخصنة إلى المفاهيم، في ظلّ غياب قيم عُليا بديلًا لمديح القمع سواءً كان تحتَ الاحتلال أو دونه، وكأنّما الشعب ضلّ طريقَهُ بين سلطة فاضلة وسلطة فاسدة، أو نموذج أصليٍّ يمارس بعض «القمع الرسميّ» الذي يمارس في الأنظمة الوطنيّة! أو تقليدي يمارس «القمع الثوري» داخل حركات التحرّر الوطني وأحزابها، بذريعة حماية النموذج، وكلاهما إبداعٌ في فنّ هدر الطاقات الذاتيّة! حيث لا يختلف القمعُ الرجعيُّ عن القمع الوطني، حين يكون الصراعُ في السياسة والتحالف ضدّ الحقيقة! أو المقارنة المؤذية بين منسوب القمع بين سلطتين! لا فرق بين قمع وآخر، فالمسألةُ ليست في تنوّع أشكالِ القمع، بل في اتّساع مساحته، ولا باختلاف أدواته من هراوات وسجون وضحايا، إنّما الكارثةُ الأكبرُ في الضررِ بالمجتمع نفسه، ذلك المتأتّي عن هدر الإمكانات وتعطيل الطاقات والقتل المعنوي، فالمشتركُ في بؤس السياسة التي تحارب الشيطانَ وتكتسبُ بعضَ عاداته، كالتي تدّعي التحرّر من عقليّة الاحتلال وتمارس أساليبه. المسألةُ ليست مجرّدَ اغتيال أو اعتقال أو توقيف وكبت حريّات، بل هي حالةٌ فكريّةٌ تخترقُ قاموسَ الثقافة الفلسطينيّة، التي عُرفت بتقاليدها النضاليّة ضحيّةً مكرّرةً للقمع المستدام، بل ثمّةَ مصطلحاتٌ لم تألفها هذه الثقافةُ من قبل. وبعد أن كان الصراعُ مع الديكتاتوريّة والاحتلال صراعًا تحرريًّا ديمقراطيًّا، يوحّد كلّ المكوّناتِ الوطنيّة وفئات المجتمع؛ تحوّل – الآن - إلى كسر الضمير الجمعي وخنق لروح المجتمع نفسه؛ نتيجةَ فكرٍ انهزاميّ لا يرى أبعدَ من أرنبةِ أنفه.

-2-

الفظاعةُ أن تخنق الحقيقةَ انتصارًا للدّجل السياسي، وأن تمتلكَ جيشًا من الدجّالين، وأدوات حديثةً لاختراع الخديعة، قد لا يملكُ المثقفُ حزبًا ولا جهازًا ولا جيشًا، لكنّه يملكُ فكرةً أو كلمةَ حقٍّ أو صوتًا فوقَ العادة، يخترقُ جدارَ الصمت، صرخةَ حقٍّ مفعمةً بالحماسة والنخوة والغَيْرَة وما تبقّى من فروسيّة وشجاعة، فلا يخشى في الحقّ لومةَ لائم، كـ «نزار بنات» نموذجًا، قد خصّص لنفسه كوجيتو خاصًّا به، عبرَ فيديوهات مصوّرةٍ وبطريقتِهِ ليقول: لسنا على

ما يرام! كان يكشفُ المستور، ويعرضُ العفنَ لشمس الحقيقة، ولكل من يسمعُ ويرى ويحلّل؛ بانيًا على الحدس الشعبي الأكثر منه استدلالًا، والضمير الجمعي، وإن كان تلقائيًّا. كان يكشفُ عن حقيقة أوليّة يجتازها بالشكّ دربًا من دروب التفكير. لذلك، فهو دليلٌ على رسوخ المفهوم التمرديّ الفاعل وليس الخامل، وغير القابل للترويض والتنميط والترقيم. وكما هو معروف فالكوجيتو (Le Cogito): لفظ يوناني بمعنى «أفكر» وفيه إشارةٌ إلى مقولة ديكارت الشهيرة: «أنا أشك إذًا أنا أفكر، أنا أفكّر إذًا أنا موجود!».

إنّ الوجودَ هو ضمانةُ قول الحقيقة، بل إنّ الحقّ لا يستحقّ دون الحقيقة، الحقّ في البوح وإن فاض؛ عطفًا على مقولة غسان كنفاني: «الحقيقة، كلّ الحقيقة للجماهير»، وبهذا كان صوتُهُ جارحًا وموجعًا: أنا أنتقد، إذًا أنا حُرّ، إذًا أنا موجود! كان يشعر بحريّته في كلمته، وأنه ليس مجرّدَ ببغاء في قفص يردّد ما يُلَقَّنُ من كلمات دون وعيٍ بما يقول، وتحت رحمة مالكه، لذلك كان منسوبُ النقد بالغ المعنى بكلّ ما في اللغة من قسوة، من قهر، من شكوى، من احتجاج عفويٍّ مُرّ، ولكنّه صادقٌ يحرّض على واقعٍ أقسى وأشدّ بذاءة.

-3-

في مخيالنا الثوريّ كان مظفرُ النواب متفوّقًا على السلطان، الذي قهره وأبعده وسجنه؛ قصيدتُهُ تهزّ الأنظمةَ والأجهزةَ وسائرَ السلطات العربيّة، النفطيّة منها وغيرِ النفطيّة، أعطى نفسَهُ كاملَ الحقّ في مديح البذاءة؛ متّخذًا من بيروت لنفسه منبرًا وملاذًا. وفي زمن القوافي والفكر والكتاب والمجلّة والجريدة والمسرح والفنّ والندوات، قال مظفرُ النواب ما لم يقله أحدٌ في أيّ مكان. وفي كنف الثورة الفلسطينيّة، والزمن الثوريّ والقوميّ والوطنيّ، لم يكن قانونُ الثورة نموذجيًّا في «ديمقراطيّة غابة البنادق». ولكنّه كان يتّسع للهاربين من استبداد صحراء الرجعيّة العربيّة، ليمارس حشد من المتمرّدين العرب، ومنهم مظفرُ النوّاب، الكوجيتو الأكثر شراسة، يومَ كتب على أحد شرفاتها نشيدَ «يا زهرة النيران في ليل الجليل»، بعد رحلة فرار حزينة من وطنه ومن قفص السلطان. وكانت صرختُهُ مدويّةً في «وتريّات ليليّة» حين كشف عورات الأنظمة، وشكّك في عروبة كلّ من خَذل القدس عروس العروبة. ظلّت كلماتُهُ القاطعةُ كالسيف تشقّ الصمت، وتهرّب عبر الحدود كمادة ممنوعة بأشرطة كاسيت مسموعة تتداولها حلقاتُ الطلبة في الجامعاتِ والمقاهي وأرصفة المدن والمخيّمات، تشبع الرغبة بالكلمات الصريحة حدّ الجرح، والكلمات البذيئة حتى الحرَج: «ما أوسخنا لا أستثني أحدًا» و«أولاد القحبة هل تسكت مغتصبة؟». وكان يرد على نُقّاد قساوة لغته واتّهامه بالهجاء السياسي ويطلب منهم بهدوء: «اغفروا لي حزني وخمري وغضبي وكلماتي القاسية، بعضكم سيقول بذيئة، لا بأس.. أروني موقفًا أكثرَ بذاءة ممّا نحن فيه».

الفظاعةُ في التقوقع الثأري وليس الهجائيّ، هو الأكثرُ بذاءةً في إحباط الأمل واغتيال الروح، وقتل الرأي الكاشف. تلك البذاءةُ الثقيلةُ والكثيفة، التي صاغتها عقيدةُ «دايتون» لمعهد واشنطن عن وظيفة أمن السلطة بأنّها «لتحري خيارات خفض وجود الجيش الإسرائيلي»، من خلال الدعم الأميركيّ، في حين أنّ العقيدةَ الأمنيّة - وحسب نصوص أوسلو - هي «التعاون لمحاربة الإرهاب». الهدفُ يرتكزُ على إنتاج ما وصفه بـ «الفلسطيني الجديد»، عقيدةً مضادةً للفلسطيني؛ كي يترسخ في وعيه الباطني وسلوكه الأمني مع الجماهير وظيفة النيابة عن بذاءة الاحتلال الاستعماري. بذاءة ملعونة، بكلّ ما فيها من تحوّلات اجتماعيّة ناتجة عن هذا التمويل، أسّست لذهنيّةً نرى بصماتِها الحادّة في إنتاج شخصيّةً مطواعة ومستجيبة ومستكينة. كانت انتفاضةُ أيار الأخيرةُ هي أيضًا انتفاضةُ الفلسطيني المقاوم، جيلٌ جديدٌ انتصر لشرعيّته الثوريّة على قيم حداثيّة، أسهمت دورُ البحث والدراساتُ على تحديد أسسها ومواصفاتها، بمحاولة صناعة «الفلسطيني الجديد».

-4-

القتلُ المحليّ! تلك كانت نبوءةَ جورج حبش؛ باستناده إلى القوّة الأخلاقيّة أوّلًا، مستشعرًا من اتّفاق أوسلو أنّه «مشروعُ فتنة أكثر منه مشروع تسوية». كان «الحكيم» قد درس بدقة مطالعةَ إسحق رابين ليبرر الاندفاعة نحو صناعة اتفاق أوسلو، وإعجاب الأخير بالاستراتيجيّة الأمريكيّة لما وصفها بـ "تنمة الحرب»، أي أن تقاتل فيتنام الجنوبيّة فيتنام الشماليّة، التي اجترح منها عقيدةَ أنه لا يمكن هزيمةُ الفلسطيني وتجريده من عناصر قوّته إلا بـ «فلسطنة الحرب»، يعني القمع المحلي، صناعة وطنيّة مع دفع كلفة الانتقال من مرحلة التحرّر الوطني إلى السلطة، وتحويلها إلى مصلحة، ثم الانقسام على السلطة، ثم السيطرة الأمنيّة على مفاصل السلطة، ولنترحم على فرانز فانون الذي كشف عن العلاقة بين الاستعمار والأقدام السوداء، وهكذا انحسر الحقل السياسي إلى درجه العجز، فقرارُ التحلّل من أوسلو وإنهاء التنسيق الأمني أعجز من أن ينفذها المستوى السياسي.

ما قاله المثقّفُ الشاهدُ والشهيدُ ردّده أهلُ السلطة «نحن سلطةٌ بلا سلطة»، ولم يكن أكثر ممّا قالته امرأةٌ فلسطينيّةٌ في القدس: «لا أمن لنا ولا أمان.. الأمن للمستوطنين فقط». فالجريمةُ تكمن في المقدّمات التي أنتجت هذا الواقع، المنهج الذي أنجب ما يتبع من فشل وانقسام وتشظٍ وضياع، منذ بدأ اللهاثُ وراءَ سرابِ تسوية مستحيلة. أسطورةُ الفظاعة في عقدة أورغيووم، التي ربط فيها الساحرُ حبلَ العربة بالمعبد، ولم يتمكّن الإسكندرُ من فكّها، أراد الساحرُ صناعةَ الخرافة والانتصار بفظاعة السحر، فتمكّن من قطعها بالسيف الدمشقي الخارق. اليوم، صرخ أحدُهم «إنّها فظاعةُ المحن»! أن يتشظّى الوطنُ ويضيع الشعب، ويعاندها الالتحامُ الوجوديُّ بين غزةَ والقدس، فظاعةٌ مضادّةٌ لصياغة عقدة هُويّاتيّة، من سبيكة الروح الوطنيّةً الجامعة، يربطها سيفُ القدس، عنوانًا لعاصمة الروح ونبض الأمة.

القلقُ الذي أبدع أصحابُ نفق الحريّة جسرًا يعبرُ من الأرض إلى فوقها، من اخضرار الخطّ الأخضر حين يزهر زعترًا، ويطعمهم من رائحة الأرض برتقالًا وصبرًا وشمسًا وأطفالًا وحريّة؛ تتوالد الروحُ العابرةُ للجغرافيا، من نقبها إلى جليلها، فانتصرت العقدةُ الأسطوريّة التي استعادت الروح المعنويّة والوطنيّة والقتاليّة، ووحّدت الإرادة الشعبيّة ببعدها القوميّ والإنسانيّ. أمّا الفظاعةُ الواقعيّةُ في ذلك الانحدار المقيت لتسويق الخيبات وإحداث صدمة سلبيّة

العودة إلى الفهرس

ونقلةٍ كارثيّةٍ مضادّةٍ للروح الوطنيّة.

-5-

كما بؤس القاتل، الذي لم يعد رهينةَ حالة العوز الشديد، بل كرهينة القتيل، وتلكَ الحالةُ النفسيّةُ والذهنيّةُ التي تخنقه؛ حالةُ الاهتياج والهذيان والشرود الذهني، وشعوره بالاغتراب وتفاعل مميت، هل يأكل ويشرب وينام؟ هل يحلم بالضحيّة مضرّجةً بدمائها؟ كما راسكولينكوف، بطل رواية (الجريمة والعقاب) لديستويفسكي، يبرّر لنفسه ما جنت يداه، ويعذّبه ضميرُه عذابًا لا طاقة له به، ربّما سيدرك ما كان يردّد على نفسه ويطرح السؤالَ ذاته «أيكون هذا هو العقاب؟"... تكونُ الوقاحة عندما تصبحُ الجريمةُ بطولةً! وأنّه لم يقتل، بل قام بالانتقام، وتنظيف المدينة من البشر الأدنى! تستعادُ كلّ الأسئلة مع الذكرى، وخاصةً عندما يقف خاشعًا على مدخل المقبرة الجماعيّة لشهداء المجزرة يرثي حالته وحالتنا وحالتها المزرية، وهو ما أزعجه على المستوى الشخصي، ورأى فيه إساءة لأكثرَ من 2000 شهيد من الأطفال والنساء والعجزة، الذينَ دفنهم فريقٌ من المتطوعين الذي كان من ضمنه الراوي ذاته. لم تكن المقبرة ظاهرةً للعيان على الطريق العام، ولا يدرك المارّون أنّ في هذا المكان يرقدُ شهداءَ المجزرة، حيث تمّ ذبحُ المدنيّين العزّل بالسلاح الأبيض؛ كان شاهدًا على قرب لجثث الضحايا من النساء والأطفال، المنتفخة من حرارة الصيف الحارقة، لذلك لا يمكن تقبّل فكرة أنّ هناك من ينكر هذه الوحشية، لذلك سمّى روايته «أمر فظيع يحصل»، لشخص يعمل موظّفًا في مكتبة الجامعة الأميركيّة في بيروت، وهو الروائي نفسُه، ويعاني من الروتين، ويزوره فجأةً القائدُ المسؤول عنه في فريق الدفاع المدني خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ويعود به إلى ذكريات الماضي قبلَ أكثرَ من ثلاثة عقود على ارتكاب المجزرة.

نصفُ الحقيقة عند أكوتاغاوا الذي يحرّضنا على الارتياب بالطبيعة الأخلاقيّة للإنسان، والشكّ في دوافعه السطحيّة، وإلا سنتفاجأ دائمًا بأفعال هذا الكائن الذي يخبّئ في داخله الكثيرَ من الوحشيّة، والجشع والقمع، ونصفُ الحقيقة الأخرى ما قالته «حنة إرندت»: «حين تُستخدم القوة، فمعنى ذلك أنّ السلطة بالمعنى الحصري قد فشلت»■

ستُّة جبالٍ أعلى من الرابية

موسى جرادات– كاتب سياسي فلسطيني/ تركيا

هي الفكرةُ التي حوّلها صاحبُها إلى فعلِ تجاوزٍ المستحيل، ولأنّ المحتلّ يخشى الوعيَ المقابل، ويتوجّس منه؛ استعان بعنفه، وبمزيدٍ من التقنيّات؛ ليقمعَ هذا الوعيَ ويحوّلَهُ إلى أشلاء بين يديه، يطوّعه بُعد أن يذرّهُ، أوَ هكذا اعتقد. لهذا شكّلت حادثةُ التحرّر من سجنٍ جلبوع صدمةً للمحتلّ تجاوزت الحادثة بعينها؛ لتحطّ رحالَها في بنيان هواجسه المثقلة والمقفلة على ذاتها، فهو المؤمنُ بآلهة الحديد، التي يراها سرَّ بقائه؛ وفي ليلة العيد ينتبه أن هناك من عبر الأسلاك ذاهبًا إلى بيّارة جدّه؛ ليعيدَ وصلَ ما انقطع؛ وإذا بسهل بيسانَ يعانق مرجَ ابن عامر؛ يلقي السلامَ على الناصرة؛ صاعدًا إلى جبال الجليل، هذا الانتباه الموجع بالنسبة له؛ أدخله في زمنين متناقضين؛ الأوّل: زمنُ الحكاية الأولى وأصحابها، والثاني: زمنُ القوّة الذي يبني حكايته خلفها. ولأنّه يخاف من زمن الحكايات الأولى؛ أراد أن يعيدَ محمود ورفاقه إلى الزنزانة، ويحكم بالقُفل زمنَه الذي يحياه.

محمود أكل الصبر، في حين كان عدوُّهُ يدفع بمزيدٍ من التعزيزات والطائرات المسيّرة، ويتحدّثُ عن متانة آلته العمياء، التي لم ترهم وهم يتنقّلون في السهول والوديان؛ يعيشون لحظات الحريّة المنتزعة من براثن السجّانَ. ولأنّ الصراع بين زمنين؛ كانت فلسطينُ حاضرةً هي وأهلُها، تعيشُ زمنَ محمودٍ التي أضاءها بفكرة؛ مستعيدًا كلَّ الذكريات العصيّة على الانكسار.

الاحتلالُ الذي يرى أنّ زمنه باقٍ، لا يريد أن يعكّر صفوَهُ هؤلاء الخارجون من نفقِ أعدّوه مسرحًا لجولة أضاءت جنين وما حولها، فاتحةً البابَ لجولة أخرى، فيها من التين والزيتون ما يكفي زاد الطريق. ومن قرأ رسائل العشّاق المسرّبة عن تلك الرحلة؛ يدرك أنّ كلّ مفردة منها جدولًا ونهرًا جارفًا بكلّ معاني الإنسانيّة يحملهم ويحملنا.

العشب حماني من الجندي الذاهب للبحث عني، حماني فلم يرني، يقول مناضلٌ ويكمل زكريا: لقد قتلتَ أهلي وكلّ خلاني وصادرتم حريتي وتطالبونا بالسلام! ويضيف محمود: حملت لك يا أمي العسل وأردت اللقاء، ليكمل أيهم: لقد دخلت الجنة عندما دخلت جنين.

وما بين البرتقال والصبر وسيرة الأرض؛ كان العدو يلهو بحكايته عن كلفة المطاردة، وعن الأرقام والأيّام والخطط والقوى المشاركة في رحلة البحث عن ستة أسرى تفرّغوا وتفرّقوا بحثًا عن الحريّة.

يقول بعضُ العارفين بمعاني أسماء القرى: إن عرابة تعني على الرابية؛ أي المكان المرتفع وأنت يا محمود أعلى من الرابية... أعلى بكثير؛ أنت الرابية التي ننظر إليها، وتتّسعُ حدقاتُ عيوننا ليومنا الموعود، ولن يكون لزمانهم أيّ ذكرى، فزمانُنا طوعًا لفكرتك التي آخيت فيها كلّ أحبّتك في طول البلاد وعرضها، ومن أحيا بفكرته فعلًا كمن أحيا الناس جميعًا■

قراءةٌ في رؤية د. سمير أمين حولَ مستقبلِ الاشتراكيّة*

إعداد: رامي مراد – : ناشط شبابي مهتم بقضايا التنمية/ فلسطين

بالتأمل في نوايا الغرب ومقاصده من درس الأدب المقارن، نجد أن هذا الدرس يحمل في بنيته الثقافية مفاهيم هيمنة، فهو يتخطى الحدود الثقافية بين الغرب والشرق، بين المنتصر والمهزوم، وبالطبع يفرض ما يريده المنتصر ويصنع الشرق بحسب مزاجه، وهذا ما يُعنى بالاستشراق في عصر ما بعد الحداثة، فهو تجاوز مفهومه التقليدي على أنه دراسة مجموعة من مفكري الغرب للثقافة الشرقية من منظورهم وبمناهجهم وأدواتهم، وأصبح يعني صناعة الشرق بحسب تصور الغرب وأهوائه في سبيل تلبية طموحاته الاستعمارية فالغرب يصور بلاد الشرق على أنها بلاد مليئة بالثروات التي يمتلكها رجال أغبياء، لا يحسنون إدارتها، كما أنها بلاد السحر والجهل والتخلف، وبذلك أهل هذه البلاد يحتاجون إلى مساعدة، وهي في نية الغرب مبرر للاستعمار، ولا يشترط أن يكون استعمارًا عسكريًا، فإننا نرى اليوم سيطرة الغرب على معظم ثروات دول الخليج، ناهيك عن الغزو الثقافي للبلاد العربية من المحيط إلى الخليج.

طرقُ التنميّة ذات التوجّه الاشتراكي:

يؤكّد د. سمير أمين على أنّ الاشتراكيّة لا يمكن أنّ تكون إلا نتاجًا لصراع الطبقات والشعوب المستغلّة والمقهورة، ويرسم ملامحَ المستقبل الاشتراكي الذي يقوم على مبادئ أساسيّة مترابطة لا يمكن الفصل بينهم، وهيَ:

أوّلا: بناءُ عالم مؤسّس على التضامن بين البشر، وليسَ المنافسة؛ ويقصد بهذا: بناءُ عمليّة التلاحم الإجتماعي على أساس الديمقراطيّة؛ بدلًا عن السوق.

ثانيًا: بناءُ عالم مؤسّس على الاعتراف بالصفة غير التّجاريّة للطبيعة ولموارد الكوكب، والأراضي الزراعيّة، بما يسمح بمواجهة التحدّيات الإيكولوجيّة والمناخيّة الرئيسيّة، وكذلك الاعتراف بالطبيعة غير التجاريّة للمنتجات الثقافيّة والمعارف العلميّة والتعليم والصحّة.

ثالثًا: دعمُ السياسات التي توثّق الترابط بين الديمقراطيّة وبين التقدّم الاجتماعي، مع تأكيد استقلاليّة الأمم والشعوب.

رابعًا: تأكيدُ التضامن بين الشعوب في بناء رابطة دوليّة، على أساس مناهضة الإمبرياليّة.

يعدّ حديثُ الدكتور سمير أمين عن بدائل التنميّة ذات التوجّه الاشتراكيّ من أهم ما كتب في رؤيته حولَ مستقبل الاشتراكيّة، ويعدّ وَفق هذه الرؤية؛ أنّ التنميّة التي تربط العدوانَ المتصاعد من مركز الرأسماليّة بالعالم على تخوم الرأسماليّة بشكل متعدّد الأبعاد، في محاولة مستمرّة لفرض الإدارة الاقتصاديّة للسوق غير المقنّن لصالح الرأس مال، والتراجع عن المكتسبات الاجتماعيّة، وقهر المقاومة الشعبيّة عن طريق العنف، وتنفيذ حروب استباقيّة ضدّ البلدان غير الخاضعة بالمطلق لمنومته وهيمنته. كلّ ذلك يعدّه سمير أمين تعبيرًا موضوعيًّا عن أنّ الرأسماليّة حالةٌ عابرةٌ في البشرية، وسيكون بديلها هو الاشتراكيّة؛ عبرَ مراكمة عوامل تعزيزها بديلًا يعتمد على الرؤية الاشتراكيّة للتنميّة وَفقًا للأسس السابقة.

من غير المجدي، كما يرى د. سمير أمين تضخيم ما حظيت به الرأسماليّة من تراجع بات واضحًا، كما في احتلال الولايات المتّحدة الأمريكيّة للعراق وأفغانستان، أو في تراجع ضمان أكبر نسبة من الربح للرأسمال بأيّ ثمن؛ وهذا بالطبع بسبب تصدي الشعوب لهذه الهيمنة وهذا العدوان المتكرّر. لكن يرى د. سمير أمين أنّ هذه الهبّة والمكتسبات التي حقّقتها الشعوبُ عبر منظماتها؛ القليلُ منها اشتراكيٌّ لا يشكّل مشروعًا بديلًا للهيمنة الرأسماليّة في ظلّ استمرار غياب أو تغييب قصريّ لليسار، كرافعة تنظيميّة لهذه الجماهير التي تعمل الرأسماليّةُ على إيجاد أطر معولمة وليبراليّة لاستيعابها؛ كي لا تصبح جمهورًا لليسار الذي سيحوّلها إلى حالة ثقافيّة مناهضة للهيمنة الرأسماليّة، ما يعنّي ذلك بقاءها في إطار عولمة رأسماليّة.

الأطروحاتُ الثلاثُ التي تكوّن هيكل أفكار د. سمير أمين

ليس غريبًا أن يُفرّق د. سمير أمين بين الرأسماليّة الحاليّة (القاتمة فعليًا)، وتلك المتخيّلة وَفْقَ أيديولوجيّة اقتصاد السوق؛ فالأولى – من وجهة نظره – إمبرياليّةٌ بطبيعتها مبنيّة على أساس سيطرة المراكز الإمبرياليّة؛ (أوروبا، أمريكا، اليابان) على العالم، وهي تنفي بسبب طبيعتها هذه أيّ إمكانيّة للسماح لدول تخوم الرأسماليّة أن تلحقَ بها؛ لتصبح دولًا رأسماليّة ومجتمعات غنيّة. ما يعني – وَفقًا لطرحه – أن دولَ التخوم؛ وهي آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، ليس أمامها سوى الاختيار – وَفقًا لدول المركز الإمبريالي بين الاشتراكيّة أو البربريّة والفوضى – وهذا يعني أن منطلق الاشتراكيّة – بضرورة الدخول في مرحلة الرأسماليّة، كشرط نحو التَحوّل للاشتراكيّة – غيرُ واقعيٍّ في حالة دول التخوم.

ومن وجهة نظر د. سمير أمين؛ لا يمكن لدول التخوم أن تذهب لتبني استراتيجيّة «التنمية ذات التوجّه الاشتراكي»، كما يعبّر عنها كلّ من: الصين، وفيتنام، وكوبا، لما له من صعوبة تتعلّق بوعي الرأسماليّة لآليّات تحقيقِ التنميّة ذات التوجّه الاشتراكيَ وأدواتها، وصنعت مشروع التنميّة الليبراليّة بديلًا مدعومًا عالميًا، ويُبقي دول التخوم بين الخيارين؛ الاشتراكيّة أو البربريّة. ويضيفُ عليها خيارًا ثالثًا، وهو بقاؤها خاضعة للمركز وهيمنته، وفرض رؤيته لتنميّة ليبراليّة لدول التخوم.

التراكمُ عن طريق النهب؛ هو أمرٌ مستمرٌ في تاريخ الرأسماليّة كما

العودة إلى الفهرس

هي في الواقع

يؤكّد د. سمير أمين على أهميّة الوعي بأنّ التدمير الذي لحق بالبُنى الاقتصاديّة والصناعيّة لدول التخوم لم يحدث نتيجة تطبيق قوانين السوق؛ بمعنى أنّ الصناعة الأوروبيّة الأكثر كفاءة حسب ما يزعم الرأسمال، قد حلّت محلّ الإنتاج الأقلّ منافسة، فهذا الخطاب يتجاهل العنف العسكري والسياسي المستخدم لإحراز هذه النتيجة؛ فلم تكن مدافعُ الصناعة الإنجليزيّة هي الفاعلة، بل المدافعُ الحقيقيّة هي التي قضت على تفوّق الصناعات التقليديّة لدول التخوم، وجاء منعُ التصنيع بأوامر المستعمرين؛ ليفرض التخلّف على آسيا وإفريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت الفظائعُ الاستعماريّة والاستغلالُ البشعُ للعاملين؛ هي الوسيلة لتحقيق عمليّة التراكم عن طريق النهب - كما أسماها د. سمير أمين - لدول المركز الإمبريالي، ونحن نعيش اليومَ نتيجة هذا كلّه.

خلال القرن العشرين؛ ازدادت الفجوةُ اتّساعًا، حيث ارتفع الدخلُ الظاهري للفرد في دول المركز الرأسمالي عام 2000 إلى 20 ضعفًا مثيله في بلدان التخوم في مجموعها، ورفع التراكمُ عن طريق النهب بشكل كبير مستوى الترف للطبقات الحاكمة، دون أن تستفيد منها الطبقاتُ الشعبيّة التي انخفض مستوى معيشتها في كثيرٍ من الأحيان.

الرأسماليُّة المعولمةُ تؤدي بطبيعتها للاستقطاب

تقومُ الرأسماليّةُ المجرّدةُ المتصوّرةُ كأسلوب للإنتاج على السوق المتكامل في أبعاده الثلاثة: (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأس المال، وسوق العمل)، لكن الرأسماليّة كنظام عالمي، كما هي في الواقع؛ تقوم على التوسّع العالمي للسوق في بعديه الأوّلين فقط (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأسمال) وتستبعد قيام سوقٍ عالميٍّ للعمل؛ بسبب بقاء الحدود السياسيّة للدول، رغم عولمة الاقتصاد التي تبقى ناقصةً بسبب هذا الواقع.

لذلك، ووَفْقًا لما قدّمه د. سمير أمين؛ نستنتج أنّ الرأسماليّة بطبيعتها مستقطبةٌ دائمًا على المستوى العالمي، وتصبح النتيجةُ غيرُ المتساوية التي تؤسّس التناقض الآخذ في الاتّساع، والأكثر عنفًا في عصرنا الحالي، الذي لا يمكن التغلّب عليه في إطار المنطق الرأسمالي، ويفرض هذا الواقع؛ ضرورةَ تصوّر مرحلة طويلة جدًا، وتتطلّب جهدًا كبيرًا جدًا للانتقال للاشتراكيّة العالميّة، كما أنّها يجب أن تبنى على استراتيجيّة تنفي الرأسماليّة المعولمة، وتكون في تناقضٍ واضح وفعليٍّ معها.

خيارُ التنميّةُ المتمحورة على الذات

كانت التنميّةُ المتمحورةُ على الذات - تاريخيًا - هي الشكلُ المميّزُ لعمليّة التراكم الرأسمالي في المراكز الرأسماليّة، وهي التي حدّدت أشكال التنميّة الاقتصاديّة التي نتجت عنها؛ أي إنها كانت تتبع - أساسًا - تحركات العلاقات الاجتماعيّة الداخليّة، مع استخدام العلاقات الخارجيّة لمصلحتها. أمّا في التخوم في المقابل؛ فعمليّةُ تراكم رأسمال يتحكّم فيها بشكلٍ أساسيٍّ تطور المراكز؛ أي إنّها - بشكلٍ ما - تابعةٌ. وهكذا؛ فالتنميّةُ المتمحورةُ على الذات، تفترضُ ما يمكنُ تسميته التحكّم في الشروط الأساسيّة الخمسة للتراكم، وهي:

1-السيطرةُ - محليًا - على إعادة إنتاج قوّة العمل؛ الأمرُ الذي يفترض في مرحلة أولى؛ أن تضمن سياسةُ الدولة تحقيقَ تنميّة زراعيّة قادرة على إنتاج فائض زراعيٍّ بكميّاتٍ كافية، وأسعار تتمشّى مع تحقيق ربحيّة لرأس المال. وفي مرحلة تالية؛ أن تضمن التوسّعَ في إنتاج السلع الداخلة في تحديد الأجر؛ لتتمشى مع التوسّع في رأس المال، وفي عدد العاملين بأجر.

2-السيطرةُ - محليًا - على تركيز الفائض، وهذا يفترض - ليس مجرّد وجود مؤسسات ماليّة وطنيّة شكلًا - استقلاليّة لهذه المؤسّساتُ بالنسبة لحركة رؤوس الأموال متعدّية الجنسيّة، على أن تضمن القدرة الوطنيّة على توجيه الاستثمار.

3-السيطرةُ - محليًا - على السوق المقتصر - واقعيًا - على الإنتاج المحلي، حتى إذا لم توجد حمايةٌ قويّة؛ جمركيّةٌ أو غيرُ جمركيّة، وكذلك القدرة على المحافظة على التنافسيّة في السوق العالمي، بشكل انتقائيٍّ على الأقلّ.

4-السيطرةُ - محليًا - على الموارد الذي يفترض - إلى جانب ملكيّتها الرسميّة - أن تتوفّر القدرةُ على استخدامها أو الاحتفاظ بها احتياطيًّا. وبهذا الفهم؛ فإنّ البلدان البترولية التي لا تستطيع التحكّم في «إغلاق الصنبور» - إذا فضّلت أن تحتفظ بهذا البترول في باطن الأرض؛ بدلًا من تحويله إلى ممتلكات مالية، يمكن مصادرتُها في أيّ وقتٍ - لا تتحكّم في الواقع في مواردها.

5-السيطرةُ - محليًا - على التكنولوجيا؛ بمعنى: أنّه سواءً أكانت هذه التكنولوجيا مخترعةً محليًا أو مستوردة؛ يكون من الممكن إعادة إنتاجها بسرعة، دون الحاجة لاستيراد مدخلاتها الأساسيّة (المعدات؛ المعرفة.. الخ).

وفي مقابل هذا المفهوم للتنميّة المتمحورة على الذات؛ هناك مفهومُ التنميّة التابعة (المبني على التكيّف من جانب واحد مع الاتجاهات السائدة التي يقرّرها تحرّكُ الرأسماليّة على المستوى العالمي). وهكذا؛ فالسيرُ في طريق التنميّة الرأسماليّة يمثّل لشعوب التخوم مأزقًا مأساويًا؛ لأنّ الرأسماليّة المتقدّمة للبعض - المراكز المسيطرة التي تمثّل الأقليّة - تعني في الوقت نفسه؛ الرأسماليّة المتخلّفة للآخرين - الغالبية من سكان العالم - وهنا يسيطر المأزق على جميع أبعاد الحياة الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة.

وتمثّل قضيّة الموارد الطبيعيّة محورًا ثانيًا وحاسمًا في صراع الحضارات بين الرأسماليّة والاشتراكيّة المرتقبة؛ فاستغلال الموارد غير المتجدّدة للجنوب لصالح التبذير الاستهلاكي للشمال، هو كذلك شكلٌ من أشكال التراكم عن طريق النهب. فعندما يجري تبادلُ هذه الموارد مع مواردَ وخدمات متجدّدة؛ يتعرّض مستقبلُ شعوبُ الجنوب للتضحيّة به على مذبح الأرباح الفائقة للاحتكارات الإمبرياليّة.

ويرى في الختام د. سمير أمين، أنّ البعد التخريبي للرأسماليّة، على الأقل لشعوب التخوم؛ يمنعنا من أن نتصوّر أنّه من الممكن لها أن تُستدام أو أن يقلّدها «المتأخّرون»، ومكانها في مجرى تاريخ البشريّة؛ أنّها مرحلةٌ عابرة تمهّد الطريق لتجاوزها عبرَ اشتراكيّة عالميّة؛ فإذا لم يحدث هذا التجاوز - من وجهة نظره - فلن تؤدّي الرأسماليّة إلا لمرحلة من البربريّة والفوضى؛ أي لنهاية الحضارة البشريّة بالكامل.

* د. سمير أمين: قضايا متنوّعة حولَ مستقبل الاشتراكيّة، الدائرة الثقافيّة المركزيّة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 002/4/1.

حولَ السينما الفلسطينيّة

سلسلة مقالات سينمائيّة (5)
كفر قاسم – وبرهان علوية

وليد عبد الرحيم– مخرجٌ وكاتبٌ فلسطيني/ سوريا

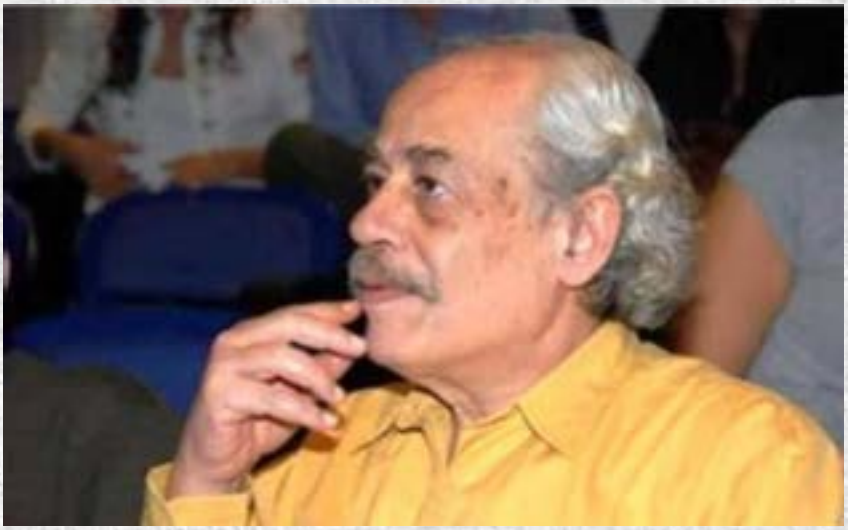

ما لم تكن عاشقًا بالفطرة، لن تقدرَ على إنجاز فيلم عشقيٍّ جيّد عن امرأة أو مدينة أو حتّى بخصوص زيتونة على سفح جَبل، وأثناءَ التهيئة لمادة أهم الأفلام الفلسطينيّة، توفي عاشقٌ لها، هو برهان علوية مبدعُ فيلم «كفر قاسم»، ومُحبُّ فلسطين وشعبها المتيّم بالحقيقة والعمق والرسوخ والحريّة.

في فيلم كفر قاسم حاول برهان علوية اجتياز حاجز السكونيّة الفنيّة، الصاخبة شعاراتيًّا في السينما الفلسطينيّة وكما أسلفنا في مواد سابقة، فإنّ السينما الفلسطينيّة ليست بالضرورة أن تكون قد أنجزت على يد حاملي هُويّة وطنيّة، بل تسطعُ وتتجدّدُ ربّما بعمق أكبرَ أحيانًا عندما يتم إنجازُها علىً يد ما هو خارج القطري بالذات، عندما يكون من بلد الأصل التاريخيّ الواحد «سوريا الكبرى» أو قُل إن شئتَ «بلاد الشام».

لا أنوي هنا امتداحَ علويّة على طريقة الفنان الجيّد هو الفنان الميّت، بل تقديم ما هو نقديٌّ سواءً أكان سلبيًّا أم إيجابيًّا، خاصةً أنّ الرجل قد غادرنا متزامنًا مع بَدْء محور أهمّ الأفلام الفلسطينيّة في مَجلّة الهدف، حيث تدل الشواهد المختلفة على دينامية تقترب من التأريخيّة، لكن وفاة الرجل المفاجئة فرضت نفسها فغيّرت الترتيبات كما فعل فيلمه في بدايات السبعينات من القرن العشرين.

أُنتج فيلم «كفر قاسم» عام 1974، بتوقيع المؤسّسة العامة للسينما في سوريا، وهو يحكي جانبًا واقعيًّا من قصّة مجزرة النازيّة الصهيونيّة ضدّ المواطنين العزل في بلدة كفر قاسم عام 1956، بكامل وحشيّته العضليّة وأدواته الصهيونيّة المنظمة، وهكذا، كتب السيناريو عاصم الجندي وأخرج الفيلم برهان علوية وهو من بطولة عبد الرحمن آل رشي، سليم صبري، أحمد أيوب، شفيق المنفلوطي، شارلوت رشدي، عبد الله عباسي، وآخرون.

يُسجل للمخرج في هذا الفيلم أنّه ابتعد عن التقريريّة السياسيّة بحسب مفرداتها وصياغتها المعهودة في تلك الفترة، التي كانت المقاومةُ الفلسطينيّةُ أثناءَها قد خرجت لتوّها من الأردن بعد جهد دوليٍّ وخطّة مدروسة ومُحكمة لإخراج الثورة الفلسطينيّة من جهة الحدود الحسّاسة مع فلسطين، حيث استغلت الصهيونيّة وأمريكا والأنظمة العربيّة عمليّات الجبهة الشعبيّة البطوليّة التي تنفذها مجموعاتٌ وديع حداد لتحقيق هذه الغاية، مستفيدة من تياكي الأنظمة ورعبها من المقاومة؛ خاصة اتّساع المدّ الشعبي العربي العارم المؤيّد للثورة الفلسطينيّة.

وهكذا أصبحت الثورةُ الفلسطينيّةُ مشتّتة، واضطرت للوجود في لبنان، بلد برهان علوية الذي ينتمي لجنوبه المقهور، وكأنّه بذلك يريد الردَّ على العملاء والمنحرفين والطائفيّين في لبنان الذين بدأوا يحشدون الإشاعات، ويشحذون الخناجرَ لطعن الثورة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة مرّةً أخرى بعد الأردن.

ردّ علوية – إذًا – بفيلم كفر قاسم، الذي أراد القولَ من خلاله: إنّ من يقف ضدّ الفلسطينيّين مهما كان شعاره فهو يقف مع النازيّين الصهاينة، أظنّ بأنّ هذه هي لحظة ما قبل الرسالة الأولى للفيلم في سياقها الزمني «1974».

قصّة السيناريو الدراميّة التي أبدعها الكاتب عاصم الجندي، ابتعد عن الصيغة السائدة، وإن لم يكن تمامًا، لكنّه فتح بابًا مهمًّا للغة سيناريو وحوار مختلفة عن السائد حينها، والمفعمة بالخطبِ والشعارات التي كان من الممكن لو لم يتم تجاوزها أن تطيح بفنيّة الفيلم ومهنيّته، مع العلم أن قراءة «كفر قاسم» الآن بعد نصف قرن ستكون ساذجة ما لم تأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني والتقني من حيث تطوّرُ لغة السيناريو عربيًّا ومفرداته وخبراته من جهة، وتطوّر تقنيّات التصوير والشرائط وأجهزة المونتاج والإضاءة وغيرها عالميًّا من جهة أخرى. أمّا عن برهان علوية فقد استخدم أسلوبًا واقعيًّا يتناسب مع مصداقيّة الحادثة – المجزرة وواقعيّتها وطبيعتها، التي وقعت يوم 29 تشرين الأول عام 1956

المأخذُ الأوّلُ على الفيلم (وقد صدرت مقالاتٌ ومقولاتٌ للعديد من أبناء كفر قاسم ذاتهم) هو عدم الغوص جيّدًا في تميّز طبيعة أهل كفر قاسم، فأهل هذه القرية هم أناسٌ ظرفاءُ ومميّزون، ويحبّون الجلوس في المقاهي والرحلات وتحضير الأطعمة المختلفة، فالفلافل – مثلًا – تُعدّ أكلةً متعارفٌ عليها في كفر قاسم، وللطعام عامةً طقوسُهُ المختلفة المتمايزة عن المحيط وعن الكل الفلسطيني، وهم أهلُ فرحٍ

العودة إلى الفهرس

وأعراس وضيافة، ولم يعرض الفيلم ذلك كما ينبغي.

المأخذ الثاني على الفيلم هو أنه لم يعمل تمامًا على دراسة اللهجة المحليّة المتميّزة بدورها - هناك اختصاص يسمّى: مدقق لغة أو لهجة في السينما، وهذا لم يكن موجودًا ضمنَ طاقم الفيلم - ... سوف أذكر قصة كان والدي يذكرها، ففي رحلة الذهاب إلى القدس كان جدي مصطحبًا لوليديه الطفلين معه وكان ذلك قبل النكبة، حيث أن للجدّ صديقًا حميمًا من أهالي كفر قاسم فأبى إلا أن يزوره.

يقول والدي: إنه كان يبلغ نحو عشر سنوات... وعندما سمع لهجة أهل كفر قاسم، سأل والده ببراءة، هل هؤلاء هم اليهود؟ حيث تتباين لهجة أهل الجليل مع لهجة منطقة القدس التي تتباين بدورها مع لهجة أهالي كفر قاسم ذاتهم. ولتكملة القصة لا غير، قام جدي بصفع والدي الطفل بقفا يده على فمه حتى أنقذه الضيف، وعلى الفور حوّل المسألة لطرفه!

أغفل الفيلمُ - إذًا - (بسبب عدم معرفة طبيعة البلدة وتمايزها) العديدَ من مزايا البلدة، التي كان من الممكن أن تضفي حلّة دراميّة جميلة جدًّا للفيلم، لكن ذلك لا يلغي الجهد الكبير المبذول في السيناريو والتصوير والإخراج، لتحقيق ما أمكن من تقارب مع الواقع الحياتي الحقيقي لأهل القريّة، وهو ما يسجّل للمخرج وطاقم العمل على الرغم من الملاحظات، فالصورةُ السائدة آنذاك عن الفلسطيني هي قالبُ اللاجئ المحني الظهر، أو شكل الفدائي السوبرمان، ولا ثالث لهما!!

يحكي الفيلمُ - إذًا - على طريقته قصّة المجزرة، وفيها الكثير ممّا حدث حقًا وبدقة مع بعض الهفوات المعرفيّة، خاصّة أنّ فترة الإغلاق «الحكم العسكري» المفروض على المنطقة منذ الاحتلال عام 1948، ثم بعد 1967، وحصار الأنظمة المحيطة بالداخل الفلسطيني، ومنع الفلسطيني في الخارج من التواصل مع الداخل، كما هو مَنْعُ الكيان الصهيوني للضفة الغربية وغزة بالتواصل مع المناطق المحتلّة عام 1948، كلّ هذا جعل من الفيلم على أهميته وجماليته منقوصًا في العديد من هذه النواحي.

حاز فيلمُ كفر قاسم على التانيت الذهبي في مهرجان قرطاج السينمائي عام 1974، وهو العام ذاته الذي أُنتج فيه، وكان صيته مدويًّا في الأوساط الفنيّة والإعلاميّة والشعبيّة، حيث تتراكض الجماهير لحضوره فما إن عُرض في دمشق حتى استمر عرضه لأشهر في مختلف صالات السينما، وكذا الأمر في أماكنَ عربيّة عدّة، والعديد من دول العالم.

بخصوص السرد البصري والشفهي، فقد كان برهان علوية موفّقًا إلى حدّ كبير، حسب التقنيّات والإمكانات القليلة المتوفّرة حينها، فبدل التورّط في استخدام الصورة - مثلًا - ها هو يزامن عبر المذياع ما بين إعلان جمال عبد الناصر ذي التأييد العربي الشعبي العارم للتأميم، وعدو بقيّة الأنظمة مع حدوث المجزرة المنظمة من قبل الصهيونيّة، حتى لتكاد ساعة الصفر تكون ذات نزعة انتقاميّة مبنيّة على حقد في التربيّة والعقيدة الصهيونيّة النازيّة، ممّا يعطي دلالات تكامليّة بين أمرين؛ إنساني (المجزرة) والمدّ القومي (التأميم).

حاول برهان علوية وعاصم الجندي تقديمَ صورة توضّح ضبابيّة ما يحدث في فلسطين؛ عبرَ أدوات بسيطة، فقد تمّ استخدامُ كاميرات سينمائيّة قديمة وإضاءة متواضعة بروح مبدعة كبيرة. لكل مخرج شخصيّة سينمائيّة تقبع في داخله؛ وتسمو مع روحه أو تجاري السائد، شخصيّة علوية الجوانيّة صاخبة حالمة تمتلك استمراريّة ديمومة إبداعيّة مخبوءة تعشش في جوانبه وفضاءاته، فقد أراد حينها إنشاءَ ظاهرة سينمائيّة جديدة في الوطن العربي، بعد مسيرة السينما المصريّة المهمّة، أو لنقل تطويرًا لها في نغمة مدرسيّة جديدة، من حيث تغيّر القيمَ

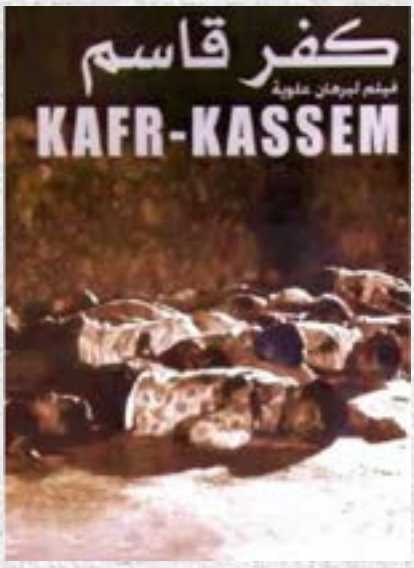

والأفكار بعد نكبة 1967، حيث تمّت الإطاحةُ بالحلم، وغابت مساحاتٌ جديدةٌ من الأرض، وأحيلت إلى قبضةِ النازيّة الصهيونيّة.

أراد برهان علوية - فيما أتيح له - أكثر من مجرّد تظهير المجزرة - المأساة في فيلمه «كفر قاسم»، فقد سعى لحفر زاوية رؤيوية مختلفة عن سائر الأفلام العربيّة السائدة، ها هو يبحث هنا عن موضوع مهمٍّ شائك وصعب، ويحاول تجييرَهُ لصالح لغةٍ بصريّة مميّزة، وسمعيّة مختلفة، تتّخذُ خطوطَها ومساراتها بذاتها ولذاتها.

يمتدّ فيلمُ كفر قاسم على مساحة زمنيّة قدرُها مئةُ دقيقة، وخمسونَ صرخةً نهوض، وخمسون إدانة للمجزرة بطريقة عميقة لا خطابيّة ممجوجة.

بطاقةُ فيلم كفر قاسم:

- قصّة: عاصم الجندي
- سيناريو وحوار: برهان علوية + عاصم الجندي
- مدير التصوير: بيترا وانجيه
- موسيقى: وليد غلمية
- مدير الإنتاج: محمد سالم
- ديكور: تاج الدين تاجي
- صوت: هنري موريل
- مساعد مخرج: جان كلود قدسي
- إنتاج المؤسسة العامة للسينما - دمشق

الممثلون:

عبد الله عباسي - عصام عبه جي - شفيق المنفلوطي - توفيق مراد - حسيبة هاشم - زينة حنا - عبد الرحمن آل رشي - عبد الهادي الصباغ - أحمد أيوب - شارلوت رشدي - نصر شما - انتصار شما - مصطفى بريدي - عدنان بركات - سليم صبري - مكرم يونس - مظهر الحكيم....

سؤال: ما هي الديمقراطيّة؟

خاص (الهدف)

في إجابته عن السؤال؛ يقول الباحث والمفكر الفلسطينيّ غازي الصوراني؛ الديمقراطيّة تفترضُ إلغاءَ جميع المطلقات، وإحلالَ محلّها مطلقًا وحيدًا هو حريّةُ الفكر والرأي في جميع الميادين؛ فالديمقراطيّة ليست سوى تحرير الذهن من أحكام مسبقة مهما كانت، لذلك، فإنّ العلمانيّةَ شرطٌ لا مفرّ منه، ولا بدّ من أن يترافق معها، هذه العلمانيّةُ تفترضُ فصلَ شؤون الدين - كعقيدة فرديّة عن شؤون الدولة - وإقامة نظامٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ تعدّديٍّ ذي طابعٍ اجتماعيٍّ مدنيٍّ بحت، وهذا ما تحتاجهُ مجتمعاتُنا العربيّةُ في الظروف الراهنة، بعد ما أفرزته الانتفاضاتُ العربيّةُ من عجز لفتح طريقٍ ديمقراطيٍّ مبنيٍّ على شعاراتها: عيش - حريّة - عدالة اجتماعيّة، بحيث استطاعت النظمُ التي ثارت شعوبُها ضدَّها أن تعيد إنتاجَ نفسها وأدوات قمعها بشكلٍ أشدَّ قسوةً وأكثرَ استبدادًا وتعسّفاً، وبما يشكّل نقيضًا لتطلّع شعوبها إلى الحريّة والديمقراطيّة وتكافؤ الفرص والتنميّة المستقلّة والتطوّر العلمي، كطريقٍ وحيدٍ صوبَ النهوض الثوريّ الوطنيّ والقوميّ بآفاقه التقدميّة، الكفيل بإزالة الوجود الصهيونيّ والإمبرياليّ من بلادنا. مع التأكيد على أنّ الديمقراطيّة دون تأمين مضمونها الاجتماعي وتطبيقه لمصلحة الفقراء، فإنّها تتحوّل إلى ديمقراطيّة ليبراليّة تستخدم جسرًا لتكريس التبعيّة، ولا تتجاوز الحريّةُ فيها حريةَ قَبول قواعد الرأسماليّة المعولمة وشروطها، وفي هذه الحالةُ ستؤدّي هذه الديمقراطيّة الليبراليّةُ إلى مأزقٍ اجتماعيٍّ حادّ، كما يقول بحقّ الصديقُ المفكّر د. سمير أمين.

أمّا بالنسبة للمعنى الحرفيّ لهذا المفهوم، أي الديمقراطيّة؛ فقد عنى في اليونانية، ديموكراتيا، ومعناها سلطة الشعب، أو حكمه؛ فالديمقراطيّةُ شكلٌ من أشكال السلطة يعلن رسميًا خضوعَ الأقليّة لإرادة الأغلبيّة، ويعترف بحريّة المواطنين والمساواة بينهم. ويقتصر العلمُ البورجوازيُّ - عادةً - في تعريفه للديمقراطيّة على هذه الصفاتِ الشكليّة وحدَها، وينظر إليها معزولةً عن الظروف الاقتصاديّة الاجتماعيّة السائدة في المجتمع، وعن الحالة الواقعيّة للأمور. ونتيجةً لهذا يظهر مفهومُ ما يسمّى بالديمقراطيّة الخالصة، الذي وصفه - أيضًا - الانتهازيّون والإصلاحيّون.

على أي حال، فإنّ كلّ ديمقراطيّة كشكلٍ من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع «تخدم الإنتاج في النهاية، وتتحدّد في النهاية بالعلاقات الإنتاجيّة في مجتمعٍ معيّن»، ومن ثَمَّ؛ فمن الجوهريّ تقديرُ التطوّر التاريخيّ للديمقراطيّة الاجتماعيّة، وعلى طابع الصراع الطبقيّ ومدى حدّته. والديمقراطيّةُ في الأنظمة الطبقيّة لا يكون لها وجودٌ في الحقيقة إلا بالنسبة لأعضاء الطبقة المسيطرة، القادرين على الدخول إلى ملعب المنافسة الرأسمالي؛ فالديمقراطيّةُ في المجتمع البورجوازيّ - مثلًا - شكّل من أشكال السيطرة الطبقيّة من جانب البورجوازيّة، وتريد البورجوازيّةُ أن تكونَ الديمقراطيّة - إلى حدٍّ معيّن - أداةً لحكمها السياسي، فهي تضع دستورًا، وتشكّلُ برلمانًا، وغير ذلك من الأجهزة النيابيّة، وتدخل (تحت ضغط من الشعب) حقّ الانتخاب العام، والحرّيّات السياسيّة الشكليّة، ولكن إمكانيّات الجماهير الشعبيّة للاستفادة من كلّ هذه الحقوق والمؤسّسات الديمقراطيّة تنتقص بطرقٍ شتّى؛ فإن الجهاز الديمقراطيّ لجمهوريّة بورجوازيّة يتّخذ نمطًا معيّنًا يشلّ النشاط السياسيَّ للعمال وجماهير الفقراء والكادحين، ويقصيه عن الشؤون السياسيّة، وليست هناك ضماناتٌ للحقوق السياسيّة المعلنة رسميًّا. وممّا يميّز الديمقراطيّة البورجوازيّة؛ النظامُ البرلمانيّ - أي فصل السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة - مقرونًا بنموٍّ متميّز نسبيًّا للأخيرة منهما، من هنا يفترضُ أن يتولّد الحرصُ الجماعيُّ لدى القوى الثوريّة التقدميّة لتطوير مفهوم الديمقراطيّة، بالتطبيق بدايةً على صعيد (مجتمعها)، أي أحزابها ونقله من طابعه السياسيّ البرجوازيّ الشكليّ، إلى جوهره الحقيقيّ الذي تتوحّد فيه الحريّاتُ السياسيّة جنبًا إلى جنب مع قضايا التوزيع العادل للثروة والدّخل وتكافؤ الفرص والمساواة وأوجه العدالة الاجتماعيّة كافةً، بآفاقها الاشتراكيّة ■

العودة إلى الفهرس

صبرا تقاطع شارعين على جسد،،
صبرا نزول الروح في حجر،، وصبرا لا أحد
صبرا هوية عصرنا حتى الأبد..

39 عاماً على مجزرة صبرا وشاتيلا

أنا الشعبُ!

كتب الشهيدُ غسان كنفاني؛ (خيمة عن خيمة تفرق) وقد أدركنا قولَهُ في دلالته التاريخيّة، زمن التحوّل من لاجئين إلى ثوّار، كنّا قد صرنا فدائيّين، لكنّ ألاعيبَ السياسة وخيانة القصور للخيام أبقتنا لاجئين.. رغمَ ذلك لم نستسلم، وميمُ الجماعة في هذا النص، تحيل إلينا، نحن الشعب؛ الشعب الذي يسير صعدًا، يسرع ويبطؤ ويتعثر الخطى، لكنّه يواصل؛ لأنّه الشعب الذي يعرف طريقه، كما قال شاعرُ الشعوب جميعها أحمد فؤاد نجم.

فيما بعد؛ أدركنا أنّ كلّ الأشياء تتشابه بالاسم، وتختلف بالوظيفة والمعنى العميق؛ فسلاحٌ عشائريٌّ؛ تسحيجيٌّ؛ إجراميٌّ؛ فئويٌّ؛ يختلفُ تمامًا عن سلاح مقاوم؛ ثائر، وهيهات بين اندلاع الرصاص في عرسٍ أو مسيرةٍ سلميّةٍ تنشد للتفاح وحمام السلام، وبين زغردة الكارلو في ضواحي تل أبيب أو على دوريّات الاحتلال.. هيهات هيهات.. هي بمسافة الفرق بين خيميتن.. إنّها مسافة الثورة.

وصلنا إلى زمنٍ جديد، وقد اعتدنا القولَ عن مؤامرة أوسلو: إنّها نفقٌ مظلم؛ نفقٌ سيودي بنا إلى التهلكة؛ نفقٌ فتح في أقفيتنا؛ مدخله في مدريد ومخرجه في مقاطعة رام الله.. ثمّ جاء ستةُ أساتذة، ليذكرونا بحقيقة الأنفاق.. وأنّ «نفق عن نفق يفرق». لم يكن نفقُ جلبوع هو الأوّل.. هذا صحيح.. لم تكن عمليّةُ الهروب هي الأولى.. هذا صحيح، لكن الاستثناء البطولي المعجز في هذا العمل الفدائي الاستثنائي يبرز من استثنائيّة المرحلة، وتغوّل نفق أوسلو محاولًا ابتلاعنا جميعًا.. فيأتي نفقُ جلبوع ليردَّ له الصاع، ويعلنَ أنّه دائمًا ثمّةَ خيمتان ونفقان؛ نفق يجب أن نردمه على حافريه.. ونفق آخر علينا أن ننضم إلى فرسانه الستة، ونواصل الحفرَ؛ لأنّ المهمّة لم تنتهِ بعد!

يحيل نفقُ جلبوع إلى نفقٍ مبارك آخر.. امتدّ ما بين ضلوعِ الوطنِ ليأتي لنا بشاليط أوّلًا.. ثمّ بهدارٍ غولدن.. وكأنّ ثمّة قرابةً جينيّةً بين نفقين.. وكلاهما نفقٌ للتحرير، حيث يستشهد المقاومون أو يعبّرون إلى الحريّة؛ حريّتهم بذاتهم.. أو أسر جندي وحريّة مئات الأسرى..

لقد أنجز محمود ومحمد وزكريا ومناضل وأيهم ويعقوب المهمّة.. أنجزوها كما يليق بهم؛ فرسانًا شجعانًا، يليقون بالحريّة وتليق بهم.. فماذا عنا..؟ وماذا عن مهمّتنا العالقة... وهل تؤخذ الحريّةُ إلا غلابًا؟

أحمد م. جابر